الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر02ابوالقاسم القاسم سعد الله

قسم : علم الاجتماع و الديمغرافيا

تخصص : علم الاجتماع السياسي

رسالة لنيل شهادة دكتورة العلوم تحت عنوان

" المجتمع المدني في ظل التحولات السياسية في الجزائر "

دراسة حالة للاتحاد العام للعمال الجزائريين

U.G.T.A (1990 – 2016)

من إعداد الطالبة :

دوداح نوال

تحت إشراف الدكتور :

ا. د شريف زهرة

السنة الدراسية 2017 – 2018

الفهرس

مقدمة

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول : المقاربة المنهجية للدراسة

المبحث الأول : أسباب اختيار الموضوع و أهميته 3

المبحث الثاني :الإشكالية و الفرضيات

1- الإشكالية 5

2- الفرضيات.....6

المبحث الثالث : تحديد المفاهيم و المنهج المتبع

1- تحديد المفاهيم 7

2- المنهج المتبع وتقنية البحث 13

المبحث الرابع : الدراسات السابقة و المقاربة السوسيولوجية للدراسة

1- الدراسات السابقة 15

2- المقاربات السوسيولوجية 22

3- صعوبة البحث 24

الفصل الثاني :المجتمع المدني (النشأة و التطور، الخصائص ، الوظائف ، والمؤسسات)

المبحث الأول : مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي والحديث...27

المبحث الثاني : مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي والإسلامي 41

المبحث الثالث: خصائص المجتمع المدني 50

المبحث الرابع: وظائف ومؤسسات المجتمع المدني.....52

1- الوظائف

2- المؤسسات

الفصل الثالث : واقع المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الأول : تاريخية ظهور المجتمع المدني في الجزائر 58
المبحث الثاني : تطور الحركة النقابية في الجزائر 63

المبحث الثالث : التجربة النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA

1- التطور التاريخي للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA.....74
1-1 ـ أثناء الفترة الاستعمارية 74
1-2- خلال فترة الحزب الواحد 1962-1989.....78
1-3- في ظل التعددية (1990 – 2016).....81
2- أهدافه 104
3- هياكله.....105
4- نشاطاته (مؤتمراته).....108

الجانب الميداني للبحث

الفصل الرابع : مجالات البحث و العينة

المبحث الأول : مجالات البحث
1- المجال المكاني 118
2- المجال ألزماني.....119
3- المجال البشري.....120

المبحث الثاني : خصائص العينة وكيفية اختيارها 121

الفصل الخامس : عرض البيانات وتحليلها

المبحث الأول : عرض البيانات 124
المبحث الثاني : تحليل البيانات.....147

خاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الدور الأكثر تركيز من طرف النقابة (UGTA) ا	147
2	رأي العمال في النتائج المحققة من النشاط النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين حسب أصنافهم الوظيفية. .	148
3	تطور عدد الإضرابات في الجزائر ما بين 1977-2000. .	149
4	قدرة النقابة (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) على تحقيق طموح ومطالب العمال ا	151
5	توزيع أسباب الانخراط بحسب الجنس	152
6	المعدل العام للزيادات في الفترة مابين1990-2012	153
7	ملخص لمعدل الزيادات في الفترة مابين 2008-2012 في قطاع الوظيف العمومي	154
8	توزيع أسباب انخراط العمال في الاتحاد العام للعمال الجزائريين	163
9	تزايد عدد التربصات منذ المؤتمر الرابع في معهد الدراسات و البحوث النقابية	167
10	حوصلة عن نشاطات المعهد (درا رني) سنة 2006 .	170

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:" و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

صدق الله العظيم

- **إلى من أنا ر لي الدرب, إلى من في غيابه علمني مواجهة الحياة,إلى سندي و مثلي منذ نعومة أظافري و الذي لن أوفي حقه للأبد, إلى الذي مازال حيا في قلبي إلى أبي ووالدي الذي طالما تمنيت أن يكون جنبي، إلى روح أبي الزكية الطاهرة "رحمه الله و اسكنه فسيح جناته"**
- **إلى شعلة الحنان و كنز الحياة, إلى التي وسهرت اللّيالي من أجلي وحثتني على الصبر والمثابرة, إلى من أوقفت حبر أقلامي و جعلتني عاجزة عن وصفها, إلى أغلى كيان قرة عيني أمي الحنون أطال الله في عمرها.**
- **إلى من جمعتني معه الأيام الحلوة توفيق رفيق دربي الذي كان بمثابة السند الذي استند إليه الذي وقف إلى جانبي في الأوقات الصعبة التي مررت بها في حياتي .إلى اعز ما املك في هذه الدنيا ولدي ادم (ادومي) وأيوب (أوبي الحبوب). و إلى عائلتي الثانية ماما يمينة و بابي رشيد .**
- **إلى اعز شيء في الوجود أخي "كريم"وزوجته رزيقة وابنهما الغالي عمر.**
- **إلى اعز أخت سعيدة المدللة و الحنونة التي وقفت إلي جانبي طوال مشواري الدراسي وفي حياتي لن أنسى فضلك ما حييت يا غالية.**
- **إلى أختي الغالية كريمة "كريمة وزوجها " التي وقفت الى جانبي في حياتي اليومية وابنتيها الغاليتين على قلبي إيمان وأية.**

- **إلى جميع الأهل و الأقارب من عائلتي:دوداح و شليحي .**
- **إلى كل من يعرفني. اهدي عملي هذا إلى كل هؤلاء وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد.**

" اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعملنا"

الشكر والتقدير

أولا و قبل كل شيء فان شكرنا لله عز و جل الذي لولاه لما بعثت النفوس في الأرض لنعبد إياه وحده لا شريك له.فالحمد و الشكر لله الذي انعم علينا و وفقني في سلك طريقي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف السيد "الأستاذ الدكتور شريف زهرة" الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة وإسهاماته المفيدة وبصماته الواضحة ونصائحه السديدة وتعامله ذو الميزة العالية وكل الميزات التي تركت انطباعا على صفحات هذا الموضوع

و أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى السيد بن يوسف على الجهد الذي قام به من اجل انجاز هذا البحث الميداني وعلى حسن استقبالهم و مساعدتهم لانجاز الجانب الميداني للبحث.

وكل الذين قدموا لي النصائح وأحظى بالذكر أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر 02 وأرجو من الله عز وجل أن يوفقني في كل أمر فيه خير لديننا ودنياي

مقدمة

تغير المجتمع المدني و تطور في معناه و دلالاته عبر الزمن منذ ظهوره ،باعتباره حركية اجتماعية قوية ، و سيرورة تحولات عميقة نتيجة التحولات التي عرفها العالم منذ ظهور الثورة الصناعية ، التحول الرأسمالي و انهيار القطبية الثنائية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية ، التطور الاقتصادي ، والتقدم الاجتماعي .

حيث يعد المجتمع المدني من المصطلحات التي شهدت انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي و السياسي دوليا و محليا ، فبالرغم من انتشاره إلا أن هناك صعوبة في تعريفه بشكل جامع ومانع ، حيث تعرض المفهوم إلى تغيرات كثيرة عبر العصور ، بدءا ببروز الحضارة الإغريقية و اليونانية قبل الميلاد مع أرسطو ، الذي ربط المواطنة و الدينية السياسية ،ليكتسي مفهوم جديد مع ظهور الطبقة الرأسمالية في القرن الثامن عشر ليعتبر كوسيط بين السلطة و بقية المجتمع ، وهذا ما بينه كل من جاك روسو و مونتيسكيو ليتغير مفهومه قبيل القرن التاسع عشر في إطار النظرية الماركسية القائمة على الصراع الطبقي بين الرأسمالية و البروليتارية .

ويكتسي موضوع المجتمع المدني أهمية كبيرة على الصعيد العربي ،"إذ يعد من أهم المواضيع للجدل ، وتعد الجزائر من الدول السباقة في تبني المجتمع المدني مقارنة بالدول العربية المثيرة من خلال تشجيع إنشاء الجمعيات و المنظمات المدنية على الممارسة الواقعية ، وقد شكل و ذلك الدولة منذ قامت بها و السياسية التي الإصلاحات الاجتماعية لمختلف المدني محورا المجتمع الاستقلال .وذلك في محاولة منها لاستخدامه كوسيلة للتغيير الاجتماعي و السياسي" [1]."عرفت الساحة الجزائرية مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن العشرين ، حيث ظهرت منظمات المجتمع المدني بشكل واضح في الفترة الممتدة بين أحداث أكتوبر 1988 و 1995

1-العابد عمر .**المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية 1989- 2012**. شهادة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية تخصص تنظيم إداري وسياسي .تحت إشراف الدكتور مصطفى بلعور .2015-2016. ص 11.

ويأتي ذلك بسبب التحول الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من أنظمة العالم ، كما أن الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر بداية من 1986 لها دور كبير في نشاه المجتمع المدني الجزائري"[2]1. ليأخذ أشكالا متعددة بين أحزاب سياسية، واتحادات مهنية , ورابطات و جمعيات وغيرها .

و تسعى هذه ا لدراسة الى تصور لواقع المجتمع المدني في الجزائر من خلال التطرق إلى جملة من التحولات و العوامل التي تشكل هذا الواقع . ،انطلاقا من دراسة إحدى مؤسساته ألا وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A مع إبراز دوره ومساهمته في مختلف المجالات.

وفي هذه الدراسة سوف نتطرق في الفصل الأول على الاقتراب المنهجي مع تحديد المفاهيم ، أما الفصل الثاني والثالث خصصته لدراسة الجانب النظري والحديث عن تاريخية المفهوم و الإشكالات العامة للعودة إلى ولادة المفهوم و رسم الملامح الكبرى و استخداماته منذ نشوئه ، وعرض أهم خصائصه ، وظائفه ، مؤسساته ،أما في الفصل الثالث نتناول واقع المجتمع المدني في الجزائر من خلال ثلاث مباحث ، تطرقت في المبحث الأول على تاريخية المجتمع المدني في الجزائر وبعدها انتقلت في البحث الثاني لدراسة تطور التجربة النقابية للجزائر و في المبحث الثالث تناولت التجربة النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين كنموذج و قمت من خلاله بعرض تجربته بدءا بالمرحلة الاستعمارية مرورا بمرحلة الحزب الواحد ، لأختم بها بمرحلة التعددية .في حين تناولت في الفصل الرابع الإجراءات المنهجية التي تم تطبيقها في الدراسة الميدانية موضحا مجالات الدراسة وكيفية اختيار عينة الدراسة ثم المنهج المستخدم (منهج تحليلي وصفي)، إلى جانب توضيح أدوات جمع البيانات التي تم الاستعانة بها في جمع البيانات من الميدان و التي تتمثل أساسا على المقابلة و الملاحظة ومختلف الوثائق.بعدها قمت في الفصل الخامس بعرض البيانات وتحليلها ومناقشتها وفقا للمؤشرات الخاصة بكل تساؤل من تساؤلات الدراسة ليخلص الفصل إلى النتائج الجزئية المتعلقة بالتساؤلات الفرعية ثم النتيجة العامة التي تجيب عن التساؤل الرئيسي للدراسة .

بعرض الجانب الميداني للدراسة .

1- مشري مرسي **.التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات (** المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آلية تفعيل).ملتقى جامعة الشلف. كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية .20 أوت 2008. ص 10.

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول :المقاربة المنهجية للدراسة

تمهيد

أولا : أسباب وأهمية اختيار الموضوع والهدف منه.

1- أسباب اختيار الموضوع وأهميته.

2- أهداف الدراسة .

ثانيا : الإشكالية و الفرضيات

1- الإشكالية .

2- الفرضيات .

ثالثا : تحديد المفاهيم والمنهج المتبع

1- تحديد المفاهيم .

2- المنهج المتبع وتقنية البحث

رابعا : الدراسات السابقة و المقاربة السوسيولوجية

1- الدراسات السابقة .

2- المقاربات السوسيولوجية .

3- صعوبة البحث

خلاصة

الفصل الأول : المقاربة المنهجية للدراسة

تمهيد :

من الأمور الهامة في البحث العلمي الاجتماعي أن يعمل على التحديد الدقيق و الواضح للمفاهيم و المصطلحات التي يستخدمها ، فالدقة و الوضوح أهم العوامل التي تساهم في إنجاح البحث العلمي و بلوغ أهدافه قبل الخوض في غمار البحث النظري و الميداني . فالمجتمع المدني كمفهوم لم يظهر و يتطور بشكله الحالي دفعة واحدة ، و إنما تطور بفضل تراكم إسهامات الفلاسفة و المفكرين المبنية على اختلافاتهم الفكرية ، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المقاربة المنهجية من خلال عرض أهم أسباب الموضوع و الهدف من دراسة هذا الموضوع مع تحديد إشكالية الدراسة و الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة .

المبحث الأول : أسباب وأهمية اختيار الموضوع والهدف منه :

يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الهامة و الجديرة بالبحث و الدراسة و ذلك للأهمية الكبيرة لما يكتسيه الموضوع على مستوى الواقع فهو المفتاح الذي يؤدي إلى فهم أهمية و دور المجتمع المدني في الجزائر ومدى معايشته وتكيفه لمختلف مؤسساته للتطورات و التحولات التي تطرأ على الساحة الوطنية .

1- أسباب اختيار الموضوع وأهميته : فكل باحث له دوافع وأسباب تجعله يهتم بفكرة ما تشجعه أكثر بالقيام بالبحث المراد دراسته ،لذلك نجده يعمل جاهدا على جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات و المعطيات التي تساعده في بحثه وكذلك للكشف عن الإشكالية التي انطلق منها التي توضح له قضايا فكرته و موضوع بحثه فالدوافع الموضوعية تتمثل في :

- ضبط المفاهيم المتعلقة بالتحولات السياسية و إبراز أهمية المجتمع المدني و مدى تكيف مختلف مؤسساته لهذه التحولات أهمها مرحلة الانفتاح السياسي الذي عرفتها الجزائر بدءا من 1989 ومدى مسايرته لمختلف الأحداث التي عاشتها الجزائر .
- إبراز مفهوم المجتمع المدني في الخطاب الرسمي الجزائري من خلال المرجعية الدستورية والقانونية التي أسست له التعددية السياسية و الأداء الفعلي لهذه المؤسسة الاجتماعية الحيوية

-إعطاء صورة علمية عن طبيعة العمل النقابي و دوره في زيادة الوعي النقابي لدى الطبقة العمالية .

- التعرف على واقع النقابة العمالية كنموذج الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

- إبراز موقف العاملين اتجاه النقابة و الخدمات التي تقدمها .

- لم أصادف إشكالية عالجت موضوع المجتمع المدني من هذه الزاوية.

أما الدوافع الشخصية التي جعلتني أتناول هذا الموضوع هو :

- نظرا لحيوية الموضوع و أهميته في المجتمع و شغله حيزا معرفيا مهما في الوقت الحالي خاصة بعد التزايد الكبير وتعدد منظماته.

- رغبتي إلى التطلع إلى المستوى الذي وصل إليه المجتمع المدني في ظل التطورات و التحديات الراهنة ، خاصة بعد ظهور خطاب سياسي يؤكد على قيمة و إسهام المجتمع المدني في سياق تنوع وتصاعد أنماطه و أنشطته في جميع الميادين و البناء الديمقراطي.

- الكشف عن الكثير من الغموض و الإبهام و الوقوف عند بعض الحقائق التي ظلت غائبة.

2- أهداف الدراسة

أي دراسة لابد من أن تنطلق من اجل الوصول إلى هدف معين ، و يبقى إعطاء الأجوبة المقنعة على الأسئلة التي تطرحها الإشكالية الهدف الرئيسي لكل دراسة ، وانطلاقا من هذه الدراسة كان الهدف من دراسة هذا الموضوع :

- إبراز وتوضيح لدور المجتمع المدني و تطوره في الجزائر ومدى أهميته في ظل التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بداية من مرحلة الانفتاح سنة 1989.

- توضيح أهمية و فعالية منظمات المجتمع المدني و الدولة و التطرق لمختلف إسهاماته و نشاطاته و مدى معايشته لمختلف التطورات بدءا من سنة 1990التي تعتبر كأصعب مرحلة .

- المساهمة في إثراء البحث العلمي من خلال تبيان مدى أهمية هذه المؤسسة (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) على المستوى الوطني و الدولي .

المبحث الثاني : الإشكالية و الفرضيات

1- الإشكالية : شهدت السنوات الأخيرة نقاشا ثريا و متنوعا حول المجتمع المدني و الإشكاليات المرتبطة به ، لذا أصبحت الإشارة إلى هذا الموضوع ضرورية ، حيث ارتبط بالنقاشات المتعددة و الدائرة حول التحولات السياسية في العالم ، و بالدول العربية بصفة خاصة ، و على وجه الخصوص الجزائر فقد كان ذلك نتيجة الأفكار التي ظهرت إلى السطح في السنوات الأخيرة ، و المتعلقة بتطور العلاقة الناشئة بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي ، مما استدعى جهد التأصيل لهذه العلاقات عن طريق الأعمال العلمية كالأبحاث و الدراسات .

فتشكل المجتمع المدني في الجزائر تعود إرهاصاته إلى الفترة الاستعمارية رغم صعوبة تسميته بذلك ، حيث اعتبره الجزائريين الملجأ الوحيد للتعبير عن ذواتهم و هويتهم وثقافاتهم و طموحاتهم ، حيث اهتموا في هذه المرحلة بتشكيل جمعيات ومنظمات و اتحادات ، ونوادي ،و التي تطورت نشاطاتها مع تطور الحركة الوطنية كما استعملت هذه القنوات المجتمعية للمشاركة الفعالة في تحقيق الاستقلال ، غير أنها أخذت منحنى مغايرا قبيل الاستقلال و ذلك نتيجة تبني فلسفة النظام الواحد الذي انعكس على تنظيمات المجتمع المدني مما جعل بعضها ينشط سرا في الكثير من الأوقات ، هذا ما جعله يلقى في هذه الفترة التهميش و الإقصاء في الكثير من الحالات .

إلا انه مع التطورات السياسية والاجتماعية و الثقافية التي بدأت تتبلور بعد النصف الثاني من الثمانينات نتيجة الأزمة الاقتصادية بسبب ضعف أسعار النفط و ضعف الصادرات من القطاعات الأخرى ، و كذا نمو الحركات الاجتماعية والسياسية المعارضة مما دفع بالسلطة إلى الشغور ، و ضرورة فتح مجال للتعبير نسبيا و عليه صدر قانون رقم 15-81 في 21 جويلية 1987 الذي أعطى فرصة اكبر للحركة الجمعوية ، إلا أنها بقيت تعمل بشكل محتشم بسبب ذهنيات الحزب الواحد.

" مع ظهور دستور 1989 برزت أكثر معالم المجتمع المدني خاصة بعد أن اقر بصراحة لأول مرة بإنشاء الجمعيات و مختلف تنظيمات المجتمع المدني ، نتيجة لذلك عرف المجتمع المدني الجزائري انتعاشا في فترة التسعينات و كثافة عددية لتلك التنظيمات

التي توجه معظمها للنشاط في قطاعات جديدة مثل حقوق الإنسان ، حقوق المرأة ، جمعيات مهنية ، فرغم الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال 1991 إلى 2002 إلا أنها استمرت بالحضور كممارسة ماعية مطلبيه مقابل انتشارها ، لتشمل أرجاء البلد في وقت ضعف فيه أداء مؤسسات الدولة مع تفاقم المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية "[3] 1.

وهذا ما ظهر جليا من خلال الواقع المعاش وانعكس من خلال كثرة الاحتجاجات ، وبروز بعض النقابات بشكل قوي على الساحة السياسية " فكان ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين رافدا هاما حيث ظهر كأول تنظيم نقابي في الجزائر وذلك سن U.G.T.A1956 إذ تعتبر كأهم حركة نقابية في الجزائر و التي اعتبرت كأهم شريك اجتماعي الوحيد الممثل للعمال ، وهذا ما كده وزير العمل سابقا طيب لوح اثري انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين شهر مارس من عام 2008 ، كما استطاع أن يتخذ من رصيده النضالي و التاريخي حجة لتمثيل العمال و التكلم باسمهم معتمدا في ذلك على لغة الحوار و التشاور ، واستطاعت أن تتموقع كأهم حركة نقابية تدافع عن المكاسب المادية والمعنوية للعمال"**2** ، وانطلاقا مما سبق ما هو دور هذه المنظمة أي الاتحاد العام للعمال الجزائريين في ظل التحولات السياسية في الجزائر ، هل استطاع فعلا أن يفرض نفسه كأهم منظمة نقابية ؟ هل تمكن من تحقيق و توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للفئات العمالية ؟ وهل يمكن أن نعتبره كشريك اجتماعي واقتصادي له دور في بناء المواقف السياسية في الجزائر وبالتالي إنتاج نخبة سياسية ؟.

2- الفرضيات

1- للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA دور في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية .

2- الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA شريك اجتماعي واقتصادي في بناء المواقف السياسة في الجزائر .

1- علي خليفة الكواري ، **نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية** ، الخليج العربي و اليمقراطية .(بيروت:مركز الوحدة العربية ،2000) ص 104.

2- موقع انترنيت .**الحركة النقابية في الجزائر واقع وأفاق** ،https://translate.google.fr

3- للاتحاد العام للعمال الجزائريينUGTA دور ومساهمة في إنتاج نخبة سياسية.

المبحث الثالث : تحديد المفاهيم و المنهج المتبع

1- تحديد المفاهيم : إن مفهوم المجتمع المدني حديث النشأة ، لم يظهر و يتطور في شكله الحالي المنظم دفعة واحدة ولم يتم على يد فيلسوف أو مفكر واحد وإنما نشا وتطور بفعل تراكم إسهامات الفلاسفة و المفكرين المبنية على اختلافاتهم الفكرية ، لذا سنتطرق في هذا البحث إلى التعريف بهذا المفهوم :

1-1- المجتمع المدني :

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي ، يلفظ باللغة الفرنسية SOCIETE CIVIL لذا نجد أن له تعريف دقيق في المعاجم الاجتماعية و السياسية و الفلسفية العربية ، و ذلك لكونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة ، نشا و تطور بنشأتها و تطورها SOCIETE" كلمة لاتينية تعني مجتمع [4]" **1**.

التعريف اللغوي : " كلمة مشتقة من فعل اجتمع يجتمع اجتماعا ، يقال اجتمع الشيء أي انظم أوتالف ". كما عرف على انه " فعل مشتق من اجتمع أي ضد تفرق" **2**.

أما من الناحية الاصطلاحية ،" المجتمع هو مكان الاجتماع يطلق مجازا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل المجتمع القومي"**3**. كما عرف على انه " مجموعة من الناس لهم تاريخ مشترك و قيم و عادات و تقاليد سلوكيات خاصة بهم ، و خبرات و طموحات و اهتمامات مشتركة و مشكلات عامة يعانون منها ، حيث يشعرون أنهم ينتمون إلى بعضهم البعض [5]"**4**.

1- علي ابن هاوية و آخرون. **القاموس الجديد للطلاب**،ط7.المؤسسة للكتاب ، 1999. الجزائر.ص .114.

2- الفيروز أبادي ، محي الدين يعقوب ،**القاموس المحيط**، دار الطباعة للنشر والتوزيع . لبنان .1999.ص 139.

3- علي ابن هاوية وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

4-ARAB BITICH .**ACADIMY FOR AIGHER EDUCATION**.WWW.ARAB ABAKLE.COUK.

أما Civil فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني CIVIS وتعني المواطن وليست مشتقة من كلمة CIVILISATOIN في الترجمة العربية لا تحمل دلالة المواطنة ، وإنما كما هو شائع "1. مدني CIVISما يلاحظ " كلمة من المدينة أو التمدن ، تعني المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة لعوامل مختلفة ، وبالتالي يحتضن الشأن العام "2.كما يقصد باللفظ مدني " أن لا يقوم بالسياسة ، ولا يتحدد الا بعوامل إيديولوجية ، أي أن المجتمع المدني يرتبط بأوامر مدنية فقط "3.

و قد أشير إلى انه " مجموع البني الاجتماعية و الثقافية و القانونية و السياسية التي تتوفر فيه شروط معيارية ألا و هي الاستقلالية الهدفية ، الطوعية "4. يعرفه معجم علم الاجتماع" على انه وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من أفراد لها قوانينها تحددها وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها ولها أهداف مشتركة "5. وهو ما ذهب إليه عبد الهادي جوهري " باعتبار هذا المصطلح يصف العملية الاجتماعية التي تنعكس في التفاعل و الاتصال الذي يتم بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهداف أو أغراض معينة كما انه يعني الوحدة المستقلة ،أي المنظمة التي تتكون من مجموعة من أفراد لها قوانين تحدد وتحكم علاقات وسلوكيات أفرادها ولها أهداف مشتركة ومتبادلة "6.

كما عرف على انه " المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية و الاجتماعية والثقافية

1- عزمي بشارة .دراسة نقدية. **إشارة إلى المجتمع المدني في الوطن العربي** ط1.بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989.ص 64.

2- مولود مسلم ، **المجتمع المدني (دراسة نقدية)** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية .العدد 9.جانفي 2004.ص 301.

3- عبد السلام عبد اللاوي ، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر (دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج)**.مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية .تخصص ادراة الصراعات المحلية و الإقليمية .إشراف د.بوحنية قوي .09- 01- 2012.ص19.

4- ألعبيدي صونيه، **المجتمع المدني (المواطنة و الديمقراطية)، جدلية المفهوم و الممارسة** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية .العددان الثاني والثالث .جامعة محمد خيضر .بسكرة .جانفي- جوان 2008. .

5- دينكن ميتشل.**معجم علم الاجتماع** .ترجمة إحسان محمد الحسن .ط2.دار الطليعة.1986.ص 25.

6- عبد الهادي جوهري.**قاموس علم الاجتماع** .المكتب الجامعي الحديث.الإسكندرية .1998.ص 84.

و الاقتصادية التي تعمل في مبادئها المختلفة في استقلال نسبي مع السلطة لتحقيق أغراض محددة "[1]. كما عرف على انه " مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر فهو يتميز بالاستقلالية و التنظيم التلقائي ، و روح المبادرة الفردية والجماعية و العمل التطوعي و الجماعة من اجل خدمة المصلحة العامة و الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة ، رغم انه يعلي من شان الفرد إلا انه ليس مجتمع الفردية بل العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات" 2. كما يعرف على انه " المنظمات الوسيطية و المستقلة التي تلك الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة "3...

تناولته بعض الدراسات على انه " المجتمع التي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية ، أي المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية و تحترم حقوق المواطن السياسية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في حدها الأدنى على الأقل "4. كما عرف " انه مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن السلطة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني و القومي مثل الأحزاب السياسية ، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها منها الثقافية كما في اتحادات الكتاب و المثقفين و الجمعيات التي تهدف إلى شر الوعي الثقافي ، وفق لاتجاهات أعضاء كل جماعة "5.

1- منى مريوش .**دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية .تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة .إشراف .صالح زياني .

2- الحبيب الجنحاني ، **المجتمع المدني بين النظرية والممارسة**. مجلة الفكر (تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب إلى دولة الكويت .العدد الثالث .المجلس السابع والعشرون يناير .مارس 1999.ص 32.

3- هويدا علي ، **المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة انفاق خدمات اجتماعية** .بحث مقدم إلى "دولة الرفاهية الاجتماعية ".مصر .مركز دراسات الوحدة العربية .28-30 نوفمبر2005.ص2.

4- محمد عابد الجابري ، **إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي** . مجلة المستقبل العربي .العدد 167.جانفي 1993.ص ص 1- 5- 8.

5-سعيد ابن سعيد وآخرون ، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** (بيروت ، مركز الوحدة العربية . 1993.ص 37.

عرف أيضا على انه " شبكة منظمة أو شبه منظمة من النخب والقيادات السياسية والثقافية الاجتماعية التي تتمتع بالقدرة على الحركة و الرد السريع و الأثير على القرار و الإعلام على وجه خاص ، و تضم المحامين ، المهندسين ، المناضلين ، النقابيين ، الصحافيين ، الضباط ، الأساتذة ، المفكرين ، الطلبة والمعلمين "[1].

كما " استخدم المجتمع المدني في اسكتلندا خلال القرن التاسع عشر للدلالة على المجتمع المتحضر الذي تحكمه دولة غير استبدادية على عكس المجتمع البدائي الهمجي و بالتالي هذا المفهوم استخدم للتفريق بين المدينة و الريف ، و الدلالة على تحضر مجتمع "2.

عرفه والزر walzar بوصفه " ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة ، فهو ذلك المجال الذي في إطاره يكون البشر شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه و يرتبطون ببغضهم البعض ، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الاجتماعي و كونيته سواءا أكان نقابة أو قبيلة أو رابطة أودين أو إخوة أو ذكورة أو أنوثة انه ذلك المجال و الإطار الذي يجتمع الأفراد من اجل تحقيق هدف واحد سام ألا وهو حب الاجتماع الإنساني "3. يعرفه احمد زايد " بوصفه كافة الأبنية الاجتماعية و التنظيمية التي تحقق نمطا من الجمعية و تنخرط بقصد أو بغير قصد في أنشطة تتوازى مع أنشطة الدولة أو تستقل عنها "4.

التعريف الإجرائي: نستطيع القول أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الأسرة و الدولة ،هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشا لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة تضبطها قيم و معايير، الثقافية و القانونية تنظم شبكة معقدة من العلاقات الممارسات بين القوى و التكوينات

1- منصور مرموقة ،**المجتمع المدني و النقابة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية** .مجلة دفاتر سياسية و قانونية ، جامعة ورقلة .الجزائر .03- 04- 2010. ص 303.

2- jean Cohen and Andrew**. civil society and politicaltheory** ,vol27,combridge.mitpress,august.london,1993.p544.

3- Michal walzar.**the civil society argement ,the good life** ,new statesmanand society, vol ,oct.,1989.p 28.

4- احمد زايد **.نحو مفهوم جديد للمجتمع المدني** ، شرة البحوث العربية .مركز البحوث العربية .العدد 8 فبراير 1995. ص 32.

الاجتماعية في المجتمع ، ويحدد بصورة ديناميكية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشا و تعمل باستقلالية عن الدولة ، و بذلك فهي تتكون من عناصر تبلور أنماط العلاقات الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية ، الثقافية و هذه العلاقات تكون في مختلف الأشكال سوآءا في التعاون أو الصراع أو التنافس .فهو مجال مستقل أو رابطة اجتماعية تقوم على الحرية و الاختيار الفردي يدخل فيها الأفراد طواعية دون إجبار ، يقومون بإنشاء المنظمات و ينظمون إليها بصفة إرادية حرة ، تجعلهم يلتزمون بمبادئها و يساهمون في أنشطتها بشكل طوعي بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن رأي مشترك.

2-1- التحول السياسي :

يعتبر مفهوم التحول السياسي من أكثر المفاهيم التي شغلت المجتمعات السياسية كلها في العصر الحالي ، بحيث أصبحت من الضرورات و الاحتياجات التي أصبح المواطن يطالب بها و بحاجة ماسة إليها .يشير لفظ تحول لغة " إلى التغير أو التنقل . فيقال حول الشيء أو غيره أو نقله من "1 .TRANSITION.مكانة وكلمة تنقل تقابلها في اللغة الانجليزية في حين يمكن تعريف التحول السياسي من خلال تصنيف التعاريف المعطاة إلى " مجموعتين أساسيتين الأول تعريف التحول السياسي كسلوك ،الثاني تعريف التحول السياسي كأسلوب"2.

ا- **التحول السياسي كسلوك** : " يعني التحول السياسي الانتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى أخر ، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، ومن الفقر إلى الغنى ، و تغيير الولاء للشخص ، أو الحزب ، كل ذلك يجرى وفق حركية غير مضبوطة مما فتح المجال لكل الاحتمالات [8]"3.

1-(احمد حسيني ,.**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ،القاهرة** : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2004.ص 197.

2- بالخيرة محمد ، **التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي و اثرها على الدولة العربية الوطنية** ،رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004.

3- محمد عابد الجابري ، **إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي في المسالة الديمقراطية في الوطن العربي** .بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية .2000.ص .179

كما يعني انتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي ، حيث ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على انه " رغبة التحول التدريجي إلى الديمقراطية و هو حسب صامويل هانينقتن تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية "**1**.

و هناك من ربط هذا المفهوم بما حدث في أوروبا الشرقية " فعرف التحول السياسي بانتقال الأنظمة السياسية في شرق أوروبا وانتقال الشيوعية الاشتراكية إلى الديمقراطية"**2**.

ب- التحول السياسي كأسلوب : يرتكز تعريف التحول السياسي على الطريقة الكيفية التي تتم تتم على أساسها إحداث التغير السياسي فالبعض يرى " إن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء ، و الثورة البيضاء مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي و الاجتماعي ، من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواجهة المسؤولية بوسائل سلمية "**3**. من جهته يرى محمد عابد الجابري " بان التحول السياسي عبارة عن " عملية تعد بمثابة إحداث انقلاب تاريخي ،وهو ما تذهب إليه الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله ،فالديمقراطية هي انقلاب تاريخيا تاريخيا على صعيد الفكر و المعتقد و انقلاب في الوعي"**4**.

كما ينظر إلى التحول على انه " تغير جذري في البنى و السلوكيات و الغايات السياسية التي تؤثر في توزيع و ممارسة السلطة في كل تجلياتها، ويكون تحول السياسية متوافقا مع شروط الاجتماعية حيث يرى المفكر الأمريكي دافيد ابتزان أن الأنظمة السياسية تصل إلى أفق لا يمكن يمكن تخطيه عندما تتجاوز التحولات الوظيفية في المجتمع القبول و المسؤولية ، أو عندما تكف البنى التقريرية عن الانشغال و عنده لا يستطيع النسق السياسي الاستجابة للتغيرات الحاصلة في البنى الاجتماعية ، و على العموم يشير هذا النوع من التحول إلى التغير في

1-(صامويل هانينقتن) ترجمة عبد الوهاب علوب ، **الموجة الثالثة ، التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين** .الكويت. دار سعاد الصباح.1993.ص 5.

2- إنصاف جميل الريفي ، **التحولات الاقتصادية في دول أوروبا الشرقية** ،ط1.عمان .دار الفكر للنشر والتوزيع .1995.ص 5.

3- بالخيرة محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 3.

4- ثناء فؤاد عبد الله ، **آليات التغير في الوطن العربي** ، ط1.بيروت .مركز دراسات الوحدة العربية .1997.ص 44.

النظام السياسي ايجابيا ، أي من الشمولية إلى الديمقراطية "1.

التعريف الإجرائي : يمكن القول أن التحول السياسي هو التبديل الجذري للبنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع ، وتنطوي العملية على إجراء قدر كبير من التغيرات في النظام السياسي كان تحدث تغيير في القيادة السياسية يليه تغيير في ممارسة السلطة ومن ثمة في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية و بنيوية تؤثر على مخرجات النظام.

2- المنهج المتبع وتقنية البحث :تتميز العلوم الإنسانية عامة وعلم الاجتماع خاصة بمعالجتها للظواهر المتغيرة والمعقدة نظرا لطبيعتها و ارتباطها بالإنسان و سلوكاته ،حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي ، " هذا المنهج الذي عرف تطورا كبيرا و نتائج باهرة و دقيقة لأنه يتناسب و الواقع الاجتماعي ، حيث أصبح البحث الوصفي أسلوبا ملائما يمكن بواسطته تحقيق فهم أفضل للظواهر الاجتماعية [10]"2. لذلك فبحثنا يدخل ضمن البحوث الوصفية التحليلية التي .تقوم بوصف الظاهرة كما هي وبأدق عناصرها .

كما يمكن اعتمادنا على المنهج التاريخي من خلال العودة إلى الوثائق التاريخية الضرورية ، وكذلك اللجوء إلية من خلال عرض المراحل التاريخية الضرورية ، يظهر ذلك جليا من خلال التعرض لتطور المجتمع المدني عبر مراحل مختلفة و كيفية نشوئه.كما يمكن الاستعانة بالمنهج المسحي فهو الملائم لدراسة الأوضاع الراهنة و التعرف على المتغيرات الاجتماعية و كيفية الاستفادة من نقاط الضعف والقوة الموجودة في أي قطاع ، كما يساعد على اكتشاف العلاقات القائمة بين الظواهر و جمع المعلومات اللازمة لتكوين نظرية شاملة ، كما يقوم على جمع

1-- خير الدين عبادي ، **المجتمع المدني و العملية السياسية في دور شمال إفريقيا 1990- 2010**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .دراسات افريقية. 2011.ص 11.

2- اكرم حجازي .**الموجز في النظرية التقليدية المعاصرة** .الجزء الأول .النظرية الاجتماعية .

Wiki books.org .كلية الآداب .قسم علم الاجتماع.

وتحليل المعطيات المطلوبة والتوصل إلى نتائج علمية حقيقية."كما تعتبر كأداة قيمية لتعرف على رغبات الجماعة و أهدافها و كذا الميول والاتجاهات كما يفيد في قياس اتجاهات الرأي العام[11]"**1.** كما يمكن الاعتماد على المنهج المقارن بشكل أساسي في هذه الدراسة و هذا لمقارنة الظروف العامة و المؤشرات التي ميزت أداء المجتمع المدني ، إضافة إلى مقارنة تجربة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في مجال مساهمته في ظل مختلف التحولات ، فقد استعنا به لمقارنة مظاهر أداء و ادوار و وظائف منظمات المجتمع المدني اتجاه العملية السياسية عبر مراحل مختلفة و هو ما يستهدف إلى اكتشاف قدرات هذه المنظمات و هنا نقصد عل وجه الخصوص الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، وتقييم مستوى تأثيرها على جميع الأطر والمجالات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية .

1-- د.دوفان عبيدات .د.عبد الرحمان عدس .د.عايد عبد الحق .**البحث العلمي .مفهومه .أدواته. أساليبه** .دار مجداوي للنشر والتوزيع .عمان الأردن.

المبحث الرابع :الدراسات السابقة والمقاربة السوسيولوجية

1- الدراسات السابقة

1- 1: الدراسة الأولى : " المجتمع المدني و الدولة " هي دراسة سوسيو سياسية الجزائر هي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع السياسي من إعداد الباحث الطيب بالوصيف تحت إشراف الدكتور مصطفى عوفي بجامعة باتنة 2012- 2013. تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص الأسس و المرتكزات النظرية لمناقشة دور المجتمع المدني كإحدى الآليات التي تساهم في بناء المجتمع السياسي كمنطلق يمكن الاعتماد عليه في الجزائر كدراسة حالة .

و تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيسي : هل مما يتراء أمامنا من هياكل و تنظيمات مدنية في الجزائر تعبر عن المعنى المفترض للمجتمع المدني ، وكيف تميزت علاقتها بالدولة ؟ وهل ما يتناهي إليها من حركات وفعاليات تعكس وعيا حقيقيا للمفهوم الذي نحته المجتمع الغربي ؟ وتندرج ضمن هذا السؤال أسئلة فرعية مفادها : كيف تبلور مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات السوسيو سياسية الغربية، و ما الأسس التي يقوم عليها ؟ ما واقع المجتمع المدني في الجزائر و هل هو نتاج للممارسة الديمقراطية ؟ و هل ساهم في تعزيزها ؟ ما هي المكانة القانونية للمجتمع المدني خاصة في مرحلة التعددية السياسية ؟ ما هي مظاهر الأزمة في بنية المجتمع المدني في الجزائر و ما هي معيقات تشكيله ؟ و ما هي سبل تفعيل مؤسسات المجتمع للعب دور أساسي في الحياة السياسية ؟.

- فرضيات الدراسة :

1- يتشكل المجتمع المدني وفق إستراتيجية من الأعلى إلى الأسفل يطورها النظام السياسي من اجل المحافظة على استمرار يته.

2- يكتسب المجتمع المدني قوة شرعية من السلطة السياسية عوض أن تكتسب شرعية منه .

3- توجد علاقات ارتباط بين عملية التحول السياسي و دمقرطة المجتمع المدني باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع.

4ـ تتحدد عملية التحول السياسي في المجتمع بناءا على ضغوطات البيئة الداخلية و الخارجية

ـ وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تتمثل في :

ـ خضوع المجتمع المدني للسلطة السياسية و تأكل قاعدته و بالتالي فهو غير قادر غلى تعديل ميزان القوى التي يلغي دوره في التأثير و التأثر ، فما هو معروف أن المجتمع المدني يستمد شرعيته من السلطة السياسية ، كما أن مساهمته بقيت محدودة جدا نتيجة التأثيرات للوضع السياسي في بداية التحول و بالتالي فالمجتمع المدني أصبح غير قادر على تعديل قواعد الفضاء السياسي الذي هو في صالح الدولة ،لعدم تجدره في المجتمع بفعل النخبة المسيطرة التي لم تقبل بفكرة التعددية و تركيزها على بناء الدولة على حساب المجتمع المدني.

2-1: الدراسة الثانية :" مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي " للباحث احمد شكر الصبيحي وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نشرها مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2000 ضمن سلسلة أطروحة دكتوراه . وتتمحور دراسته حول مجموعة من التساؤلات :

اـ ما الذي يدل عليه واقع ذيوع عبارة المجتمع المدني و انتشارها في الخطاب الفكري العربي اليوم ؟ هل يعبر عن واقع اجتماعي فعلي يشير إلى نمط العلاقات الاجتماعية الفعلية و القابلة لملاحظة العملية داخل المجتمعات العربية التي تؤثر بدورها إلى حدوث نقلة نوعية من الوعي أو انه مجرد لفظ لا مفهوم ولا دلالة له ؟ أم انه مجرد واجهة مثله مثل عبارة الديمقراطية و حقوق الإنسان ؟ فما هو المجتمع المدني في الفكر العربي ؟ كيف برز المجتمع المدني و تطور في الوطن العربي؟ و كيف تأسس المجتمع المدني العربي الحديث و المعاصر؟ما هي ظروف تكوينه وما هي العوامل التي أثرت في تطوره ؟ وما هي الظروف التي أدت إلى أن يفقد المجتمع فعاليته و استقلاليته ؟ و كيف نعيد له العافية و الحيوية و الفعالية ؟ و هل أن استخدام مصطلح المجتمع يعدم معركة الديمقراطية في الوطن العربي ؟ وهل من المصلحة استخدام المجتمع المدني كمقابل للدولة و على الضد منها ؟ أم من المصلحة أن يكون مستقلا عنها و موازيا لها و متفاعلا معها .

ـ نتائج الدراسة :

ـ إن قيام المجتمع المدني في الوطن العربي و توطيد دعائمه و أركانه يكاد يصبح احد ابرز الآليات التي تتلاقى عبرها كل عوامل تحصين وحدة المجتمع العربي.

ـ إن شروط نجاح النظام الديمقراطي العمل على بناء مؤسسات المجتمع المدني اعتبارها مؤسسات وسطية بين الفرد من ناحية و الدولة من ناحية أخرى وهي البديل الوظيفي لمؤسسات المجتمع التقليدية و لأنها مؤسسات المراقبة و المحاسبة بل والمشاركة في العملية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية .و إعطاء قدر من الحرية صار يمثل ضرورة وظيفية و حيوية لبقاء الوطن العربي و هذا سواءا تعلق الأمر ببناء المجموعة العربية أو بالتطور الاقتصادي والاجتماعي أو الحفاظ على الهوية .

ـ إن الدولة القطرية بمفردها لن تكون بمقدورها مهما كان حجمها تنظيم شؤون المجتمعات و مصالحها إذ تتطور الآن أشكالا جديدة للتنظيم عبرا الحدود و على المستوى العالمي و أصبح تحقيق الانجازات الحضارية هو الذي يتحكم اليوم بتكوين الدول أو مصيرها .

3-1 : الدراسة الثالثة : " الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب " للباحث عبد الله بوصنوبرة ، وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع تحت إشراف الأستاذة الدكتورة نصيب نعيمة بجامعة الجزائر لسنة 2010 - 2011. حيث ركزت على الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ذات أهمية كبرى و إستراتيجية ، لان الشباب هم مستقبل المجتمع فهذه الدراسة تعطي فهم أعمق لدور الحركة الجمعوية التي تستهدف الشباب في الجزائر في ظل تزايد انحرافات الشباب وتعاظم الأخطار المحدقة به نتيجة البطالة و التهميش لهذا يتضمن التساؤل الرئيسي : ما هو دور الحركة الجمعوية في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ؟ و تندرج ضمنه أسئلة فرعية : ما طبيعة البرامج و الأنشطة و الخدمات التي تقدمها الحركة الجمعوية الشبابية لمقابلة احتياجات الشباب ؟ ما هي نسبة و مكانة الأخصائيين الاجتماعيين في الخدمة الاجتماعية ضمن هياكل الجمعيات الشبانية ؟ هل تطبق الحركة الجمعاوية مبادئ طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ؟ هل يمتد نشاط الجمعيات

التي تقدم خدماتها لفائدة الشباب إلى البلديات المعزولة و الأرياف ؟ ما طبيعة العلاقة بين الجمعيات الشبانية و السلطات العمومية ؟الى أي حد يوجد تنسيق و تعاون بين الجمعيات الشبانية في إطار شبكات و اتحادات مدنية مشتركة ؟ ما مدى مشاركة الشباب المستهدف في عملية اتخاذ القرارات في الحركة الجمعاوية الشبانية ؟ ما هي أهم المعوقات التي تحول دون فعالية أداء الجمعيات لدورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ؟

ـ النتائج :

إن دور الحركة الجمعوية بشكل عام قد ازداد أهمية مع ترك الدولة و تخليها عن مجالات كثيرة من اهتماماتها الموجه للعمل الاجتماعي لفائدة شرائح اجتماعية هشة و مهمشة نتيجة للتوجهات الاقتصادية الجديدة المتمثلة في التحول إلى اقتصاد السوق بفعل العولمة و انعكاساتها الكبيرة ، و قد أظهرت الجمعيات من خلال العمل الجمعوي و التطوعي عبر التجربة الاجتماعية التي عرفتها الجزائر في العقود الأخيرة فقد أصبحت ضرورة قصوى للأفراد و المجتمع لأنها ليست مصدر لتقديم المساعدات و الخدمات فقط بل تعد مشكلة حقيقية لخلق و نشر الأفكار الجديدة و الواقعية ، فهي تعد الجسر الذي يربط قمة هرم السلطة (صنع القرارات) و عمق المجتمع و قاعدته حيث يتجلى قدرتها في تغيير الأنماط السلوكية السلبية لدى الفئات الشبانية الذي يعد الركيزة الأساسية للتنمية في مختلف المجالات ، و تخريجهم من البطالة و التهميش إلى جانب الأنشطة الثقافية والرياضية ذات الآثار النفسية الجيدة .

ـ نجاح الحركة الجمعوية الشبانية يتطلب توسيع مشاركة كل الشباب في محيطها الاجتماعي مشاركة عمودية لإتاحة الفرص للتعبير عن أرائهم و الإسهام في اتخاذ قراراتهم ، ومشاركة أفقية عبر امتداد الأنشطة الجمعوية إلى المناطق الريفية التي هي عمق هام في المجتمع ، حيث تمارس الجمعيات نوعا من المركزية و الاحتكار في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الشبانية ، مما كرس طابع النخبوية داخل الجمعيات.

ـ كما يقتضي التكفل العلمي الناجح للحركة الجمعوية بفئة الشباب وجود قيادات جمعوية مؤهلة في إطار تخصصات علمية مناسبة كعلم الاجتماع ، علم النفس ...الخ.ولهذا فعلى قيادات الحركة الجمعوية أن تتوفر على أخصائيين اجتماعيين ذوي التأهيل و المهارة لأداء

مهمة تطبيق مبادئ طرق الخدمة الاجتماعية .إلا أن الواقع الجمعوي يؤكد أن جل أعضاء طاقم إدارة و قيادة الجمعيات بعيدين عن العلوم الاجتماعية مع ضعف لعدد كبير للأخصائيين الاجتماعيين بها.

ـ لكن تبقى أهم معيقات الحركة الجمعوية الشبانية التي أثرت على أدائها وجعلتها بعيدة عن المجتمع هو غياب الاستقلالية و روح المبادرة إزاء مختلف القضايا و هذا ما زاد من بعض السلوكات السليبة كالمحسوبية و الفساد أضف إلى ذلك نقص الإمكانيات و الوسائل وافتقاد المقرات الملائمة للعمل الجمعوي ، و استغلال عملية التمويل الحكومي من طرف بعض أعوان الدولة .

1-4: الدراسة الرابعة : " النقابة ودورها في تحسين مكانة العامل الاجتماعية " دراسة لجمال رجب .جلاء الدين مانع .ربيع صوالحية .وهي رسالة ليسانس تم إجراؤها في المركز النفسي البيداغوجي لتبسة .جامعة تبسة لسنة 2013.اعتمدت هذه الدراسة على المسح الشامل نظرا لصغر مجتمع البحث الذي يتكون من 106 مفردة .واستخدمت هذه الدراسة منهج المسح الشامل كمنهج أساسي لدراسة الموضوع. فهي تطرقت إلى الأسئلة الفرعية التالية : ما مدى انتشار التمثيل النقابي في صفوف العاملين داخل المنظمة ؟ ما الأهمية التي تكتسبها النقابات في الحياة الاجتماعية للعامل؟ ما مدى تحقيق النقابات للأهداف المرجوة من قبل العمال؟.

أما فرضيات الدراسة فتمحورت حول :

ـ توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لدى العمال حول الأداء النقابي و الخدمات الاجتماعية .

ـ توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لدى العمال حول علاقة التنظيم النقابي بالأساليب الديمقراطية .

أما فيما يخص أهم النتائج المتوصل إليها تتمثل في :

ـ النقابة ذات أهمية كبرى في تصور نظري لدى جميع العمال .

ـ للعمال مطالب كثيرة لكنهم يضعون المطالب المادية في الطليعة و الأكثر إلحاحا.

ـ تقوم النقابة بتوزيع بعض المنشورات حول العمل النقابي ، لكنها لا تعمل على إضفاء الشفافية اكبر على عملها و الاكتفاء بدور الوسيط في توزيع أشياء مادية.

ـ النقابات بصيغها الحالية ووجود القوانين المختلفة للدولة و التي تحكم في هذا المجال لا يبعث على الأمل بتطور العمل النقابي في المستقبل و ثم المساهمة في الرقي بالعامل الجزائري .

ـ النقابات بالرغم من السلبيات المختلفة لكنها تملك أهمية بالغة لدى كل عامل كما تعتبر أساسية في حياتهم العملية.

1-5: الحالة الخامسة : وهي للدكتور عزمي بشارة و قد تم العمل على إعداد هذه الدراسة في إطار مؤسسة مواطن "المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية " التي ساهم الباحث في إقامتها وتأسيسها ، فجاء البحث تتويجا لعمله فيها ، وتتويجا للنقاشات التي نظمها في إطار المؤسسة حول موضوعية الديمقراطية في الوطن العربي و في فلسطين و قد صدرت هذه الدراسة في شكل كتاب في مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1998،و تبحث هذه الدراسة في جملة من التناقضات التي يعانيها موضوع المجتمع المدني في عصرنا الحالي ، حتى على المستوى الأوروبي ، فهل تسود في هذه التنظيمات ديمقراطية اوليجارشية في العديد من الحالات ؟.وهل توجد هذه المنظمات فعلا خارج اعتبارات الربح و السيطرة ؟.هل تقوم القرارات فعلا على أساس الحوار العقلاني المباشر ، أم يتحكم بها الكثير من الأحيان التعصب الإيديولوجي و الفكري الذي يقوم مقام الانتماءات العضوية ؟.ألا يشكل التعصب الإيديولوجي إطار للتنمية يسمح بقدر من التسامح في حدوده ولا يمارس الحوار والتسامح العقلاني مع من لا ينتمون إليه؟

ألا توجد حلول وسط مع الأطراف الممولة لهذه التنظيمات ، ألا تستثمر هذه المنظمات المشهد الإعلامي في الغرب من اجل التأثير في القرار السياسي في مجالاتها ؟ و هل يمكن تجنب هذا المشهد في عصر ما عند من يريد أن يؤثر سياسيا. كما تبحث هذه الدراسة في جملة من الأسئلة النظرية المنبثقة من تحليل للواقع الفلسطيني خصوصا و العربي عموما فيما يتعلق بمقولة المجتمع المدني " لماذا نحتاج إلى المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية ؟ ألا

تثير هذه المقولة الإرباك و خلط الظواهر الاجتماعية و السياسية بدلا من فصلها ؟ كيف تساعد هذه المقولة على فهم أفضل للمجتمع الفلسطيني و للتحولات السياسية و الاجتماعية الجارية فيه؟

و قد جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول تناول في الفصل الأول إلى الرابع التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني كعملية تاريخ للطور السياسي الغربي الحديث ، فيما يخص الفصل الخامس والأخير لتحليل واقع وفكر المجتمع المدني في حوار عربي ناقش فيه بروز هذا المفهوم في الوطن العربي في سياق مناقشة الخيارات الديمقراطية التي تطرحها أزمة الأنظمة السلطوية العربية الاقتصادية و السياسية الإيديولوجية ، حيث تم على المستوى العربي استحضار المناقشة الدائرة غربيا منذ ثمانينيات الأزمة البولندية حول دور المجتمع المدني في مواجهة الدولة التوتاليتارية . و من ثمة تناول المسالة الثقافية مثيرا النقاش حول الدولة و المجتمع في التاريخ الإسلامي و مدى صدقية الادعاء الاستشراقي الكلاسيكي بان للإسلام تأثيرا يمنع من تطور المجتمع المدني شرط الديمقراطية الأولى ، ومن ثم التساؤل للنهوض للفكر العربي (لماذا تأخر العرب المسلمون في حين تقدم غيرهم). ثم انتقل إلى مناقشة الدولة التسلطية ، حيث قسمت الانقلابات العسكرية الوطن إلى معسكرين من الأنظمة يعتمد الأول في بقائه على رأس المال السياسي المجتمع حول مفاهيم مثل القومية و الراديكالية والثورة .أما الثاني فيعتمد على بقائه على علاقات القربى و العشيرة و قبل كل شيء على رأس المال والثورة والى جانب الأنظمة الثورية و الأنظمة الاقتصادية في الوطن العربي .وهو ما ينعكس على الدولة وملامح المواطن و بالتالي مدى توفر الشروط التاريخية لنشأة المجتمع المدني .

لينتقل في محور سابع إلى لمحة تاريخية يبحث في جدلية الأمة والمجتمع المدني .ليس فقط لتقاربهما ألمفهومي كمجتمعات متخيلة من الأفراد وإنما أيضا على علاقتهما التاريخية المتبادلة ، فقد كان الإخفاق في بناء الأمة هو الداعي لعودة هموم هذا الإخفاق إلى الظهور بلباس مسالة المجتمع المدني ، حيث لم يعد بإمكان الدولة التسلطية حل معضلة بناء الأمة بالفرمانات العليا .ان ازدهار مفهوم المجتمع المدني في الثقافة السياسية هو محاولة التعامل مع أزمة الدولة التسلطية و لكن هذا الاهتمام لا يصيب جدلية المفهوم التاريخية إذ لم يتضمن

الاهتمام بالأمة ، تماما مثلما أفرغت الايدولوجيا القومية مفهوم الأمة من أي مضمون ديمقراطي ينشطها المجتمع من جدول أعمالها.

مناقشة وتقييم : كان لهذه الدراسات اثر كبير في وضع ملامح هذه الدراسة و توجيه مسارها وذلك نظرا لما قدمته هذه الدراسات من أراء و تصورات امبريقية للمجتمع المدني . و قدمت كما ثريا من المعا رف و أنماط تحليلية التي ساعدت على فهم للموضوع (المجتمع المدني) ، و استيعاب مختلف أبعاده و جوانبه كما قدمت هذه الدراسات السابقة على مستوى النتائج وعاءا مرجعية تمت الاستعانة به في مناقشة نتائج الدراسة و مقارنتها بما توصلت إليه هذه الدراسات السابقة .

ـ فرغم ما قدمته هذه الدراسات إلا أن لكل دراسة خصوصيتها التي تميزها عن غيرها فهي قد تتفق في بعض النقاط كما قد تختلف في نقاط أخرى، فدراستي على خلاف الدراسات السابقة التي انفردت بدراسة المجتمع المدني من زاوية خاصة بها ، فقد ألمت دراستي على كل هذه الزوايا ، فقد درست المجتمع المدني و تطوره بصفة عامة ، لأعرج إلى دراسته في الجزائر بصفة خاصة و تطرقت إلى مؤسسة من مؤسساته ألا وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين .و قمت بدراسته و مساهمته في جميع المجالات الاجتماعية ، الاقتصادية ،الثقافية السياسية.

فكانت هذه الدراسة تهدف لفهم المجتمع المدني الجزائري و النزول إلى الميدان الفعلي بمؤسسات المجتمع المدني .و جمع بيانات ميدانية و هو ما تتفق فيه الدراسة الأولى و الثالثة والرابعة ، كما تتفق جل الدراسات في تبني المنهج الوصفي التحليلي و إذا استعانت بعض الدراسات إلى مناهج أخرى كالمنهج التاريخي .حيث ركزت على دور هذه المنظمة بالنسبة للطبقة العاملة وأثارها الايجابي على مستوى مختلف المستويات.

2- المقاربة السوسيولوجية :

إن موضوع المجتمع المدني عولج من قبل الباحثين وعلماء علم السياسة و علم الاجتماع و ذلك من مختلف الزوايا ، و نجد أن دراسة الموضوع أي المجتمع المدني انطلاقا من أراء بارسنز الذي يحددها كنسق اجتماعي أو بناء ." فقد ارتبط ظهور المجتمع المدني لدى

بارسنز بالتمايز الاجتماعي و وظائفه في الحداثة ، و لقد كانت محاولة بارسنز في هذا الإطار تستهدف صياغة نظرية عامة في الوقت الذي سيطر فيه الاتجاه التجريبي على البحوث الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو خاصة عندما أصر أن النظرية الشاملة هي أهم الدعامات التي يحتاج إليها علم الاجتماع [12]"1.

و لقد حاول بارسنز من قراءة تاريخ الفكر في علم الاجتماع برؤية جديدة ، حتى يتمكن من إيجاد نظرية واحدة و حدد بارسنز خطة كانت تتألف من الخطوات التالية :

1- وضع إطار مرجعي

2- وصف العالم الواقعي في ضوء هذا الإطار المرجعي

3- تنسيق مجموعة من القضايا ببغضها البعض في إطار نسق نظري مغلق من الناحية المنطقية .

" فلقد حاول بارسنز وضع إطار مرجعي لنظرية الفعل الاجتماعي واستخدم هذا الإطار المرجعي في انه يحدد نطاق الظواهر التي يحاول تفسيرها و يتم ذلك عن طريق انتقاء جوانب من الواقع تعد ذات أهمية بالنسبة لتخصص علم الاجتماع ، و الذي يبقى دور النظرية الوظيفية داخلها هو الكشف عن طبيعتها و التعامل الواقعي معها [13]"2.

" فهو يشير أن الفعل الاجتماعي هو سلوك مقنن ، و هو يربط بين الدور والوظيفة من حيث التوازن و التكامل ، و من جهة فالاتجاه الوظيفي يرتبط بالتنظيم الاجتماعي الذي يتميز بنشاط معين ، حيث نستطيع القول أن المجتمع المدني يتحدد من خلال وظائفه ، كما اعتبر أن أفعال الناس ليست عشوائية بل تسير وفق أنماط منظمة تحمل في طياتها عنصر التنبؤ كما ركز على النسق العام "3.فهي رؤية سوسيولوجية ترمي إلي تحليل و دراسة المجتمع المدني

1- مجلات الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 15-2011-339-345 ،**منظمات المجتمع المدني في غرداية .تساؤلات أولية و التضامن الاجتماعي بين التقليد والمعاصرة** .غرداية 47000.الجزائر.

2-علي الحواث ، **النظرية الاجتماعية .اتجاهات سياسية** F LGA .فآليتا . مالطا .1989, ص 89.

3-Andrée akoun et autres. **Dictionnaire de sociologie**. Ed.rebert.seuil, Paris ,1999.p520

من ناحية و الوظائف إلي تقوم بها هذه البنى من ناحية أخرى .فمفهوم الوظيفة حين انبثقت في القرن 19 اتخذ طابع الحتمية متأثرا بأطروحات المدرسة الاجتماعية السوسيولوجي التي لطالما اعتبرت أن كل جسم بشري يتمتع بعدد من الوظائف فالمجتمع عند الوظيفية هو نسق من الأفعال و البنى المحدد. المحددة و المنظمة ، هذا النسق المجتمعي يتألف من متغيرات مترابطة بنائيا ، ومتساندة وظيفيا ، وفي الأخير نستطيع أن " نقول أن اكبر مساهمة جاء بها بارسنز عي علم الاجتماع هي تركيزه على التحليل السوسيولوجي على المجتمع ككل و هو بذلك ينطلق لتحليل الكل للوصول إلى الجزء".

3- المجال الزمني :

فقد تم تحديد1990 الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى غاية 2016، اخترت هذه الفترة لكون 1990 هي بداية التحول نحو التعددية ، وهي مرحلة تفعيل دور المجتمع المدني في المشاركة لمختلف البرامج التنموية ، وهي فترة شهدت فيها نموا متزايدا لعدد تنظيمات المجتمع المدني .و حدوث جملة من التغيرات والتحولات في مختلف المجالات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر .

4- صعوبة البحث

يعتبر موضوع المجتمع المدني من المواضيع التي تتميز بمجال واسع يصعب حصره وذلك لتعدد الفاعلين في هذا المجال ، و كذلك صعوبة الفصل بين الاجتماعي والسياسي ، أضف إلى ذلك فيما يخص الجانب الميداني يعد من أصعب الخطوات و ذلك لصعوبة الحصول على تقارير تخص الموضوع ، وصعوبة إجراء المقابلات مع المبحوثين .الذي استغرقت وقتا كبيرا فيه وذلك بحكم عملهم، في كثير من المرات اذهب ثلاث مرات في الأسبوع للمقابلة ولكن دون جدوى لعدم تواجدهم في المقر ، كما أنهم لا يلتزمون بالمواعيد لإجراء المقابلة لعدم الاهتمام بالموضوع ، و اغلب المقابلات التي أجريتها كانت باللغة الفرنسية الذي استوجب علي ترجمتها للغة العربية .

خلاصة :

أصبح المجتمع المدني يشكل احد المصطلحات التي حضت بكثير من الدراسة و التحليل لدى الباحثين و السوسيولوجيين ، الاقتصاديين و علماء السياسة لما يجسده من مكون رئيسي في تركيبة المجتمع و الدولة على حد سواء ومن يبحث على أهمية هذا الموضوع كونه أضحى في الفترة الأخيرة مصطلحا يستخدم على مستوى عالمي بعد أن أصبح يؤثر بشكل مباشر و غير مباشر في صنع القرار السياسي للدولة .

الفصل الثاني :المجتمع المدني (النشأة و التطور، الخصائص ، الوظائف ، والمؤسسات)

تمهيد

أولا : مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي والحديث

ثانيا : مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي والإسلامي

ثالثا : خصائص المجتمع المدني

رابعا : وظائف ومؤسسات المجتمع المدني

1- الوظائف

2- المؤسسات

خلاصة

الفصل الثاني : المجتمع المدني (التطور ، النشأة ، الخصائص ، الوظائف ، والمؤسسات).

تمهيد

أضحى موضوع المجتمع المدني اهتمام العديد بين المفكرين والباحثين الذين قاموا بطرح تعاريف مختلفة كل حسب زاوية نظره و منطلقاته ،وذلك منذ العصور القديمة إلى يومنا .عرفت المجتمعات الإنسانية ظاهرة المجتمع المدني منذ قرون عديدة قبل ان يظهر المصطلح في سياق فلسفة التنويرالتي عرفتها أوروبا منذ القرن 17.وبالتزامن مع حركات اجتماعية تغييرية واسعة شملت الثقافة و السياسة وأنماط العلاقات الاجتماعية و التي جسدت النهضة الأوروبية الحديثة و منذ ظهوره شهد المفهوم سلسلة من التغيرات المرتبطة باختلاف المفكرين والفلاسفة من جهة باختلاف المجتمعات الأوروبية لذا لم يستخدم الخطاب العربي هذا المصطلح حتى وقت متأخر من القرن العشرين ،وقد انعكس ضعف التأصيل النظري للمجتمع المدني على المستوى العربي على المجتمع و بناءاته و تنظيماته و عليه قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث تطرقت في المبحث الأول إلى دراسة المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي و الحديث ، لانتقل في المبحث الثاني لأدرس المجتمع المدني في الفكر العربي ، لاستخلص في المبحثين الأخيرين أهم الخصائص و الوظائف و الموسسات التي يرتكز عليها المجتمع المدني .

المبحث الأول : مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي و الحديث

"في سياق انتقال مجتمع أوروبا من النمط الزراعي الإقطاعي محدود الأفق إلى النمط التجاري ، الصناعي الرأسمالي بآفاقه المفتوحة وعبر صراع و تناقض نوعي محدد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و الفكرية و السياسية، بدأت تراكماته الأولى في القرنيين الخامس عشر والسادس عشر ، في هذه المرحلة الانتقالية تولدت المفاهيم و الأفكار و المدارس الفلسفية معلنة بداية عصر جديد عصر الحداثة عصر النهضة و التنوير هو عصر المجتمع المدني و والديمقراطية.

إلا أن ولادة هذه المفاهيم لم تكن عملية سهلة المكان و الزمان وتظهر معالمه دفعة واحدة ، إذ إن الانقطاع لم يأخذ أبعاده في الانفصال التاريخي بين مفاهيم العصر الإقطاعي القديم و مفاهيم عصر النهضة و التنوير الجديد إلا بعد قرون من التراكم والنفي .شهدت صراعا ماديا و فكريا هائلا من جهة و تحولات ثورية في المدن والتجارة و الاقتصاد و الاكتشافات العلمية من جهة هذه التحولات كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة و الإصلاح الديني و التنوير و الديمقراطية و سيادة القانون ، و هي التي أرست في الوقت نفسه القواعد الأساسية التي اسند إليها المجتمع المدني ، و في هذا السياق يقول د. صادق العظم " إن ما يميز العصر الأوروبي الحديث هو الاتحاد العضوي الفريد الذي تم بين المصالح الحيوية للطبقات التجارية الصاعدة و بين الاكتشافات العلمية و الاختراعات التقنية ،حيث أضحى لرأس المال مصلحة حيوية في العلم كما أصبح التقدم العلمي مصلحة لا تقل حيوية عن الرأس المال ،وهذه هي دينامية حضارية جديدة تماما لم يعرفها الإنسان من قبل ،هذا المزيج الجديد برهن عن انفجار طاقة هائلة مدمرة وخلاقة ، هذه الطاقة هي من صنعت الحداثة ، وشكلت العالم الحديث و قضت على القديم ، كان شعارها " العلم قوة " ،و كان للعلم دور حاسم في الإنتاج التدريجي للفلسفة الحديثة .كما كان حاسما في إنتاج نوع من المعرفة بالطبيعة و بالمادة والقوانين"**1**[14].

" فولادة المجتمع المدني لم تكن ممكنة بدون نجاح ا لثورات السياسية البورجوازية التي أنجزت الكثير من المهمات الديمقراطية في فضاء التنوير والعقلانية و العلم والديمقراطية فقد كان نجاح هذه الثورات أو التغير العنيف في هولندا مطلع القرن السابع عشر و في بريطانيا من (1641- 1688) .ثم فرنسية (1789- 1815) و الثورة الفرنسي منتصف قرن التاسع عشر بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة أو عصر الحداثة وفي هذا لعصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الالاهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية و الثورة العلمية الكبرى التي دشنت العلاقة بين الإنسان و العالم من جهة و بين العقل و المنهج من جهة أخرى . حيث تناولت معظم الدراسات

1- غازي الصوراني ،**تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي** .مركز دراسات الغد العربي .ط1. 2004. ص ص 23 .24.

في هذه المرحلة التاريخية من عصر النهضة وما يطلق عليها المرحلة الانتقالية ، تتفق على أن العنصر الرئيسي لهذا العصر هو "أولوية الفرد وحريته أو الفردية و الإقرار بالاهتمامات الشخصية الإنسانية و حقوقها و مصالحها كموقف نقيض للحكم المطلق الديني و السياسي الذي ألغى هذا الحق وبالطبع لم يكن هذا التحول ممكنا بدون تراكم المعارف و الرؤى الفلسفية الفكرية الرحبة التي كسرت الجمود الفكري اللاهوتي الإقطاعي السائد و التي أدت إلى تهاوي استبداد الكنسية في عقول الناس ، وإخفاق نفوذها الاقتصادي و السياسي ، ومهدت لولادة النظام الجديد (المجتمع المدني) مع العلم أن هذه العملية تخللتها أشكال متنوعة من الصراع الحاد الذي نشب طويلا بين دعاة الدافعين عن سيادة العقل و العلم والحرية و المدافعين عن القديم أو النظام القائم على السلطة المطلقة في السياسة و المجتمع و المعتقدات الدينية و المعارف . وبالتالي ماتى به فلاسفة الفكر السياسي الحديث هو مواكبة و إتمام لما قام به علماء وفلاسفة آخرون في مجالات الفلك ، الطبيعة ، الرياضيات ، و نظرية المعرفة [15]"1.

من هنا فان الحديث عن نشأة مفهوم المجتمع المدني و تطوره في الفكر الغربي كما يقول سعيد بن سعيد العلوي " يفترض تحليل مجموعة هائلة من النصوص التي كتبها هوبس و جون لوك وروسو و كانط و هيجل و انجلزو لنين و قرامشي.إضافة إلى ما كتبه اوغست كونت و سان سيمون و توكفيل و ماكس فيبر و ادم سميث و كنز كما يلزمنا أن نتعرض للمفهوم من حيث تصور تجريدي لتطور المجتمع الغربي الحديث ، بحيث يكون ميلاد المجتمع الصناعي تعبيرا عنه و تصويرا لما صاحبه و واكبه من صراعات و ثورات سيمون التعبير عنها هو تطور النظرية الليبرالية من جانب و ميلاد الماركسية وتطورها

1-غازي الصوراني ، مرجع سبق ذكره.ص ص 25. 26 .27.

من جانب أخر[16]"**1**. " فقد ترافق صعود البرجوازية في تلك المرحلة مع ظهور العصر الكلاسيكي لنظرية المجتمع المدني أو عصر النهضة الذي تمتد فيه صياغة النظرية التي تبلورت عبر حصيلة نوعية من أفكار التنوير للعديد من المفكرين و الفلاسفة من كل أنحاء القارة الأوروبية . وقد كان **نيكولا ميكيافلي** (1469- 1527) من وائل المنظرين السياسيين أو المبشرين بالعصر الجديد ،فقد حاول في مؤلفاته البرهنة على البواعث المشتركة لنشاط البشر هي الأنانية والمصالح المادية ، فالفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية وقد وجدت البرجوازية الصاعدة آنذاك في هذه المفاهيم وملاذا ومدخلا لتطورها و صعودها ، وفي هذه المرحلة ظهرت كتابات **نيقولا كوبر نيكس** (1473- 1532) التي أسهمت في تحطيم الإيديولوجية اللاهوتية ووضعت كما يقول انجلز " الأسس الأولى لبداية تحرر العلوم الطبيعية من اللاهوت " . هذه الأفكار هي التي تبناها فيما بعد الفيلسوف و العالم الفلكي **جوردانو بروبو** (1548- 1600). صاحب النظرية العلمية التي تقول " لا نهائية المكان ولا نهائية الطبيعة " وهو القائل "بان مجالات المعرفة تكمن في العقل وحده" و بسبب موقفه حكم عليه الكنيسة بالإعدام بالموت حرقا. كما كان للعلماء الطبعيين **ليوناردو دافينشي و جاليليو** و غيرهما إذ أنهم صاغو النظرية الدينيةDIESM (الاعتقاد بوجود الاه كسبب أولي أو الربوبية). إلى الطبيعة التي أسهمت إلى جانب النزعة الإنسانية في تعزيز الفلسفة العقلانية و المنهج العلمي و تطورهما كمنطلقات أساسية للبورجوازية الأوروبية الصاعدة تمهيدا لولادة عصر النهضة "**2**.

"بتأثير هذه الأفكار التي أسهمت في تفسخ العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية في النظام الإقطاعي الأوروبي تراجع الدور السياسي الذي لعبه الدين في المجتمع و تراجعت معه الهيئة الثقافية الفكرية اللاهوتية لحساب تنامي الظروف الموضوعية و العوامل الذاتية التي أدت إلى انتشار العلاقات الرأسمالية و تفاشيها في المجتمع الإقطاعي و قد اتخذت هذه العملية مسارا تدريجيا في منطلقاتها و أهدافها الفكرية و الفلسفية العامة ، وكانت خطواتها الأولى تحت غطاء

1- سعد بن سعيد العلوي وآخرون،**المجتمع المدني في الوطن العربي , بيروت** : مركز دراسات الوحدة العربية.1992. ص 46.

2- غازي الصوراني ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 29 .30.

النزعة الدينية الإصلاحية التي تزعمها **مارتن لوثر كنج** (1483- 1546) الذي أعلن مطالبته بالإصلاح إلى جانب انه أنكر دور الكنيسة و رجال الدين في الوساطة بين الدين و الدولة .

و تعميق تطور مفاهيم المجتمع المدني والمثل السياسية و البرجوازية و الدولة الديمقراطية وتواصل الصراع ،التناقض الاجتماعي،الفكري بوتائر متفاوتة في تسارعها بين القديم و الجديد ، ظهرت أفكار الفيلسوف الانجليزي **فرنسيس بيكون** (1561- 1626) التي تدعو إلى إقامة منهج جديد علمي جديد يرتكز على الفهم المادي للطبيعة و ظواهرها كما تدعو إلى النزعة الشكلية فقد كان فرنسيس بيكون أعظم عقل في العصور الحديثة قام بقرع الجرس الذي جمع العقل والذكاء وأعلن أن أوروبا قد أقبلت على عصر جديد وهذا ما أكده ول ديورانت .

يبدوا أن الفيلسوف الفرنسي **ديكارت** (1596- 1650) كان متأثرا بحد كبير بأفكار بيكون فقد ارتكزالمذهب العقلاني لديكارت على مبدأ الشك المنهجي أوالشك العقلي الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية كذلك الأمر **لتوماس هوبس** (1588- 1679) الذي رفض في مذهبه في القانون والدولة نظرية الأصل الالاهي للمجتمع واستنتج أن كل سلطة مدنية يجب أن تكون انعكاسا لأصل مجتمعي دنيوي وقد حورب بسبب موقفه الرافض لاشتقاق السلطة المطلقة من الحق الالاهي إلا أن الوجود الممكن الوحيد للمجتمع عند توماس هوبس هو المجتمع المدني ، المجتمع السياسي المنظم في دولة" [17]**1**.

فبالنسبة لتوماس هوبس فان كل نشاط هو نوع من أنواع الحركة و بما ان الفكر نشاط فلابد من الاستنتاج بان الفكر حركة والحركة بطبيعة الحال هي حركة جسم مادي ليس إلا وهذا ما دفعه إلى تأكيد الطبيعة الدنيوية و البشرية للسلطة السياسية .

1- د.عزمي بشارة ،**مساهمة في نقد المجتمع المدني** .رام الله .مواطن .1996.ص ص 67- 69.

"وفي سياق تطور هذا الموقف نتوقف قليلا عند **جون لوك** (1632- 1704)الذي كان صريحا في رفضه لمفاهيم المجتمع الإقطاعي ،لذلك كانت رؤيته مغايرة تماما لما سبقوه حيث أكد أن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية و المساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع فالتعاقد الاجتماعي عنده غاية معلومة لا تكون مع العبودية والخضوع ،فالغرض من التعاقد الاجتماعي هو المحافظة على الأرواح و الملكية الخاصة و إلغاء النظام الملكي المطلق الذي لا يتفق مع طبيعة المجتمع المدني الذي ينطلق في الأساس على مبدأ الإرادة الحرة"[18] **1**.

و في سياق تطور عملية إنتاج المعرفة في أوروبا يتواصل تطور المجتمع المدني مع **شارل مونتيسكيو** (1689- 1755) احد أعمدة التنوير الفرنسي في كتابه روح القوانين"فهو يتفق مع مضمون المبادئ التي صاغها سلفه الانجليزي جون لوك لكنه يتميز بتأكيده على أن الضمانة الأساسية للحرية تكمن في المؤسسات الدستورية الكفيلة وحدها بالحد من التعسف وكبحه إلى جانبه رفضه للحكم المطلق الذي اعتبره شكلا مناقضا للطبيعة الإنسانية ومناقضا للحقوق الشخصية وحصانتها وأمنها.ففي مجالات العقوبات يضع مونتيسكيو حدا فاصلا بين الفعل ونمط التفكير فالعقاب يستحق فقط على الذي يقترفها الإنسان لا على أفكاره أو أرائه.إلا أن رغم سيادة مونتيسكيو بسيادة القانون و حرية الفكر إلا أن جمهوريته لا تتجلى في حكم الشعب كله بل في ممثليه من النخبة الارستقراطية فهو يخشى حكم الشعب باعتباره استبداد الرعاع وهو أسوا أنواع الاستبداد فالجمهورية هي حكم الرجال الأحرار وليس حكم العبيد ولا أخلاق العبيد"**2**.

"إذا كان لأفكار مونتيسكيو ومن بعده فولتير و كوندياك دور هام في وضع أسس المجتمع المدني البرجوازي الجديد.فان **جان جاك روسو** (1712- 1778) لم يتميز بأهمية أفكاره

1- سعد سعيد العلوي ، مرجع سبق ذكره، ص 41.
2- عزمي بشارة ، مرجع سبق ذكره ص 89.

الفلسفية النظرية فحسب بل في تلك الأفكار الاجتماعية و السياسية و الأخلاقية و التربوية التي طرحها ، فقد وقف مع وجهة نظر البرجوازية الصغيرة الراديكالية و الفلاحين و الحرفيين وهي أكثر ديمقراطية من معاصريه ففي كتابه العقد الاجتماعي يحاول روسو البرهنة على أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الاجتماعي هي ضمان الحرية و المساواة المطلقة أمام القانون وهذه الفكرة لقيت ترحيبا فيما بعد عند رجال الثورة الفرنسية ، كما طرح في كتابه نظام الجمهورية البرجوازي الذي أكد فيه أن الحياة السياسية يجب أن تقوم على سيادة الشعب المطلقة و رفض تقسيم السلطة إلى التشريعية والتنفيذية ، واقترح بدلا منها الاستفتاء الشعبي العام في جميع الأمورالسياسية الهامة . كما يقول عزمي بشارة " يؤسس سلطة مطلقة هي سلطة الشعب و لكن يبقى كيانا مجردا إذ لم تتوفر الديمقراطية كشكل لسلطته ، أي كيانا معنويا لا توجد وسائل لترقية و ممارسة قوته[19]"**1**. "فحسب روسو في عقده الاجتماعي المواطن غني إلى درجة يمكنه أن يشتري الأخر وفقير إلى درجة يضطر فيها إلى بيع نفسه ، لقد ادخل روسو عنصر المساواة إلى المجتمع المدني و بذلك جعل العدالة الاجتماعية شرط الحرية ،حيث اعتبر أن التناقضات في الحضارة البشرية يكمن في التفاوت الاجتماعي الذي يرجع بدوره إلى التفاوت في الملكية (ملكية الأرض ، أدوات العمل) فالمؤسس الحقيقي للمجتمع المدني المعاصر عند روسو هو ذلك الرجل الذي وقف للمرة الأولى ليسيج قطعة من الأرض و يصبح "هذا لي" ووجد ناس بسطاء صدقوه .بقيام الثورة البرجوازية الفرنسية لم يعد ثمة مناص من تحطيم العلاقات الاجتماعية و الإقطاعية لحساب التطور الرأسمالي الصاعد داخل إطار المجتمع المدني الجديد في بقية البلدان الأوروبية وخصوصا ألمانيا الذي كان الطور الرأسمالي فيه بطيء"**2**. "استطاع المجتمع المدني أن يبني مؤسساته ، وان يكون لنفسه مشروعية القائمة على الجسم القانوني و الإجرائي ،فالكنيسة كانت تحتل مواقعية الشرعية و المشروعية في أن واحد، نشا المجتمع المدني لأول مرة في الفكر الاغريقي حيث اشار اليه

1- عزمي بشارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 99.
2- غازي الصوراني ،مرجع سبق ذكره . ص 36.

أرسطو واعتباره " مجموعة سياسية تخضع لقوانين [20]"**1**.

لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني فالدولة في الفكر السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون لقوانين الدولة و يخضعون لها " تطور المفهوم بعد ذلك في القرن السابع عشر و القرن الثامن عشر مع التطور الذي حصل على الفكر السياسي في تلك الفترة ، وظهور الدولة القومية و الخلاص من العصور الوسطى و سيطرة الدين و الكنيسة، و لعل تبلور علاقات الإنتاج و الرأسمالية في المجتمعات الأوروبية له دور كبير في ظهور وتشكل هذا المفهوم حيث بدا التمييز بين الدولة و المجتمع المدني فطرحت فكرة تمركز السلطة السياسية ،وان تكون الحركة الجمعاوية و المجتمع المدني هي النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي "**2**.

ظهر في هذه الفترة العديد من منظري نظرية العقد الاجتماعي أمثال جون جاك روسو وتوماس هوبس و جون لوك الذين استطاعوا أن يضعوا تصورا للمجتمع المدني ، فكان توماس هوبس منظرا للسلطة المطلقة ، من جهة الحاكم وتنازل الشعب من جهة أخرى ، و يرى هوبس أن السلطة المطلقة ليست مستمدة من نظرية الحقل الالاهي ، بل مستمدة من الطبيعة التي تقوم على أساس العقد و اتفاق البشر اتفقوا فيما بينهم على إقامة سلطة حاكمة قوية تحمي الأفراد و توفر لهم الأمن والسلام .

" أما **جون لوك** فيرى أن العقد الاجتماعي غاية معلومة لا تكون مع الخضوع والعبودية للسلطة

1- توفيق مدني ، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** ، منشورات اتحاد العرب ، دمشق ، 1997.

2- الصبيحي احمد شكر ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، ط1.بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.ص 18.

المطلقة في السيطرة والحكم ، لذلك فهو جعل من المجتمع مصدرا لشرعية السلطة داخل الدولة كما يرى أن الملكية المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني لذلك نجده يقيم العقد على أساس حكم الأغلبية ليحمي حريات الأفراد حيث يرى أن المجتمع المدني يمكن له عزل السلطة الحاكمة لما تمردت على العقد لذلك جعله مصدرا لشرعية الدولة ومراقبتها[21]"**1**.

في حين يصوغ شارك **مونتيسكيو** (1689- 1755) مفهوم المجتمع المدني الذي يعد من أعمدة التنوير الفرنسي،" ففي كتابه "روح القوانين" يتفق مع مضمون مبادئ التي صاغها سلفه جون لوك ، لكنه يتميز بتأكيده على الضمانة الأساسية للحرية تكمن في المؤسسات الدستورية الكفيلة وحدها بالحد من التعسف إلى جانب رفضه للحكم المطلق الذي اعتبره شكلا مناقضا للطبيعة الإنسانية ، و مناقضا للحقوق الشرعية و حصانتها وأمنها ، فهو يضع حدا بين بينما يرى المفكر **امانويل كانط** (1724- 1804) رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية الذي عايش تطور الرأسمالية في المجتمعات الأوروبية ، أول من تنبه إلى خطا مقولات ادم سميث حول الطبيعة الاقتصادية و التجارية للمجتمع المدني الذي تناوله في كتابه الشهير " ثروة الأمم 1766" "حيث أكد مفهومين " الأمة بدلا للدولة والغنى بدل السياسة " بمعنى المجتمع المدني هو مجتمع للمبادرات التجارية ، فالعمليات الإنتاجية و المبادلات التجارية تتمخض من تلقاء نفسها تدريجية عن حكومة نظامها تضمن للأفراد حريتهم و مصالحهم و أمنهم من دون تدخل الدولة و قوانينها في مجالها الداخلي[22]"**2**. و يقتصر دورها على المجال الخارجي لتامين امن الحدود،هكذا يقوا ادم سميث أول من دشن القطيعة بين الدولة والمجتمع المدني أو الليبرالية.في حين" اعتبر الألماني **هيقل** (1770- 1831) الذي كان أول من نظر إلى العالم الطبيعي و

1- الصبيحي احمد شكر ، مرجع سبق ذكره، نفس المرجع، ص 19.
2- غازي الصوراني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ص . 32. 33. 34.

التاريخي و الروحي لوصفه علمية ، أي في حركة دائمة في تغير وتطور مستمر وهو أول من صاغ بشكل منظم النظرية الدياليكتية إلى العالم حيث صاغ هيقل الدياليكتيك باعتباره علما فلسفيا يعمم التاريخ لكامل المعرفة ونقصد بها قوانين الترابط و التناقض و نفي النفي . ذلك هو المبدأ الدياليكتي الهجلي في حدة الجوهر والمنظر ، فقد حاول هيقل في نظريته عن المجتمع المدني التي حاول من خلالها تخفيف الصراعات الاجتماعية عبر رؤية تقوم على التوازن بين الملكية الخاصة و الأنانية الفردية من جهة وإشكالية الإفقار و الاغتراب من جهة أخرى. كما يقول هيقل أن هناك محاولة مستمرة عند هيقل لحل مشكلة الإفقار و الاغتراب الناجمة عن مبدأ الأنانية الفردية و الملكية الخاصة التي يقوم عليها المجتمع المدني من دون التنازل عن الفرد وحريته وحقه في التعاقد ، ومن اجل ذلك ينطلق هيقل من الخطوة الأولى في تأسيس المجتمع المدني وهي العمل من اجل سد الحاجيات البشرية ضمن نظام الملكية الخاصة التي تعني شيئا من دون الاعتراف الاجتماعي بها ، فالتبادل بين البشر في علاقات السوق لا يمكن أن تتم دون القانون ومن دون عملية تنظيم وإدارة العدالة العامة فالسوق وحدها لا تنتج قانون العدالة ومن هنا تنشا الحاجة إلى السلطة العامة .publicauthority (سلطة المجتمع المدني)**1 "**.[23]

" لقد شكل المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني عنصرا جديدا لمنظري الديمقراطية المعاصرين ، و ذلك لأنه يحاول تأسيسه على سلسلة من الوسائل و العلاقات بين الفرد و الدولة من ناحية ، و عدم التخلي نظريا عن البنى العضوية المشاركة . لقد أراد هيقل من خلال تنظيره للمجتمع المدني أهمية الأهلية التعاونية ، و يرى أيضا أن المجتمع المدني يشكل الحيز الاجتماعي و الأخلاقي الواقع بين العائلة و الدولة ، و يتشكل بعد بناء الدولة .لم يجعل هيجل

1- عزمي بشارة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 113 .114. 116.

المجتمع المدني شرطا للحرية و إطارا طبيعيا، حيث يرى انه مجتمع الحاجة و الأنانية لذلك فهو بحاجة إلى مراقبة مستمرة و دائمة من قبل الدولة ، و في نظرته للمجتمع رأى في تكوينه بأنه مجموعة من الأفراد الذين يبحثون عن مصالحهم الخاصة ، و يتعاملون مع بعضهم البعض لتحقيق حاجاتهم المادية "[24]1." لقد عرف هيجل المجتمع المدني بأنه المساحة بين الدولة والعائلة لذلك يفترض تحقيق الدولة هذه المسافة ، و قد تحدث عن المجتمع المدني بأنه ساحة للتصارع بين مصالح الأفراد ، وهي منظومة غير مستقرة ، لذلك فهي بحاجة إلى تدخل الدولة من اجل حل التناقضات و شرط وجود المجتمع يأتي من خلال تحقيق الدولة ، لقد كانت دعوة هيجل تقوم على أساس تبرير حاجة وجود الدولة ، فكان ينظر إلى المجتمع المدني الذي تحركه غرائزه و طبائعه المختلفة "2.في حين قدم **ماركس** (1818- 1883) تعريفه للمجتمع المدني "على انه حلبة التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية و البرجوازية ، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي انه فضاء الصراع الطبقي ، ومنه فهو الجذع الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها .إذ أن الدولة الرأسمالية لدى ماركس ليست بأي من الأحوال مفروضة على المجتمع من خارجه ، في نتاج المجتمع نفسه عند درجة معينة من تطوره وبالتالي فان وجود الدولة في المجتمع البرجوازي يعني وجود مجتمع مدني ، كما أن المجتمع المدني هو الذي افرز الدولة ذات السلطة العامة و القوة المسيطرة الخاضعة للنظام و القانون و بالتالي فمقولة المجتمع المدني لا تستخدم إلا في ظل الملكية الخاصة ، أو المجتمعات التي تعتمد على هذه الملكية ، وفي كتابه الرأسمال يستغني كارل ماركس عن مصطلح المجتمع المدني كبنية تحتية ، ويبقى على مفهوم علاقات الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي كمسح تاريخي على اعتبار التاريخ أساسا هو الانتقال من شكل سائد للملكية الخاصة إلى أخر جديد إلى أن نصل إلى التشكيلة الرأسمالية و الصناعية و صعود البرجوازية الحديثة حيث أصبح الصراع بين الملكية الخاصة و الملكية الجماعية مع منتصف القرن التاسع عشر أمرا راهنا على أساس التحضير النظري لمجابهة السلطة

1- - محمد ألغيلاني، **المجتمع المدني (مفارقاته ومصادره)**، بيروت .دار الهادي للنشر و الطباعة والتوزيع ، 2004.ص 185.

2- أبو يوسف عاطف ، **المجتمع المدني والدولة** ، قراءة تأصيليه للواقع الفلسطيني .دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن .2005.ص 31.

البرجوازية وتحطيم سلطتها و معها مجتمعها المغترب مجتمعها المدني . و يتابع ماركس محذرا ان لم تقم الثورة الاجتماعية فسينتهي الأمر بمأساة سياسية انه يضع بين أيدينا طريقتين قد تنتهجها البشرية ، فأما ثورة اجتماعية تلي الثورة السياسية ، و إما الاكتفاء بمرحلة الاعتناق السياسي وترسيخ المجتمع المدني البرجوازي للصالح القوى الرأسمالية نحو مزيد من الهيمنة و التوسع ، و يحدد ماركس ذلك بوضوح ذلك في كيفية تحقيق هذا الهدف بقوله " فقط عندما يدرك الإنسان و ينظم قواه الخاصة كقوة اجتماعية فسوف تنفصل القوة الاجتماعية في شكل قوة سياسية "**1**[25]."من جهته يرى كارل ماركس أن المجتمع المدني يعد مظهرا من مظاهر البورجوازية تجسيدا لرأسمالية الدولة ، و التي تقمع كافة الطبقات الأخرى فماركس لم يفصل كثيرا بين الدولة والمجتمع المدني ، ويرى فيهم أداة من أدوات البرجوازية حيث يرى أن المجتمع المدني مجموعة من العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج في رأيه أن المجتمع المدني يمثل مجالا للصراع الطبقي[26]"**2**.

على خلافه يرى **غرامشي** في نظريته للمجتمع المدني في نظرته له بمعناه السياسي و ليس نمط ووسيلة للرأسمالية ، حيث طرح قرامشي مسالة المجتمع المدني في طار الصراع و التنافس الاديولوجي ." منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية و الهيمنة الإيديولوجية ، وتحدث عن وجود نوعين من السيطرة ، الأولى السيطرة المدنية و ترتكز على الأجهزة الإيديولوجية غير الرسمية مثل مؤسسات الغير الرسمية الجمعيات ، أحزاب ، نقابات ، اتحادات ، وركز في كتاباته على أهمية وجود إيديولوجية مضادة للدولة ممثلة في الأحزاب و النقابات المجتمعية ، وهي القادرة على صد هيمنة الدولة القوية الأمر الذي يساهم في عملية التغيير الثوري [27]"**3**." فمع نضج العلاقات الرأسمالية في أوروبا في القرنين السابع عشر و الثامن عشر و انقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة أو معارضة ، و احتدام الصراع الطبقي كان

1- غازي الصوراني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 40. 48 .50.

2- منى مريوش، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر** .مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة ، تحت أشراف صالح زياني ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة .2009.2010.

3- نادية صلاح الدين، اشرف الغزالي ، **المجتمع المدني ،** تحت إشراف الأستاذ سعيد اغريل ، المركز التربوي طنجة . شعبة الاجتماعيات .200.2009.

للرأسمالية لابد من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع و احتوائه فيما يضمن مصالحها ، و مصالح المجتمع و نجحت الرأسمالية الأوروبية بالفعل في تحقيق الهدف من هذه المنظمات الغير الحكومية ، يمارس فيه الأفراد نشاط تطوعيا لحل مشاكلهم ، وتحسين أوضاعهم المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية "[28]**1**.مفهوم المجتمع عند قرامشي "هو عبارة عن مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات و الجمعيات و الأحزاب ، ووسائل الإعلام و الكنائس"**2**.

كما عبر **لنين** (1870- 1922) "في فكرته الرئيسية حول الديمقراطية التي تمثلت في ربطه العضوي بين الاقتصاد و السياسة و نشر الديمقراطية العامة في المجتمع و الدولة و الحزب. و إجراء المتغيرات السياسية الواسعة التي تضمن إقامة الديمقراطية الاشتراكية .

ففي السياق لتطورها التاريخي ظلت الليبرالية ترتكز على أسس معادية للديمقراطية طوال نشأتها ، فالليبرالية في جوهرها ظاهرة رأسمالية تنتمي إلى حرية الملكية و البيع والشراء و منطقها الحتمي يؤدي إلى التفاوت الصائغ في الملكية و الدخل لا إلى المساواة ، فلو تحققت درجة من المساواة لما كان للمنافسة وتراكم رأس المال أي حافز .فالليبرالية منذ البداية كانت تحارب في جهتين لقد مثلت مصالح البرجوازية التجارية و الصناعية في صراعها ضد الحكم المطلق و مؤسساته التقليدية كلما حاولت الحد من أي مطالب ديمقراطية واسعة النطاق بعيدة المدى من جانب راديكالية البرجوازية الصغيرة و الجماهير الشعبية ، لكن الناس كما يقول لنين " كانوا دائما وسيبقون دائما ضحايا للتضليل و التضليل الذاتي في السياسة ، فانعدام المساراة ظاهرة موضوعية و سمة أساسية من سمات المجتمع المدني الليبرالي البرجوازي ، فهو في جوهره مجتمع الصراع الطبقي و الصراع السياسي في آن واحد.ولكن دور الصراع السياسي يكمن في توجيه المصالح الاقتصادية و تطويرها. و بقيام الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917 وتأسيس الاتحاد السوفياتي ومنظومة البلدان الاشتراكية تكرس مفهوم المجتمع المدني و تطبيقاته في إطار بلدان المعسكر الرأسمالي

1- عبد الغفار شكر ، **مفهوم المجتمع المدني ، نشأة وتطور المجتمع المدني ، مكوناته واطاره ألمفاهيمي** ، ديوان أصدقاء العرب .2011.

2- حمدي عبد الرحمان – غرة خليل ، **المجتمع المدني و دوره في التكامل الافريقي** ، مركز البحوث العربية والإفريقية .2004.

كمقولة أساسية من البنية الفوقية للمجتمعات الرأسمالية تمحورت في الدفاع عن الليبرالية وحرية السوق ، وحرية المنافسة والديمقراطية السياسية الشكلية . بنهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 غاب و توارى مفهوم المجتمع المدني طوال فترة الحرب الباردة امتدت حتى انهيار منظومة البلدان الاشتراكية و منظومة التحرر القومي من جهة الاستعمار أو التراجع المريع [29]"1.

حيث نرى أن المفهوم شهد تطورا فكريا هاما ساهم في تشكيله مجموعة من المفكرين و الفلاسفة ، حيث أصبح لديه أساس نظري يستند إلى فكرة العقد الاجتماعي التي فسرت العلاقة بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي ، فرغم الاختلافات التي كانت سائدة بين مفكري نظرية العقد الاجتماعي ، إلا أنهم اجمعوا على ضرورة وجود المجتمع المدني و الاعتراف به كمقابل لوجود السلطة الحاكمة في الدولة .

1- غازي الصوراني ، مرجع سبق ذكره , ص ص ص 51. 53. 54.

المبحث الثالث : مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي

أدت التحولات الكبيرة التي شهدها العالم في أواخر القرن المنصرم إلى ظهور العديد من المفاهيم الجديدة و التي ترافقت مع إعادة رسم وتشكيل الخارطة الإيديولوجية والسياسية والتي نتج عنها لاحقا تحول مركزي في شكل وطبيعة النظام العالمي تمثل في انهيار الاتحاد السوفياتي وغياب مفهوم الثنائية القطبية ، وظهور سياسة القطب الواحد بزعامة الو.م.ا ، لقد نتج عن هذا التحول الجذري ظهور العديد من المفاهيم الجديدة أهمها مفهوم المجتمع المدني ، مع العلم أن هذا المفهوم لم يكن جديدا على العالم العربي ، إلا انه بدا بالتبلور وظهور بقوة في هذه المرحلة مع ظهور العديد من الكتاب والمنظرين الذين أسسوا لهذه المرحلة تمثلت في نشر وتعميم هذا المفهوم لما له من أهمية في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز دور المواطن في المشاركة السياسية . فقد شهدت البدايات الأولى لظهور مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي انقساما و تباينا اتجاه هذا المصطلح وخاصة في صفوف المثقفين العرب الذين تناولوا بالدراسة و التحليل و تعرضوا له بالعديد من الدراسات المتباينة و وجهات النظر المختلفة انطلاقا من إيديولوجياتهم و خلفياتهم ، حيث دعا البعض إلى ضرورة تبني وتطبيق مفهوم المجتمع المدني كونه يشكل مخرجا من سلطة الأنظمة الشمولية في العالم العربي ، والتي غالبا ما تسعى إلى إضعاف أي شكل من أشكال الحياة السياسية المدني في الدولة. على الجانب الأخر عارض العديد من المثقفين العرب المجتمع المدني باعتباره مفهوما أوروبيا نشا في ظل ظروف مختلفة كليا عن تلك الموجودة في العالم العربي وبالتالي فرص تطبيق الفكرة هي شبه معدومة إضافة إلى الموقف السلبي اتجاه إلى كل ما هو غربي ، واعتبار هذه الأفكار ليست إلا وسائل جديدة للسيطرة والاستعمار.

حيث قام بعض المؤلفين العرب من تقديم دراسات في موضوع المجتمع المدني انطلاقا من عهد ما قبل الهجرة ، ثم ظهور دولة المدينة و ما نتج من صيغة إسلامية للمجتمع المدني حيث يعتبر بعض الكتاب العرب "إن تجربة المجتمع المدني مثلته دولة الرسول صلى الله عليه وسلم ، و استمرت حتى العهود الإسلامية المتأخرة ، ومن ملامح هذا المجتمع نجد رضوخ السلطات القضائية لمطالب الشعب ، كما كان لتنشئة الأفراد إعدادهم دينيا و أخلاقيا و معرفيا نصيب من خلال حلقات الوعظ و الإرشاد ، مما ساهم في تشكيل مجتمع منظم و منه

قيام مؤسسات اجتماعية ، إسلامية ، تقوم أدوار فعالة في إنماء المجتمع "1.فمفهوم المجتمع المدني ليس بدخيل على الحضارة العربية الإسلامية ،" إذ أن المجتمع المدني و الدولة والحكومة وفقا لتشريع الإسلام كانت تمثل مجتمع مدني ومنه نجد أن هناك ممارسات للمجتمع المدني حتى وان لم تستعمل للتعبير [30]"2.إلا أن حقيقة الأمر تؤكد أن مؤسسات المجتمع المدني بدأت في الظهور في العالم العربي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .حيث تشكلت النقابات العمالية والمهنية و كذلك الجمعيات التعاونية و الأحزاب السياسية و غيرها من المنظمات التي تشكل مؤسسات المجتمع المدني ." تعتبر الجمعيات التي بدأت في الظهور في العالم العربي في القرن التاسع عشر الشكل الأول لمؤسسات المجتمع المدني ، حيث ظهرت العديد من الجمعيات في الدول العربية بعضها كان ذو صفة اجتماعية بحثه والبعض الأخر اقرب إلى الممارسة السياسية و رغم التباين في فترة إنشاء هذه الجمعيات إلا أنها أخذت بالانتشار السريع في العالم العربي ، ففي مصر كانت البداية 1821، و في تونس 1867، العراق 1873، لبنان 1878، فلسطين و الاردن 1912، وظهرت الجمعيات و النوادي في دول الخليج في مرحلة متأخرة نوعا ما ، و شهد العالم العربي ثورة حقيقية في إنشاء وتشكيل الجمعيات والنوادي الثقافية وغيرها من المؤسسات المجتمعية في أواسط القرن العشرين ، (الستينات والسبعينات) ، ويعود السبب في ذلك إلى الانفتاح الفكري و الثقافي التي بدأت تغزوا العالم العربي"3.

كما تجدر الإشارة إلى " أن تطور بنية المجتمع المدني في العالم العربي تأثر بعدة عوامل ترتبط بالمناخ السياسي و الاجتماعي حيث شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولا جذريا في المكانة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني .و ترافق ذلك مع ظهور سلسلة من التعديلات القانونية تناولت قوانين المجتمع المدني في عدد من الدول العربية وتباينت التعديلات لهذه القوانين من دولة لأخرى ، فكان بعضها داعما لمؤسسات المجتمع المدني ، وبعضها الأخر جاء ليحد من دور و مكانة هذه المؤسسات واستطاعت مؤسسات المجتمع

1- نادية خالفه، **مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية (دراسة تحليلية نقدية قانونية)**. مذكرة تخرج ، جامعة باتنة ، الجزائر .2005.ص 70.

2- كريم بركات ، **مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان** ، مذكرة تخرج .جامعة الجزائر .ص 07.

3- أماني قنديل ، **تطور مؤسسات المجتمع المدني** ، القاهرة .الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.دار نوبار.2004.

المدني خلق جماعات ضاغطة باتجاه إجراء بعض التعديلات أو الإصلاحات على قوانين التي تتعلق بعملها [31]"**1**.ساهمت عملية الإصلاح التي شهدتها بعض الدول العربية في تطور منظمات المجتمع المدني حيث سعت عدد من الدول العربية إلى الالتفاف على المطالب الإصلاحية من خلال إعطاء مساحة مقننة لحرية التعبير عن الرأي .وإنشاء المؤسسات المدنية وغيرها من الإجراءات الشكلية إلا أن هذه الإجراءات ساهمت في ظهور عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني في بعض الدول العربية كمصر والأردن واليمن ،" إلا أن هذه المرحلة عكست تباينا كبيرا في التعامل مع مؤسسات المجتمع من قبل الدول العربية فعلى سبيل المثال يوجد في مصر حوالي 16000 منظمة غير حكومية ، في حين تحظر المملكة العربية السعودية تشكيل منظمات مؤسسات المجتمع المدني .ولابد من الإشارة إلى وجود توجه عام لدى بعض أنظمة الحكم العربية في إعطاء دور لمؤسسات المجتمع المدني للعمل كشريك للمؤسسات الحكومية في بعض المجالات لاسيما فيما يتعلق بجوانب التنمية حيث وجدت في هذه المؤسسات وسيلة لتوفير دعم مالي يتولى عملية التنمية في قطاعات خدماتية كالتعليم ، الصحة ، إلا أن هذه الشراكة المحدودة لم توفر لمؤسسات المجتمع المدني فرصة حقيقية للنمو من خلالها وتحقق لنفسها قاعدة تمكنها من العمل داخل الدول العربية بحرية لكي تتمكن من تحقيق الهدف الرئيسي الذي وجدت من اجله،ربما يعود السبب إلى طبيعة الدول العربية من حيث نظام الحكم السائد و طبيعة النمط الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان ، كما اعتبرها البعض كظاهرة حديثة أوجدها الغرب لتحقيق أهدافه الاستعمارية بطريقة مختلقة عن التي كانت سائدة في حقبة العشرينيات**2**[32]".و هناك العديد من المعيقات التي حدد تطور المجتمع المدني في العالم العربي فهناك معيقات خارجية وأخرى ذاتية :

1- محمد عابد الجابري ، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي** ، المستقبل .العدد الثالث .167.ص 9.

2- عبد الغفار شكر ، **المجتمع المدني في العالم العربي** :إبيروت .الحوار المتمدن العدد 2627.2004.

1- المعيقات الخارجية :

1-1- سياسات بعض الدول الكبرى في العالم العربي : وتحديدا تجاه بعض القضايا المحورية مثل القضية الفلسطينية ، حيث ساد انطباع عام عربي سلبي بسبب هذه المواقف و السياسات الرسمية العربية ، الأمر الذي خلق حالة من النفور لدى المواطن العربي تجاه الغرب ، وساهمت أحداث 11سبتمبر 2001.في زيادة حالة عدم الثقة نتج عنها تقويض للعديد من المفاهيم الدولية كمفهوم السلم الدولي وحقوق الإنسان ، وكذلك مفهوم المجتمع المدني"[33]**1**.

1-2- الواقع السياسي للأنظمة العربية : حيث تعتبر أغلبية الأنظمة غير ديمقراطية وتتسم بالعديد من الصفات المشتركة للنظم الشمولية و الاستبدادية ، الأمر الذي ينعكس سلبا على القوانين لعمل مؤسسات المجتمع المدني ، حيث تسعى الأنظمة العربية إلى تقنين الحركة الممنوحة لهذه المؤسسات و التضييق عليها على اعتبار أنها قد تشكل فرصة للمعارضة للعمل من خلالها.

1-3- **ضعف الهيئات و المؤسسات التشريعية و القضائية في العالم العربي :** نتيجة للسيطرة المطلقة للسلطة التنفيذية في هذه الدول الأمر الذي يحدد وضع مؤسسات المجتمع المدني وفقا لمزاجية ومصالح السلطة التنفيذية الدول العربية .

1-4- "إشكالية التمويل حيث تعاني مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي من أزمة مزدوجة في قضية التمويل من جهة ، ومن جهة أخرى نقص في الموارد المالية المتاحة لهذه المؤسسات الأمر الذي يحد من قدرتها ويجعلها غير قادرة على القيام بالدور المناط في نفس الوقت هناك حساسية مفرطة اتجاه التمويل لمؤسسات المجتمع المدني"**2.**

1-**5- العامل الاجتماعي و الاقتصادي** يربط بعض المفكرين بين مستوى التنمية و مستوى النشاط الذي تتمتع به مؤسسات المجتمع المدني .حيث تهدف هذه المؤسسات إلى خلق اقتصاد متوازن نوعا ما بين طبقات المجتمع ، وذلك من خلال دعمها للطبقات الوسطى و الأكثر استهلاكا من

---

1 - الحبيب الجنحاني ،**المجتمع المدني بين النظرية والممارسة** .مجلة عالم الفكر .العدد الثالث .الكويت. 1999.ص 34

2- الحبيب يكوش .**مداخلة أولية حول إشكالية الإدارة في منظمات المجتمع المدني في المجتمع العربي ودوره في الإصلاح**.مكتبة الاسكندية . الاسكندية .

خلال برامج التكوين الاقتصادية ، إلا أن في حقيقة الأمر مؤسسات المجتمع المدني تستهدفن شرائح معينة غالبا ما تكون النخب.

1-6- الثقافة |:" تتخذ المجتمعات في الدول ذات الطابع غير المستقر طابعا اجتماعيا خاص يجعلها ترتبط بشكل اكبر بالأبنية الاجتماعية الأولى كالقبيلة و الطائفة لأنها توفر لهم الأمن المفقود ، وتتخذ الطابع القبلي في الكثير من الدول العربية سلطة كبرى قد تشكل منازعا لسلطة الدولة في بعض الأحيان وتجدها تلعب دورامباشرا في تحديد شكل وطبيعة السلطة الحاكمة[34]"**1.**

1-7- "التباين في فهم وتوصيف دور المجتمع المدني ولعل ابرز أشكال هذا التباين تظهر في بعض المقاربات ، يذهب البعض إلى إجرائها بين مؤسسات المجتمع في الوقت الراهن و المؤسسات الدينية التي عرفتها الدول الإسلامية سابقا. الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض القيادات الدينية الطائفية التي دعت إلى محاربة مؤسسات المجتمع المدني.كونها وجدت في ظروف و طبيعة غريبة مختلفة كليا عن الظروف التي يشهدها العالم العربي "**2** .

1-8- "غياب الثقافة والسلوك الديمقراطي في العالم العربي كنتيجة لدور الأنظمة العربية الشمولية و نتيجة لممارسة سياسة الحزب الواحد و الفرد الحاكم ، وغياب أي شكل من أشكال الممارسة السياسية والتي من المفترض ان تشكل مؤسسات المجتمع المدني بفضائها العام فمن منظور هيقل فان المجتمع المدني هو حلقة وصل بين الفرد والدولة ، بمعنى أخر فان علاقة الفرد بالدولة تمر من خلال مؤسسات المجتمع المدني تتأثر بطبيعة هذه المؤسسات "**3**[35].

1-9- "ارتفاع معدلات الأمية و الفقر و البطالة في المجتمع العربي حيث تشير الإحصائيات إلى وجود قرابة 60 مليون أمي في العالم العربي"**4.** الأمر الذي يحد من قدرة مؤسسات

1- محمد أمين فشروخ، **المجتمع المدني في الوطن العربي.**مجلة التسامح .العدد 18. 2004.ص 160.
2- عبد الله تركمان ، **المجتمع المدني في الوطن العربي (الواقع والمعوقات والأفاق).**الحوار المتمدن.العدد 2627. 2009.ص5

3- هيقل.**أصول فلسفة الحق ترجمة للدكتور أمام عبد الفتاح أما**م .المجلد الأول. مكتبة مدبولي . القاهرة.ص ص 497. 498.
4- عبد الله تركمان . مرجع سبق ذكره .ص 6

المجتمع المدني على نشر أفكارها و مبادئها و كذلك يحد من قدرتها على التنمية و التطوير داخل المجتمع العربي.

1-10- التحولات في طبيعة النظام الطبقي للمجتمع العربي حيث شهدت في الآونة الأخيرة غياب الطبقة الوسطى في المجتمع العربي لصالح الطبقة الدنيا ، ويرجع البعض هذا التحول إلى الأزمات الاقتصادية التي عاشتها المنطقة و كذلك الارتفاع الحاد في أسعار السلع والمحروقات التي أدت إلى تآكل الطبقة الوسطى في المجتمع العربي التي غالبا ما كانت تشكل المرتكز الرئيسي لمؤسسات المجتمع المدني .

1-11- الضعف العام في بنية المجتمع المدني كنتيجة للانقسامات القبلية والطائفية الأمر الذي ينعكس على حالة التجانس و الجو العام داخل المجتمع العربي.

2- المعيقات الذاتية :

2-1- الضعف في عنصر الإسناد الجماهيري لمؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع العربي ويعود السبب إلى الطبيعة الاستبدادية للأنظمة السياسية العربية التي انعكست على سلوك وثقافة المواطن العربي.ولم تنجح مؤسسات المجتمع المدني في إحداث اختراق في شخصية المواطن العربي.

2-2- الفساد الإداري والمالي داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها ، حيث شكل الفساد عنصرا رئيسا في محدودية قدرة مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي على القيام بدورها التنموي داخل المجتمع إذ أن العديد من أن هذه المؤسسات يشوبها الكثير من الممارسات الفاسدة و افتقارها للكوادر ذات الكفاءة نتيجة للإحلال عنصر الوساطة و المحسوبية و الطائفية و أحيانا الانتماءات الإيديولوجية .

2-3- الصلة الوثيقة و المباشرة لمؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي بالمؤسسات الأجنبية ، الأمر الذي أدى إلى جعل الفرد يقف من هذه المؤسسات موقف الشك مما أعطى الفرصة للمناوئين لمفهوم المجتمع ا لمدني باتهام هذه المؤسسات بالتبعية لدول ذات خلفية استعمارية في العالم العربي.

2-4- إهمال مؤسسات المجتمع المدني للجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتركيزها على قضايا حقوق الإنسان و الحقوق المدنية ...الخ.

2-5- التناقض في الموقف تجاه بعض القضايا بحجة خصوصية بعض الدول العربية كقضايا حقوق المرأة ، المساواة .

2-6- غياب إستراتجية موحدة لمؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل دولة .

منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين برز اتجاه النظم السياسية العربية اتخذ من مفهوم المجتمع المدني مدخلا للدراسة و التحليل." ونظرا لان المجتمع المدني هو في جوهره مجتمع مديني أي مجتمع المدن ، فقد أكدت إحدى الدراسات أن بنية المدن العربية هي بنية متصلة بالتكوينات الاجتماعية ذات الإمدادات المنطقية أو العائلية أو القبلية أو الطائفية ، أو خليط منها غير قادرة على أن تلعب الدور نفسه الذي لعبته في المدن الأوروبية في نشأة مؤسسات المجتمع المدني و تكويناته و تطوراتها [36]"**1**.

.و يضيف وجيه كوثراني أن" مصطلح المجتمع المدني قد استخدم عند الفارابي و ابن خلدون ، فالأول كتب عن المدينة الفاضلة و السياسة المدنية ، أما التصور الخلدوني للمجتمع المدني يحاول أن يصل إليه الفكر الغربي اليوم بفصل الدين عن الدولة ، حيث استقى ابن خلدون تصوره من الوقع المعاش في القرن الرابع عشر آنذاك ،كانت طوائف الحرف والصناعات والتجار ، وكان هناك شيخ التجار الذي يعين بإجماع التجار، يشترط فيه أن يكون صاحب دين و أخلاق .ثم يوافق القاضي و السلطات على تعيينه ، يكمن دوره انه يمثل همزة وصل بين الولي و القاضي و الطوائف ، كما ظهرت مؤسسات أخرى مثل الحسبة ، الإفتاء ، و النقابات في العهد العثماني "**2**.

1-ابراهيم حسين توفيق ، **النظم السياسية العربية (الاتجاهات الحديثة في دراستها)**. ط1.مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت .2005.

2- د.احمد مفتي ، **مفهوم المجتمع المدني و الدولة المدنية (دراسة تحليلية نقدية)**. مركز البحوث و الدراسات . الرياض. الملك فهد الوطنية .ردمك. فهرسة المكتبة (1714- 1435).

" نشا المجتمع المدني وبدا دوره ينمو في المنطقة العربية منذ القرن التاسع عشر،حيث انتشرت الأوقاف ، الجمعيات الخيرية ، و الدينية و تطورت هذه الجمعيات خلال فترة الاستعمار الطويلة ، التي عاشتها المنطقة و قد وردت أفكار جديدة أدت إلى نشوء الأندية الثقافية و الجمعيات العلمانية والاتحادات العمالية ، و شهد عصرا لنهضة في المنطقة العربية إصرار النخب الجديدة على تطوير عمل الجمعيات و استنباط أفكار جديد لعمل المجتمع المدني،وفي مرحلة ثانية انتشر الوعي القومي والوطني حيث أصر القوميون على استعمال مؤسسات المجتمع المدني لمقاومة الاستعمار ، وقد شهد نمو المجتمع المدني تقدما في فترة ما بعد الاستعمار ، ليعود ليتراجع في فترة الستينات إلى نهاية التسعينات من القرن الماضي و يعود السبب عدم تقبل الحكومات و النخب السياسية الجديدة لعمل الجمعيات ، وفي مرحلة ثالثة تعرضت منظمات المجتمع المدني لأشد أنواع القمع و الاضطهاد مع تبدل الأنظمة بعد فترات الاستقلال ، حيث راحت النخب الجديدة ذات الخلفية العسكرية في معظمها تنظر إلى المنظمات و التجمعات على أنها تهديد مباشر ، لقدرتها على احتكار السلطة امتدت هذه الفترة إلى أواخر الثمانينات ، حيث اقتنعت الأنظمة في الدول العربية بأهمية عمل المجتمع المدني و مشاركته في عملية التنمية ، والترويج للسياسات الاجتماعية ، هذا ما جعل عمل منظمات المجتمع المدني يتوسع في مختلف الاختصاصات و المجالات ، وبعد انقضاء فترة التسعينات تراجع دور الدولة عن ممارسات السيطرة والقمع ، و ظهرت الحاجة إلى مجتمع مدني قوي ، و مع تعاظم هذه الحاجة انتشرت منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية مدفوعة بعوامل داخلية و دولية شجعت تعزيز انتشار هذه المنظمات [37]" **1**.

لذلك فتحديد مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي ليس مسالة سهلة و ذلك نظرا مجموعة من الصعوبات و المشكلات التي سبق ذكرها ، حيث ارتبط المفهوم بالفكر و الخبرة العربية ولكن يمكن الحديث عن بعض الاجتهادات التي قدمها بعض الكتاب و المفكرين العرب العاصرين لتحديد المفهوم للمجتمع المدني التي كانت تشير في بداية الأمر إلى تباينات واضحة في البيئة

1- د.ليلى عبد الوهاب ،**محاضرات في منظمات المجتمع المدني**. المستوى الأول .فصل دراسي ثاني ، مركز التعليم المفتوح ، كلية الآداب ، جامعة بنها .ص 10.

و المضمون ، إلا انه تم الاتفاق على تعريف إجرائي له. كان ذلك اثرى انعقاد ندوة مركز دراسات الوحدة العربية سنة1992"**1.**

ففي إطار البيئة يذهب بعض المفكرين العرب أمثال برهان غليون و محمود عبد الفضيل و علي عبد اللطيف حميدة ،إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية فيعرف على انه " مجموع المؤسسات و الفعاليات و الأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي و النظام ألقيمي في المجتمع المدني من ناحية و الدولة ومؤسساتها ، و أجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى"**2**. أي انه يضم جميع المؤسسات المرتبطة بالدولة و تقع خارج إطار العائلة، بينما يذهب آخرون المثال عزمي بشارة و محمد عابد الجابري و سعد الدين إبراهيم إلى حصر المفهوم في البنى الحديثة و جعله قرين الحداثة .على هذه الحالة يعرف " المجتمع المدني على انه مجمل التنظيمات ت الغير الارثية والغير الحكومية التي تنشا لخدمة المصالح والمبادئ المشتركة لأعضائها[38]"**3**.في حين يذهب فريق ثالث إلى طرح المفهوم في شكل القيود والحدود التي تقف أمام سلطة الدولة ، وتضبط تداخلاتها سوآءا الإدارية أو الأمنية و تقوم ضد نفوذها . أما الدكتور حسين إبراهيم فقد عرفه على انه " مجموع الأبنية السياسية ، و الاقتصادية و الاجتماعية ، و الثقافية ، و القانونية ، تنتظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى و التكوينات الاجتماعية في المجتمع ، و يحدث ذلك بصورة ديناميكية و مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تعمل باستقلالية عن الدولة "**4**.

1- عبد الله أبو هيف ، **الحرية والمجتمع المدني و العولمة** . الفكر السياسي .العدد 16 . 2002. ص 19

2- جمال بصيري ، **واقع تنظيمات المجتمع المدني و مدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي ،** دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية .رسالة ماجستير .كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم اجتماع ، جامعة الجزائر .2006-2007. ص 70.

3- نفس المرجع ، ص 43.

4- حسين توفيق إبراهيم ، **المجتمع المدني (المؤشرات الكمية و الكيفية)**، وروقه قدمت إلى المجتمع المدني : المجتمع المدني و دوره في تحقيق الديمقراطية . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .ط1.(بيروت .المركز .1992.).ص ص 684- 686.

المبحث الرابع : خصائص المجتمع المدني

ان وجود مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن إن تقوم بوظائفها إلا في ضوء وجود مجموعة من الصفات التي تعد خصائص مميزة من خلالها يتم تحديد مستوى التطور الذي بلغته هذه المؤسسات .

1-"القدرة على التكيف : و يقصد بها قدرة المؤسسات على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر الفاعلين لان الجهود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها و القضاء عليها ونجد لهذا التكيف أنواع مختلفة أهمها :

ا- **التكيف الزمني** : يقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن ، إذ كلما طال وجود المؤسسة السياسية ازدادت درجة مؤسستها.

ب- **التكيف ألجيلي** : يقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها ، فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة والاستعداد إلى استبدال القادة بآخرين بطريقة ديمقراطية ، ازدادت مؤسسيها .

ج- **التكيف الوظيفي** : يقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أنها مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة[39]**"1**.

2- "الاستقلالية : بمعنى أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها ، بحيث يسهل السيطرة عليها و توجيه نشاطها الذي يتفق مع رؤية المسيطر ، وهذه الاستقلالية تتحدد درجتها من خلال مؤشرات أهمها :

ا- **نشأة مؤسسات المجتمع المدني** : وحدود تدخل الدولة في هذه الدولة ، الأصل أن تتمتع هذه المؤسسات بهامش من الاستقلالية عن الدولة و الملاحظ أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية تخضع للحكومة بدرجة أو بأخرى .

ب- **الاستقلال المالي** : يتضح ذلك من خلال مصادر التمويل فيمكن لهذه المؤسسات أن تعتمد جزئيا على الدعم الحكومي ،أو على جهات أخرى أو الاعتماد على التمويل الذاتي خاص من طرف أعضائها أو زيادة رسوم العضوية ، و ذلك لان صاحب التمويل يفرض سلطته على

1- منى مريوش، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

ممولیه ، غیر أن الملاحظ أن التمویل على المستوى العربي یأتي من الحكومة أو المنظمات الإقلیمیة أو العالمیة .

ج- الاستقلال الإداري التنظیمي : یقصد به استقلالیة مؤسسات المجتمع المدني من حیث إدارتها لشؤونها وفق لوائها و قوانینها الداخلیة بعیدا عن تدخل الدولة ، و من ثمة تخفیض إمكانیة استتباعهم من قبل السلطة و إخضاعهم للرقابة و السیطرة[40]"**1**.

3- "التعقد : بمعنى تعدد المسؤولیات الراسیة والأفقیة داخل المؤسسة و تعدد هیئاتها التنظیمیة من ناحیة. ووجود مستویاتها ترابیة داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق"**2**.

4-" التجانس : بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارسة نشاطاتها ،حیث كلما كان مرد الانقسامات بین الأجنحة و القیادات داخل المؤسسة و كانت طریقة حل الصراع سلیمة كان هذا دلیل على تطور المؤسسة بمعنى المجتمع المدني لا یتسم بالضرورة بالتجانس ، بل قد تكون ساحة للتنافس و الاختلاف بین القوى و الجماعات ذات المصالح المتناقضة والمصالح المختلفة فكلما تزایدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بین قوى المجتمع المدني وفئاته اعتبر ذلك مؤشرا على حیویة هذا المجتمع بالمعنى الایجابي و العكس الصحیح "**3**.

1- د. عامر عیاش عبد .أدیب محمد حاسم ،**دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان ."دراسة قانونیة**.مجلة جامعة تكریت للعلوم القانونیة و السیاسیة .العدد الرابع .السنة الثانیة .

2- منى مریوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

3- نادیة بونوة ، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفیذ و تقییم السیاسة العامة** ، مذكرة لنیل شهادة ماجستیر في العلوم السیاسیة والعلاقات الدولیة ، فرع سیاسات عامة و حكومات مقارنة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، ص 40.

المبحث الخامس : وظائف المجتمع المدني

تتعدد وظائف المجتمع المدني و الأنشطة التي يقوم بها و من بينها نجد :

-"تلعب منظمات المجتمع المدني دور كبير في تحقيق المشاركة السياسية و مراقبة الحراك السياسي والاجتماعي و المساهمة فيه بشكل فعال .

- يسعى المجتمع المدني إلى إصلاح و تصحيح الأخطاء الحكومية و المطالب بتعديل السياسات من خلال التنبيه إلى أوجه القصور وفق الممارسات التي تتعدى على حقوق الأفراد بالكشف عن الأخطاء و محاسبة الحكومة عليها .

- المجتمع المدني أداة لفرض الرقابة على السلطة وضبط سلوك الأفراد و الجماعات اتجاه بعضهم البعض ، نتيجة الحقوق و الواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة انضمامه لهذه المؤسسات وهو يوفر لهم قناة للمشاركة الاختيارية قي المجال العام و المجال السياسي كما تعد منظمات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإدارة الحرة والمشاركة الفعالة الايجابية النابعة عن التطوع.

- يضطلع المجتمع المدني بوظيفة التنشئة السياسية والاجتماعية و التي تعكس قدرته على عملية بناء المجتمع من خلال غرسه مجموعة من القيم و المبادئ منها التعاون و تحمل المسؤولية .

- كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بوظيفة الوساطة و التوفيق ، لذلك فهي تتحرك مباشرة للتأثير على عملية تشريع و وضع قوانين و تهدف للوصول إلى نقطة الاتفاق والالتقاء بين الآراء المتعددة كأداة للاستقرار.

- وجود مجتمع مدني بمؤسسات قوية يشعر الفرد أن لديه قنوات مفتوحة لعرض أرائهم و وجهات نظرهم ، حتى و ان كانت تتعارض مع سياسة الحكومة للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بطريقة سليمة دون اللجوء إلى استخدام العنف .

ـ فوظيفة المجتمع المدني لا تقتصر فقط على الدفاع عن المصالح الخاصة لفئات معينة ، إلى جانب ذلك تقوم بتقديم العون و المساعدة للمحتاجين و تقدم الخدمات الخيرية ومساعدة الفئات الضعيفة الموجودة على هامش المجتمع [41]"1.

المبحث السادس : مؤسسات المجتمع المدني

يقصد بمؤسسات المجتمع المدني هي تلك الأشكال المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية و الاقتصادية السياسية القائمة، وتدافع عن مصالح أعضائها و تساهم في التأثيرعلى صنع التغيير الاجتماعي و السياسي، سعيا إلى تحقيق تنمية المجتمع وتهيئته لفضاء واسع من الديمقراطية وهي مؤسسات تعمل باستقلالية عن الدولة ملتزمة بمعايير الاحترام و التراضي، و قبول إدارة الاختلاف بالوسائل السلمية ،حيث تعد فضاء واسع للأفراد داخل الدولة لممارسة حقوقهم والدفاع عنها كما أنها تعد أداة فاعلة للأفراد لرسم السياسة العامة و إبداء آرائهم بكل حرية و في صورة سلمية و مشروعة ، فجهود الدفاع عن حرياتهم داخل الدولة لا تكون مجدية إذا كانت في إطار غير فردي غير منظم, لذلك لابد من توحيد الجهود في إطار منظم تجعلها أكثر فعالية وقدرة على تحقيق الأهداف المرجوة ، و بالتالي فأن الطابع المؤسساتي يعد أهم أساس تقوم عليه هذه التنظيمات . و فيما يلي سوف نعرض مؤسسات المجتمع المدني :

1- "الأحزاب السياسية : هناك العديد من المفكرين الذين يستبعدون الأحزاب السياسية من تشكيلة المجتمع المدني منهم المفكر (لار دايموند) مقابل الاتجاه يدخل بعض الباحثين الأحزاب السياسية ضمن عناصر المجتمع المدني نظرا لما تلعبه من ادوار حاسمة في صنع القرار السياسي .باعتبارها تساهم في الحفاظ على وجود معارضة للنظام القائم و ضمان تحقيق قوة بديل لهذا النظام، فلم يعد الحزب السياسي اليوم يشارك في المناسبات الانتخابية و يسعى للوصول إلى السلطة فحسب، و إنما أصبحت له مهمة تجسيد الرقابة في الدولة، بالإضافة إلى أنه يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية و تفعيل التنشئة والتنمية السياسية وترقية حقوق الإنسان .وبتطور المؤسسات الديمقراطية والياتها أصبحت

1- عمارة ليلى ، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية** . مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص سياسات عامة و الإدارة المحلية .تحت إشراف عاشور عبد الكريم .كلية الحقوق و العلوم السياسية .جامعة محمد خيضر .بسكرة .2012.2013. ص ص 14.15.

الأحزاب السياسية من بين المنظمات الرئيسية في تنمية الرأي العام وحق التعبير عن رأيه في القضايا الرئيسية ، ومنه لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية أو كما قال "أيزمن": "لا حرية سياسية من دون أحزاب" وبالتالي فإن الأحزاب أصبحت أهم آليات الديمقراطية التي تساهم في تنمية الرأي العام والتعبير عن رأيه في القضايا المصيرية للبلاد إذ أن وجودها ضرورة لتأكيد المعارضة و إمكانية تنظيم التعاقب السليم على السلطة كما تعد إحدى أهم المؤسسات الرئيسية لتحقيق حقوق الإنسان حرياته الفردية من خلال تنظيم مشاركة فعلية للأفراد في الحياة السياسية[42]"1.

2- الجمعيات :" تشكل الجمعيات بصفة عامة ثقلا كبيرا في اغلب الدول و ذلك نظرا لتنوع مجالات تخصصها واهتماماتها وكذا تغطيتها لأهم الجوانب المتعلقة بحياة الأفراد في المجتمع سوآءا الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية بالإضافة إلى اعتبارها الوسيلة المثلى للأفراد من اجل الاتحاد و التعاون المشترك فيما بينهم لتحقيق مصالحهم و أهدافهم المشتركة، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من اجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي و الرياضي ، و إذا كانت دساتير الدول تلح على أنشاء الجمعيات والتشجيع على دعمها، فأن ذلك يعود إلى الإعلان العلمي لحقوق الإنسان والذي اعتبر حق تكوين الجمعيات من الحقوق الأساسية للإنسان و التي استقرت الجماعة الدولية عليها (المادة 20) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أن العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية يؤكد على هذا الحق في: (المادة 21.22)، و قد حضرت (المادة 21) من العهد صراحة وضع أي قيود على حق تكوين الجمعيات إلا أن يكون ذلك متماشيا مع القانون وتكون قيود مقبولة في مجتمع ديمقراطي ، تعدد وتختلف مجالات واختصاصات هذه الجمعيات فمنها من تختص بالدفاع عن فئة معينة كجمعيات المعاقين وهناك الجمعيات التي تقوم بالدفاع تهتم أساسا بقضايا عن البيئة،ومنها ذات الطابع الثقافي والفني الإبداعي، إلى جانبها منظمات حقوق الإنسان ، ويبرز دور هذه الجمعيات في

1- محمد بوليفة .علاء الدين الغول ، **دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الجزائر** .مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية .تخصص تنظيمات ادراية .تحت إشراف عبد الوهاب كافي .قسم السياسة .كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح .ورقلة .2012- 2013. ص 21.

مجال التعبئة الشعبية والتوعية ومن ثمة فإن وجود مثل هذه الجمعيات و التنظيمات يدل على مدى وعي المجتمع بأهمية تمتع الأفراد بحقوقهم والدفاع عنها[43]"**1**.

3- المنظمات الغير الحكومية :" يشير مفهوم المنظمات الغير الحكومية إلى مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص مستقلة عن الدولة لا تهدف إلى الربح ، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد ، تسعى للتأثير على السياسة العامة للدولة ، وهي منظمات تهدف إلى تحقيق اتصال بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولي و الوطني مثل الصليب الأحمر الدولية، والهلال الأحمر في الدول الإسلامية . إذ أصبحت المنظمات الغير الحكومية تحتل موقعا مؤثرا في السياسة و القضايا الدولية ذلك أن الحكومات و المنظمات الدولية ما بين الحكومات تمثل الفواعل الأساسية في صياغة القانون الدولي ، باعتبارها المجال الدولي الحر الذي يظم جميع الفعاليات المستقلة عن سلطة الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية . حيث تتنوع وظائف المنظمات الغير الحكومية تبعا لطبيعة النظام السياسي و الاقتصادي والاجتماعي ، كما ترتبط حيوية هذه الأدوار ارتباطا أساسيا بمدى رسوخ مبادئ الديمقراطية و قواعدها وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار ، حيث تكمن أدوارها في دعم جهود التنمية من حيث تقديم معونات اقتصادية للقطاعات الفقيرة ، كذلك وظائف تتعلق بنشر ثقافة المبادرة و التطوع والتواصل مع المنظمات الدولية "**2**.

3-النقابات العمالية و الاتحادات المهنية : تعد النقابات العمالية و الاتحادات المهنية من ابرز التنظيمات الفاعلة في فضاء المجتمع المدني ، لكونها تشكل .قاعدة شعبية لا يستهان بها في اغلب الدول ، كما أثبتت تأثيرها الكبير في الأوساط الشعبية،إذ قادت هذه الحركات العديد من الحركات الإصلاحية ضد الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية وصلت لحد سقاطها ، مثلما حدث في حركة نقابة تضامن العمالية في بولندا ، و التي تزعمت الاحتجاجات على الحزب الشيوعي الحاكم ، و أرغمته على إجراء انتخابات انتهت بفوز زعيم نقابة تضامن و سقوط الحكومة الشيوعية في أواخر 1989.على الرغم من أن النقابات لا تهدف إلى

1- محمد بوليفة .علاء الدين الغول .مرجع سبق ذكره .ص 23.
2- ناجي عبد النور ، **مدخل الى علم السياسة** ، دار العلوم للنشر والتوزيع .الجزائر.2007.ص 171.

الوصول إلى الحكم أساسا ،إلا أنها كتنظيمات مستقلة تكتسي أهمية في ترقية الممارسة الديمقراطية ، بالإضافة إلى أنها تحافظ على مكتسبات الشغل من تحسين لظروف العمال الاجتماعية والمهنية وغيرها .فقد شكلت الحركة النقابية النواة المركزية للمجتمع المدني باعتبارها اكبر فضاء خارج هياكل الدولة ، كما تساهم في الحفاظ على الوحدة الوطنية ، من خلال الوقوف في وجه محاولات التفتيت الديني ، الطائفي ، العرقي ، ألاثني ، و غيرها من محاولات التقسيم التي تهدد من وجود الدولة وكيانها السياسي [44]"1.

خلاصة

رغم اختلاف الرؤى النظرية حول ماهية المجتمع المدني ، إلا انه من الممكن استخلاص بعض التي يتميز بها و يقوم عليها و التي يكاد يتفق عليها جل مفكري وكتاب المجتمع المدني و التي تمثل في الأهمية الكبيرة المتأتية من أدواره في حفظ استقرار الدول وتنميتها و توجيهها خدمة لاحتياجات المجتمعات ويكون ذلك باستخدام العديد من الوسائل والأدوات لهذه المؤسسات المدنية ،فقد ظل المجتمع المدني ضرورة حتمية في الدولة لضمان استقرارها في ظل تبلور مفاهيم الديمقراطية و العولمة و الانفتاح و هذا ما جعله فاعلا حقيقيا وشريكا للدولة في تنمية المجتمع .حيث تجسد من خلال أدواره الإصلاح والعمل التنموي ليتطور ويتعداه إلى مشاركة الدولة في رسم السياسة العامة ، وهذا ما جعله كأهم ركيزة من ركائز الدولة .

1ـ محمد بوليفة .علاء الدين الغول .مرجع سبق ذكره ، ص 22.

الفصل الثالث : واقع المجتمع المدني في الجزائر

تمهيد

أولا : تاريخية ظهور المجتمع المدني في الجزائر
ثانيا : تطور الحركة النقابية في الجزائر

ثالثا : التجربة النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA

1- التطور التاريخي للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA

1-1 - أثناء الفترة الاستعمارية
1-2- خلال فترة الحزب الواحد
1-3- في ظل التعددية (1990 – 2016).

2- أهدافه

3- هياكله

4- نشاطاته (مؤتمراته).

خلاصة

الفصل الثالث : واقع المجتمع المدني في الجزائر ماضيا وحاضرا

تمهيد

تعد الجزائر من الدول السباقة في تبني المجتمع المدني مقارنة بالدول العربية وذلك من خلال تشجيع إنشاء الجمعيات والمنظمات المدنية على مستوى الممارسة الواقعية ، وقد شكل المجتمع المدني محورا لمختلف الإصلاحات الاجتماعية و السياسية التي قامت بها منذ الاستقلال حتى ألان ، و ذلك محاولة استخدامه كوسيلة للتغيير الاجتماعي و السياسي.كما تبنى المجتمع المدني من خلال الخطاب السياسي الرسمي . و تسعى هذه الدراسة إلى وضع تصور لواقع المجتمع المدني في الجزائر من خلال البحث في جملة من العوامل التي تشكل هذا الواقع انطلاقا من دراسة نظرية تسعى إلى تحليل مختلف المؤشرات لهذه المتغيرات التي تشكل جوانب مختلفة من واقع المجتمع المدني في الجزائر ، من خلال تبيان المراحل المختلفة لتطور المجتمع المدني في الجزائر والبحث في جذوره التاريخية ، بدءا بمرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي ، و ملامحه أثناء الفترة الاستعمارية ،ثم البحث في دراسة مختلف التغيرات التي طرأت عليه بعد الاستقلال وذلك لاستكشاف أهم العوامل السوسيولوجية و السياسية التي ساهمت في تشكيله في صورته الحالية.

المبحث الأول : تاريخية ظهور المجتمع المدني في الجزائر

" تشير الكتابات التاريخية أن المجتمع الجزائري عرف العديد من التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات الملامح الدينية و المدنية منذ دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا كالمساجد و الزوايا و الأوقاف والتي كانت تؤدي أدوارا بالغة التنوع تشمل مختلف الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية ، التعليمية ، و التشريعية و غيرها أضف إلى ذلك بعض التنظيمات الأهلية التي عرفت قبل الإسلام خاصة لدى المجتمعات الامازيغية مثل "تاجماعث" و " التويزة" وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تتسم بالطابع الطوعي الهادف إلى تنمية المجتمع و التي تساهم إلى حد ما في حل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ، كما أنها كانت تتمتع باستقلالية مادية عنها تعتمد في تمويلها على التبرعات و الصدقات ، الأوقاف والزكاة و هذا ما يمنحها الطابع المدني . هذا النمط من المؤسسات عرف

نشاطا كبيرا وحركية واسعة في المجتمع الجزائري منذ دخول الإسلام إلى الجزائر ، حيث أصبح الدين الإسلامي إطارا تجسدت من خلاله قيم ومبادئ المجتمع المدني على ارض الواقع"[45]**1**.

" لكن رغم هذه التنظيمات التي جسدت المجتمع المدني في صورته التقليدية غير أن البنى كانت مندمجة مع المجتمع الأهلي و المجتمع السياسي والدولة في شكل كبير مما أخر التفريق بين المجتمع و الدولة إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر أين ظهرت ملامح جنينية لبعض التنظيمات المستقلة عن الدولة مثل الدوريات ، الجمعيات ، الصالونات الفكرية و هي كلها متأثرة بالنموذج الغربي في هذه المرحلة تنوعت و تعددت الجمعيات ة التنظيمات بين الأدب والثقافة و السياسة ، كما عرفت تعددية سياسية مطلع القرن التاسع عشر وذلك نتيجة السياسات التي مارستها الدولة العثمانية مما أدى إلى تلاشي المجتمع التقليدي لتحل محله الفوضى"**2**.

أما اثنا الفترة الاستعمارية "عرف المجتمع المدني الجزائري خضوعا كبيرا للمستعمر الفرنسي وخاصة من جانب القوانين ، إذ كانت الجزائر تعيش تحت تعسف قانون الأهالي الذي كان يحرم الجزائريين من التمتع بالحريات الأساسية هذا القانون الذي كان يعتبرهم رعايا"**3**. غير أن ذلك لم يمنع من بعض التشكيلات المدنية الحديثة في أواخر القرن 19 (الجمعيات ، النوادي ، الأحزاب) غير أن ذلك كان بصفة سرية في غالب الأحيان."في حين نجد أن تكوين الجمعيات في السنوات الأولى من الاستعمار اختصر على النخبة من الاوروبين في الميدان ألفلاحي و وسط المعمرين 1840 كان ينعدم فيها التاطير القانوني"**4**. ، إلا انه تم إعطاء الضوء الأخضر بتكوين الجمعيات منذ أواخر القرن العشرين اثري صدور القانون 01/ 07/ 1901.الذي يمنح الأفراد الحق بتشكيل جمعية وقد شرع الجزائريون بناءا على هذا القانون إنشاء عدد معتبر من الجمعيات لخدمة أهداف مختلفة فتأسست الراشدية في الجزائر العاصمة 1908، و انتشرت الحركة الجمعوية بسرعة في أنحاء الجزائر كالوادية

1- عبد الحميد الأنصاري ، **نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني** ،مجلة المستقبل العربي . العدد 272 /10/2001. ص 103.
2- نفس المرجع ، ص 110.
3- أبو القاسم سعد الله ،**تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج 5، دار المقر الإسلامي ، ص 313.
4- ا. بن يحي فاطمة . ا.د طعام عمر ، **واقع الحركة الجمعاوية في الجزائر** ،مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية .العدد 11.جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، 30|جوان 2015، ص 204.

للعلوم الحديثة بخنشلة ، نادي الشباب الجزائري يتلمسان ، نادي التقدم بعنابه وقد ترأس هذه الجمعيات بعض الجزائريين التجنس بالجنسية الفرنسية و المتخرجين من المدارس الفرنسية أمثال بلقا سم بن التهامي ، محمد الصالح ، فظهور الجمعيات كان إذن في أوساط المثقفين المعروفين بالاندماجيين" [46]**1**. إلا أن السلطات الفرنسية تنبهت لهذا القانون الذي أعطى حرية لتشكيل الجمعيات التي تمثل في نفس الوقت صورة من صور بعث الوعي لشعب مضطهد يسعى لتحقيق استقلاله مما جعلها تقوم بخلق قيود تحد من هذه الحرية.

" لتعرف في الفترة ما بين الحربين العالميتين ازدهارا حيث تكونت في الثلاثينات من القرن العشرين العديد من الجمعيات المختلفة كالجمعيات الطلابية ، جمعية طلاب شمال إفريقيا المسلمين 1912.و الجمعيات الرياضية (الإخوة الجزائريين 1922، فريق مولودية الجزائر 1921، الوطنية 1923، اتحاد الرياضة المسلم 1935) ، الجمعيات الدينية (الهداية 1932، نادي الإصلاح 1934) . و الجمعيات الاجتماعية (المعهد الإسلامي للتضامن الاجتماعي 1946 ، جمعية الإحسان و تعليم القران 1947 الكشافة الإسلامية الجزائرية**"2**. كما ظهرت إلى الوجود بعض الأحزاب و المنظمات ذات الملمح السياسي مثل حزب نجم شمال إفريقيا ،حزب الشعب ، كانت غايتها هو مواجهة الدولة المستعمرة و محاولة التخفيف من معانات الفئات الشعبية العريضة والسعي نحو الاستقلال.

فالمرحلة الاستعمارية عرفت ظهور عدة جمعيات تقليدية بداية القرن 20، واقتصر مجال تدخلها عموما على النشاط الأخلاقي الخيري التعاوني ذي المنفعة العامة ، كالتويزة وكثيرا ما عمدت الرأسمالية الكولونيالية إلى تهميش هذه الجمعيات وبسط نفوذها تلتها بعد ذلك لظهور شكل جديد للجمعيات نخبوية مختلفة ثم بعض جمعيات جزائرية أهلية ضد الاستعمار.

لتأتي المرحلة الثالثة هي مرحلة الاستقلال أين "عرفت الجزائر أوضاعا صعبة مما جعلها تبقى القوانين الفرنسية سارية المفعول بما فيها قانون 1901 الخاص بالجمعيات إلى غاية صدور قانون دستور 1963 الذي نص على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات ، إلا

1- أبو القاسم سعد الله ، مرجع سبق ذكره . ص 314.

2-OMAR DRASS .**le phénomène associatif en algerie**.etat des lieux fondation.friedrich.elbert.alger.2007.p16.

أن حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم كان يعرقل كافة أشكال التنظيم الشعبية الخاص بالمجموعات الاجتماعية ، حيث أن السلطة تعتبر نفسها المثل الوحيد الشرعي لمصالح المجتمع ، و هذا ما أكده مؤتمره الأول سنة 1964 أن تعدد الأحزاب ليس في حد ذاته مقياس للديمقراطية و لا للحرية كما أن تعدد النقابات يمكن أن يؤثر على المصلحة العامة للعمال"[47]**1**.

" لقد خرج المجتمع الجزائري من السيطرة الاستعمارية ليدخل مرحلة الحزب الواحد الذي سيطر ايدولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني و منع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه وما زاد من صعوبة إنشاء الجمعيات هو عدم وجود قانون خاص بها إلى غاية سنة 1971 حيث تم إصدار أول تشريع خاص بالجمعيات"**2**."تعد هذه المرحلة جديدة من سيرورة المجتمع المدني الجزائري انتهى فيها العمل بأحكام القانون الفرنسي الشهير1901" **3**. وفي ظل هذا القانون تم إنشاء العديد من الجمعيات رياضية ، الثقافية ، الدينية رغم ما نص عليه القانون من إنشاء للجمعيات إلا أن دوره ا بقي محدود و ذلك نظرا لهيمنة الحزب الواحد و أعدمت من فعالية هذه المؤسسات فكانت مكانة المجتمع المدني قانونية أكثر منها فعلية فهي تعد حبر على ورق دون تجسيد الدور الفعلي للمجتمع المدني على ارض الواقع ، مما أدى إلى توسيع الفجوة بين المجتمع و الدولة و اتساع السخط الاجتماعي ." لتأتي فترة الثمانينات التي عرفت فيها فترة حرجة و أزمة مجتمعية ،خاصة بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية أدت إلى أحداث 5 أكتوبر 1988. التي شكلت تحولا تاريخيا في مسار المجتمع المدني ، حيث فتح الدستور الجديد مجالا لإنعاش المجتمع المدني بإقراره للتعددية و حرية تكوين الجمعيات ، و حرية التعبير وتبني الجزائر مشروع التحول الديمقراطي الذي كان عاملا أساسيا في إثارة الاهتمام بفكرة المجتمع المدني و انتشاره كمفهوم واسع غلى مستوى الخطاب الفكري و السياسي و

1- الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر ،**ندوة المبادرة العربية من اجل حرية الجمعيات** .عمان 9- 10 ماي 1992.موقع انترنت .WWW .arabifa.org.

2- قانون الأمر 79/71 - المؤرخ 3 ديسمبر 1971.

3- الميثاق الوطني . الجريدة الرسمية . عدد 61. 30/07/ 1967.htt.etudiantd2.net/vb/t12005.html

الإعلامي" [48]**1**. لتشهد الجزائر "أول تجربة اجتماعية جهوية علنية معترف بها وهي فترة يمكن تسميتها بفترة ولادة المجتمع المدني بشكل واضح وجلي خلال الفترة الممتدة من 1988- 1995 ولم يعرف مفهوم المجتمع المدني شيوعا إلا في هذه الفترة فبرزت الأحزاب السياسية إذ حوت الجزائر حوالي 25 ألف منظمة واتحاد ورابطة و جمعية خلال هذه الفترة فالباحثون ربطوا ظهور المجتمع المدني في الجزائر بهذه الأحداث وما تبعتها من تغيرات سياسية وقانونية وهذا ما ساهم بشكل كبير و فعال في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة من خلال دستور 1989 وتعديلات دستور 1996 "**2**.

" لقد تميز المجتمع المدني حتى الألفية الثالثة بالحجم الكبير سواءا على مستوى الجمعيات التي بلغت حوالي 57000 جمعية اجتماعية ، أو على مستوى الأحزاب التي بلغت حوالي 60 حزب رغم تزايده فهو يعاني من صعوبات التي تحد من تأثيره"**3**." تميزت فترة الألفية باستمرارها بالعمل وفق قانون الجمعيات 90/ 31 إلى غاية هبوب رياح الربيع العربي أين وجد النظام السياسي نفسه مجبرا على تبني جملة من الإصلاحات بهدف امتصاص الضغط الذي يعانيه ، فسارع إلى تعديل قانون الجمعيات و الأحزاب بعد جملة من الشروط و المناقشات ليصدر قانون رقم 12/ 06 المؤرخ في 12/01/ 2012 المتعلق بالجمعيات الذي يعد عبارة عن إثراء لقانون الجمعيات 31/90 وذلك لتطابق بين العديد من النصوص كما أن المشروع سعى إلى أحكام الرقابة على العمل الجمعوي**4**"[49].

" فهو قانون أكثر صرامة و تقيد حرية العمل الجمعوي وكان من المفترض أن يكون أكثر انفتاحا ، و هذا ما انعكس على نشاط سلبا مؤسسات المجتمع المدني رغم تعداده سنة 2013 إلى 120 ألف جمعية هذا ماساهم في تراجع دور حركات المجتمع المدني في جميع مظاهر

1- عبد الناصر جابي .**النظام السياسي الجزائري (المجتمع المدني بين الساسة والانتقال)**، مقال في كتاب عن المجتمع المدني في المغرب ,إشراف عبد الله حمودي ، دار توبقال للنشر .الدار البيضاء ، 1998، ص 200.

2- العابد عمر **. المجتمع المدني في الجزائر و دوره في التنمية السياسية (1989- 2012)**. مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم السياسية ، التخصص تنظيم ادراي . إشراف مصطفى بلعور .كلية العلوم السياسية .قسم علم السياسة .جامعة قاصدي مرباح ورقلة . 2015-2016 .ص 21.

3- طاهر حسين.**الآلية المؤسساتية لترقية المرأة** ،موقع انترنيت -http://www.amanjorden.orgarabic-wmvirw

4- بن ناصر بوطيب ، **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر** موقع انترنيت -12.hhtp://wwwbchaib .net /mas /index.php 10-2012.

الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للبلاد كون أن الجمعيات هي الشريك الفعال للنهوض بالعملية التنموية نفس الشيء ينطبق على الأحزاب الذي حدد من نشاطاته.

فالمجتمع المدني في الجزائر عاش أزمة هوية ترجع جذورها قبل الاستقلال ، أي فترة الاحتلال الفرنسي الذي ساهم في سحق الهوية كاللغة و سيادة الثقافة الفرنسية .و أزمة المشاركة السياسية تمثلت في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع أو رغبة النخبة الحاكمة من عدم إشراك هذه القوى في الحياة السياسية لذلك جاءت أحداث أكتوبر 1988تعبيرا عن أزمة مشاركة عميقة . وأزمة تكامل حيث تشير اغلب الدراسات أن المجتمع و الدولة في الجزائر في الطابع الانقسامي للمجتمع المتميز بالسيطرة للبنى التقليدية التي تعتمد على علاقات القرابة و الجهوية وانقسامات طبقية خاصة بعناصر التكوين الاجتماعي وانقسامات جغرافية خاصة بالمتباينات الجيلية العمرية"**1**.

المبحث الثاني : تطور الحركة النقابية الجزائرية

" في الوقت الذي بدأت فيه النقابات العمالية تعم أوروبا كانت الجزائر واقعة تحت نفوذ الاستعمار الفرنسي ، حيث كانت الصناعة محدودة جدا فلم تستقطب الاهتمام فضلا عن تأخر الصناعة وقتها ، فان القهر الذي مارسه المستعمر ضد المواطنين لشل نشاطهم المناهض له سن القوانين المجحفة التي تحرم الجزائريين من ممارسة الحريات الأساسية .هذا كان عاملا أيضا اثر على تأخير الحركة النقابية العمالية في الجزائر و من بين تلك القوانين قانون الأهالي 1874 و الذي منع الجزائريين من تنظيم أي تجمعات أو تشكيل تنظيمات[50]"**2**.

فالحركة النقابية العمالية في الجزائر مرت بمرحلتين هما :

1 ـ المرحلة الاستعمارية : كانت في مطلع القرن التاسع عشر بلدا زراعيا ريفيا إلا أن 95÷ من السكان يقطنون الأرياف و يعيشون على تربية المواشي ، لكن مع دخول الاستعمار و تجريده الجزائريين من الملكية أصبح عدد كبير من السكان دون عمل فاصبحو يكونون بروليتارية هائلة فقد أدى التغلغل الاستعماري في المجتمع الجزائري التقليدي إلى ظهور قوة عمل جديدة

1- مرزوق عمر.**المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر (إشكالية الدور)**- المستقبل العربي .قسم العلوم السياسية OMARZOUGUI@YAHOO.fr،جامعة باتنة .الجزائر .ص 37.

2- bulletin de l'association. France algerie.N31.1970.p8.

موازية للإدارة الفرنسية و لأرباب العمل الفرنسية منهم والغير الفرنسيين الأمر الذي أسهم في تشكيل كيانات اجتماعية متباينة ترافقت مع التوسع الاستعماري في الجزائر حسب الظروف الاجتماعية في كل منطقة و مدى استجابتها للتحولات الحادثة ،" فقد عانت الجزائر من الاستغلال الرأسمالي الذي قام بانتزاع الأراضي من الأهالي ومصادرتها وفرض ضرائب مرتفعة و ترحيل السكان الأصليين إلى المناطق القاحلة كل ذلك أدى إلى استنفار الأوضاع لصالح الاستعمار من الناحية السياسية وسيطرته على جل المنافذ الإدارية و الاقتصادية كما أدى إلى تشكيلات اجتماعية مختلفة ، كل هذه الأمور نتج عنها تمايز طبقي داخل البناء الاجتماعي ، و احتل الجزائريون أدنى في سلم التراتب الاجتماعي ، وهذا ما اثر فيهم اقتصاديا و تلك هي بدايات تشكل الطبقة العاملة الجزائرية "**1** [51]." ومنه تكونت منشاة اقتصادية رأسمالية في المناجم في الزراعة و الصناعة التحويلية لتزويد فرنسا بالمواد الخام الشيء الذي سمح ببروز نواة عمالية كانت تعيش في ظروف قاسية ." و الفئات الاجتماعية الرئيسية للطبقة العاملة في الجزائر كانت تتكون من ثلاثة أقسام رئيسية و هي البروليتارية تشمل 1500000 عامل جزائري يعملون وقتا كاملا في مزارع مجهزة بطريقة عصرية غير أنهم كانوا عرضة للاستغلال البشع مع تدني الأجور البروليتارية الصناعية التي كانت تضم 135000الى 140000عامل و عمال البناء بلغ عددهم إلى 140000عامل" **2**.

" إلا أن الجذور البعيدة للحركة النقابية العمالية في الجزائر تعود إلى العقدين الأخيرين من القرن 19 ، حيث تم إنشاء الغرفة النقابية لعمال المعادن ، و في سنة 1878 نقابة تجار الفروشات ، و في 1880 اتحاد شغيلة الجزائر ، وفي 1881 تم إنشاء الاتحاد النقابي لعمال الطباعة بقسنطينة ، و في 1882 نظم شغيلة الطباعة والتجليد أنفسهم في الاتحاد النقابي لعمال الطباعة و التجليد في مدينة عنابة . فحسب نشرة إحصائيات مصالح العمل التي كانت تصدرها الحكومة العامة سنة 1901 كانت توجد 101 نقابة منها 49 نقابة في الجزائر العاصمة و 30 في وهران و 22 في قسنطينة ، أما في 1911

1- Weiss François, doctrine et action syndicales en Algérie ,c u j a s, paris,1970,p 27.

2- جحا زهيرة .**النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية ، دراسة ميدانية في بالمؤسسة العمومية بمطاحن سيدي راشد قسنطينة** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع ،تخصص تنظيم وعمل .كلية العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة 2012-2013 ، ص 335.

فبلغ عدد النقابات العمالية 241 نقابة منها 126 في الجزائر و 61 في وهران و 54 في قسنطينة.

إلا أن هذه الأرقام مضللة ، أما الوضع الذي كان سائدا فالمستوطنون الأوروبيون قبل الحرب العالمية الأولى كانوا يسيطرون على العمل في القطاع الصناعي إلا أن الأمور تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية بعد انهيار الاقتصاد الفرنسي ، لذا كانت تحتاج يد عاملة لإعادة البناء فارتفع عدد المهاجرين إلى 5000 سنة 1912 إلى 92000 سنة 1923[52]"**1**.

وذلك نظرا للأوضاع المزرية بفرنسا "وهذا لعدم تكافئ ميزان القوى بسبب وضعية كل عامل أي انه كانت سلطة استعمارية و عامل مستعمر فمن البديهي أن يعيش العمال نوعا من العنف الاستعماري ، حيث قام المستعمر بنفي أو سجن لسبعة قيادات نقابة "**2** . "وقد ساهم هذا العامل إلى تكوين بروليتارية جزائرية فعلية في المهجر فقد انخرط الجزائريون في النقابات دون قيود و في 1927 عقدت الرابطة المناهضة للاستعمارية و الامبريالية في مؤتمرها المنعقد في بروكسل " مصالي الحاج نجم شمال إفريقيا " فكان تقريره الأدبي يتضمن التأكيد بالتساوي الحقوق السياسية و النقابية مع تلك التي يتمتع بها الفرنسيون.فكان لتأسيس نجم شمال إفريقيا كأول إشارة لوجود حركة نقابية عمالية جزائرية منظمة ولدت بفرنسا التي تكونت أساسا من العمال المهاجرين(الكنفدرالية العامة للشغل GAT) و الكنفدرالية العامة للعمال الوحدويين GATU فظهور هذه الحركة السياسية الجزائرية بصفة خاصة كانت فرصة سمحت للعمال الجزائريين من اجل إنشاء حركة نقابية ثورية "**3.قام** المغتربين سنة 1933 بتأسيس الحزب الثوري و الذي سطر برنامجا يشبه برنامج النجم يطالب فيه بالاستقلال الوطني والتطور الاجتماعي ، "وفي سنة 1932 حصل الجزائريين على حق الانخراط في النقابات الفرنسية المتواجدة بالجزائر و كان ذلك بفضل النضال الذي قاموا به و من هنا أصبح الجزائريين يتمتعون رسميا بالحريات الديمقراطية الأولية من خلال حق الانضمام إلى

1- عبد الناصر جابي، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاجتماعية** .المعهد الوطني للعمل،الجزائر،2001. ص56.

2-fares Mohamed, aissat **idir ,documents et témoignages le syndicalisme** ,Ed enad.andalouss.alger1992.P88 .

3- شطبي حنان،**الحركة النقابية دافع او معرقل للأداء البيداغزجي** .دراسة حالة جامعة منتوري تحت إشراف عبد الكريم أعراب .قسنطينة،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تسيير الموارد البشرية ، تخصص تسيير الموارد البشرية ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2009- 2010. ص 52.

النقابات ، وهكذا الغي قانون الأهالي وفي هذه الفترة كانت الحركة النقابية الجزائرية محل تنافس بين منظمتين هما الكنفدرالية العامة للشغل CGT و الكنفدرالية العامة للعمال الوحدويين CATU .فكان عدد المنخرطين في المركزيتين النقابيتين في الجزائر من سنة1926 إلى سنة 1934 بمعدل 7000منخرط للكنفدرالية العامة للعمال الوحدويين و 500منخرط للكنفدرالية العامة للشغل ، و السبب الذي جعل المنخرطين في الكنفدرالية العامة للعمال الوحدويين اكبر من عدد المنخرطين في الكنفدرالية العامة للشغل هو أن المركزية الأولى تتسم بالطابع الثوري بخلاف الثانية التي تتسم بالطابع الإصلاحي ، إلا انه بعد الأحداث التي طرأت على تطور الحركة النقابية العمالية في الجزائر و ذلك من خلال وحدة المنظمتين مما أدى إلى تخلي الوحدويين عن المواقف الثورية "[53]1. فمع الأفاق التي فتحتها هذه الرحلة من توحيد نقابي كنف حكم الجبهة الشعبية ، استعادت الحركة النقابية نشاطها و تنظيمها العادي بعد ما كانت ممنوعة في حكومة فيشي..

" ففي سنة 1947 لما انعقد المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية برزت فكرة مركزية نقابية وطنية و تجسدت هذه الفكرة في صبيحة لجنة مركزية للشؤون النقابية و الاجتماعية في فرنسا و الجزائر و هذه اللجنة كان يترأسها عيسات ايدير عملت على تاطير

المناضلين داخل الكنفذرالية العامة للشغل و أن لجنة الشؤون الاجتماعية والنقابية كانت ترى إن الإضراب هو من الوسائل الهامة التي تعتمد عليها نضالها الوطني ، فابتدءا من 1949 بدا المناضلون الرئيسيون يتحملون مسؤولياتهم فقد تولى رابح جرمان مسؤوليات الكنفدرالية العامة للشغل ، وانتخب كمندوب عن المناجم والموانئ و أصبح عضو أمانة نقابة الموانئ ، وفي 1950 أثناء مؤتمرها بحسين داي طالب عيسات ايدير من رابح جرمان المطالبة بالاستقلال لصالح المغرب ، وفي 1951 شارك وفد جزائري في مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل ، بعد المؤتمر الثاني لحركات انتصار الحريات الديمقراطية 1953 الذي يعتبر كمرحلة نقابية جديدة ، حيث صادق على لجنة تطالب بإنشاء مركزية نقابية وطنية ، و في بداية 1954 ظهرت أزمة بين صفوف الحركة وانقسمت اللجنة المركزية التي ينتمي إليها العديد من النقابيين ، وبقيت الأوضاع على حالها ليتم تحويل اسم النقابات الكنفدرالية بالجزائر في

1- جحا زهيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 118.

جوان 1954 إلى الاتحاد العام للعمال للنقابات الجزائرية UGSA مع إبقائها تابعة لمنظمة الكنفدرالية العامة للشغل "[54]**1.**

كانت ثورة نوفمبر القطيعة التي فجرت التناقضات النقابية فبرزت ثلاث منظمات نقابية ادعت كلها التمثيل الوطني ، فجبهة التحرير الوطني كانت وراء تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA ، و المصاليين اوجدوا الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين USTA ، والحزب الشيوعي اوجد الاتحاد العام للنقابات الجزائرية UGTA وكان لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين دور كبير في انخفاض عدد المنخرطين في النقابات الأخرى.

2 ـ الحركة النقابية بعد الاستقلال : نظرا للتناقضات و المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية التي كانت سائدة قبيل الاستقلال التي يصعب تجاوزها ما لم تتحد كل الفئات الاجتماعية مع تحديد إستراتيجية تنموية تتماشى مع واقع المجتمع و طموحاته ، فقد حدد مؤتمر طرابلس 1962 جملة من التوجيهات قصد تدارك هذه الوضعية الحرجة ، تمحورت أساسا في محاربة التخلف بكل إشكاله ، القضاء على التبعية ، إعطاء أولوية للزراعة و تحقيق تكامل بين الصناعة و الزراعة .

2-1- مرحلة الحزب الواحد 1962 - 1988: "كانت الحركة النقابية ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين مرتبط بالحزب الواحد ، ففي سنة 1964 وضع ميثاق الجزائر UGTA المهمة الأساسية التي ينبغي عليها القيام بها هي تعزيز القطاع ، التسيير الذاتي"**2**. من خلاله تم الإعلان عن التاميمات للقطاع الصناعي الخاص وتحويله إلى منشات اقتصادية عمومية وتعين مسيرين من قبل الدولة للإشراف على هذه المنشاة ،" إلا أن هذه التجربة فشلت وذلك نظرا لأثاره السلبية على العامل ، فهو لم يمنح حق المعارضة بالنسبة للمدير الذي يمثل الدولة . عجلت ببروز تداخل بين حرية العمال من خلال ممثليهم المؤطرين في لجنة التسيير كان لمثل هذه الإجراءات تناقضات بين مفهوم التسيير الذاتي الذي يقر بحرية العمال و مشاركتهم الواسعة في التسيير ، الإشراف ، التنظيم وما أفرزته الممارسة الميدانية من

1ـ شطيبي حنان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 65 .66.

2ـ رايس رضا ،**النقابة ودورها في تنمية وعي الطبقة العمالية** (دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية) الحمامات .تبسة ، مذكرة لنيل شهادة ماستر "ل.م.د)، إشراف داود بلقا سم كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، علم الاجتماع .تخصص تنظيم وتنمية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2015- 2016. ص 35.

البيروقراطية واضحة . وفي هذه الفترة ارتبطت النقابة العمالية الجزائرية ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA بالحزب الواحد" [55]**1.**فمرحلة التسيير الذاتي ذات تأثير سلبي فهناك تباعد كبير بين أهداف الدولة وأهداف العمال فرغم محاولات الحركة النقابية العمالية بعيدا عن كل الوصاية من قبل الدولة ، إلا أنها لم تنجح في إبقاء التسيير الذاتي و ذلك لانعدام الخبرة النقابية الكافية لمواجهة التحديات بعدها لجأت الدولة إلى سياسة التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، حيث سارعت الدولة إلى تطبيقه عام 1971"بعد صدور ميثاق التسيير الاشتراكي في 16-11 - 1971 "**2**.

"جاء لتجد الاختيار الاشتراكي الذي ظل يراهنون لأجله العمال ، والذي يهدف لان يجعل العامل مسير و منتج في أن واحد من اجل تحقيق تنمية شاملة كان الهدف منه هو تحسين الظروف المعيشية ، مع العلم أن هذه التجربة تعرضت لإعادة الهيكلة خلال الثمانينات هي الأخرى فشلت كون أن المشاركة في ظل التسيير الاشتراكي أفرزت تصورا جديدا لدور النقابة اثر على الناحية الوظيفية لها ، إذ أصبح مجلس العمال هو نفسه المكتب النقابي ، كما خلف التباسا لدى العمال بين المشاركة العمالية في التسيير و بين المهام النقابية الذي أدى بدوره إلى التداخل في الأدوار ، مما أدى بدوره إلى انتشار أفكار متناقضة لدى النقابيين إذ بقي البعض منهم يدافع على إشراك النقابة في مجالس التسيير ، فيما دافع البغض الأخر على ضرورة استقلالية النقابة عن هياكل التسيير ، هذه التجربة هي الأخرى كان لها تأثيرا سلبيا على الفئات العمالية من خلال الضغوطات التي مورست عليها ، الشيء الذي أدى بدوره إلى ظهور صراع ، كما هذه التجربة تجعل العامل مسيرا عاملا في آن واحد .فهي تتطلب وعيا عماليا و نقابيا ، كما أنهم يتخذون مواقف تخص العمال دون العودة للفئات العمالية وهذا ما جعل الصراع الطابع المميز لهذه المشاركة**"3."**وبدءا من 1975 مرت الطبقة العاملة بتحول نتيجة أزمة راح يعاني منها النظام حيث بدأت تظهر علامات انهيار آليات السيطرة التي كان يعتمدها و أصبح للعيان اتساع الفجوة بين الخطاب الثوري وواقع العمال ، كما ظهر الفساد في القطاع العام و النشاط الطفيلي في القطاع الخاص ، كما اتسعت الهوة بين الهيكل الرسمي

1- جحا زهيرة ، مرجع سابق ، ص 124.|
2- الجريدة الرسمية ، **العدد 101 المؤرخ في 13- 12- 1970**.
3- جحا زهيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 127.

للنقابة العامة وبين العمال الذين فقدوا الشعور بالانتماء إليها .وبدا العمال اللجوء إلى الانقطاع عن العمل و الانخراط في إضرابات هكذا بدأت تترسم ملامح طبقة عمالية متمردة وكانت مطالبها غير ثورية لم تكن تطالب بمزيد من الحقوق بقدر ما كانت تطالب بتنفيذ الوعود[56]"**1**.

ـ الإصلاحات الهيكلية : رغم ما عرفته الجزائر من إصلاحات على المستوى الاقتصادي إلا أنها ناقصة أمام الواقع الاقتصادي الوطني ، "مما جعل الجزائر تنتهج سياسة إعادة الهيكلة سنة 1982 واستقلالية المؤسسات 1988، في هذه المرحلة أين أصبح الاقتصاد يعنى بعناية رسمية من الدولة في المقابل نجد أن كل التعثرات التي تعرضت لها الجزائر أثرت بشكل سلبي على الطبقة العاملة من ناحية الاجتماعية ، خاصة لما عجزت الدولة على توجيه الاقتصاد و المشاكل الاقتصادية التي أدت إلى تفاقم الأزمة و البطالة و تدهور القدرة الشرائية ، ولعلاج كل هذه الأوضاع لجأت الدولة إلى إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية سنة 1982 الذي كان هدفها ليس فقط تحريك المنشاة الاقتصادية و جعلها أكثر فعالية بقدر ما كانت تهدف إلى الحد من مخاوف السلطة من فقدانها السيطرة على الحركات الاجتماعية للعمال خاصة بعد انخفاض القدرة الشرائية ، رغم هذه الإصلاحات إلا أن الأزمة تفاقمت وازدادت المديونية و انخفضت مدا خيل الجزائر بنسبة 40÷ مما أدى إلى تفاقم الوضع (انتشار البطالة ، تدهور القدرة الشرائية) .كل هذه الأوضاع أدت إلى حدة الاستياء لدى فئات المجتمع مما اجبر الدولة على التخلي عن هذا الاختيار أي الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق أي استقلالية المؤسسات (الدولة هي المالكة و تخليها عن التسيير) إلا أن هذه الإصلاحات لم تأتي بالنفع أدت إلى إضرابات و احتجاجات من طرف العمال قوبل بالقمع من قبل السلطة و الملاحظ أن النقابة في هذه الفترة كانت تتمتع بنفس الخصائص مقارنة مع سابقتها فلم تكن مطلبيه بقدر ما كانت منظمة تسييرية تابعة للدولة فهي موجهة نحو أهداف مسطرة ومحددة مسبقا"**2**[57].فالسياسة النقابية في هذه المرحلة انقسمت إلى قسمين :

1- سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية . الاجتماعية .و الثقافية)**.ط2، بيروت مركز دراسات الوحدة الوحدة العربية . 1999. ص ص 379. 384.

2- شطيبي حنان ، مرجع سبق ذكره ،ص ص ص 81-81-83.

1- قسم مطلبي يتعلق بمسالة الأجور و ارتفاعها نظرا للظروف القاسية التي كانت سائدة ، كتفشي البطالة ، التقشف ، فالنقابة المطلبية كانت غير موجودة لسيادة النمط التنظيمي البيروقراطي .

2- أما القسم الثاني فيتعلق من الناحية الإدارية ، وذلك لارتباط النشاط النقابي بالجوانب السياسة المتعلقة بتحقيق المصلحة العامة الوطنية وتطوير البلاد ، فدور النقابة في هذه المرحلة و تحديد نشاطها ونطاق عملها في تلك الفترة يبرز من خلال المواثيق والقوانين و كان نشاط النقابة يركز على النقاط التالية :

- تاطير العمال و تطوير الوعي السياسي و التكوين الإيديولوجي للعامل .

- رفع المستوى السياسي والثقافي للعامل .

-تحسين مؤهلاتهم التقنية والعملية.

- السهر والدفاع عن حقوق العمال ضد الاستغلال الرأسمالي .

و هذه هي أهم محاور النشاط ا لنقابي التي تدل على أن النقابة كانت مندمجة في المشرع الاجتماعي و لا تملك خطة عمل خاصة بها، بقي النشاط النقابي على حاله و هذا ما أكده الأمين العام للعمال الجزائريين في ذلك الوقت (1990) الطيب لخضر " إن النقابة تعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية للعمال وذلك في مواجهة الدولة و المؤسسات العمومية التي انحرفت عن الخط الاشتراكي [58]"1.

"مما جعل النقابة الجزائرية في هذه المرحلة غير مطلبية ، إنما منظمة تسييرية تابعة للدولة فهي امتازت بالطابع السياسي لأنها تعنى بالمطالب الاجتماعية المنبثقة من الحياة العملية و المعيشية للعمال وإنما عملت على تنفيذ البرامج السياسية و مساندتها . كما ميز الطابع الاحتكاري الذي جسده احتواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين جل العمال والطبقة الشغيلة في الجزائر في جميع القطاعات و الطابع البيروقراطي و ذلك يعود إلى كيفيات الانخراط و

1- بومقورة نعيم ،**الحركة النقابية في الجزائر و سياستها المطلبية (الأجر نموذجا)** ، مقال ، العدد الأول ، 2008 ، جامعة بجاية .الجزائر .ص ص 29-30.

الانتخاب وغيره" [59]1."لقد اندمجت النقابة في هذه المرحلة بشكل شبه كلي داخل أجهزة الدولة بعد أن تحولت إلى منظمة جماهيرية تابعة للحزب في مبادئه وأهدافه وطرق تسييره وتمويله ، فاندمجت قيادة النقابة داخل الهياكل الحزبية كالمكتب السياسي و اللجنة المركزية و أصبح تعيين قيادات الهياكل النقابية من احتكار الحزب الواحد الذي يعتمد على درجة ولاء الأشخاص وتم إبعاد كل العناصر النقابية ذات التمثيل بفعل السطوة المالية و التنظيمية والسياسية التي فرضتها القيادات الحزبية نتيجة سيطرتها الكلية على سير تنظيم المؤتمرات الوطنية والجهوية"2.

2- مرحلة التعددية : بعد التعديل الدستوري 1989 حدثت تغيرات جوهرية من جوانب الحياة خاصة منها السياسية و الانتقال من النظام الأحادي إلى نظام تعددي تولدت عنه التعددية النقابية والذي ينص على :

- ممارسة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن (المادة 31).
- الدفاع الفردي و الجماعي للحقوق الأساسية للإنسان (المادة 32).
- حرية التعبير وتشكيل الجمعيات .
- التعددية النقابية .
- ممارسة الأفراد في إطار القانون (المادة رقم 54).

"و قد تجسدت هذه المبادئ العامة بعدة قوانين تم إصدارها سنة 1990 ، حيث ألغيت جل النصوص المتعلقة بالنظام الاشتراكي. انطلاقا من هذا تم تشكيل عدة نقابات في إطار التعددية بلغ عددها 47 نقابة رسميا تهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها ، رغم أن التعددية النقابية منحت حق تشكيل نقابات أخرى إلا أن الاتحاد ظل يحتل مكانة مرموقة و ذلك من خلال المواقف المتعلقة بالدفاع عن الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و السياسة للطبقة العاملة كتدخله في ندوة الوفاق 1999، تدخله في تشكيل لجنة للدفاع عن الجمهورية 1991، هذا ما

1- بومقورة نعيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 30 . 31.
2- عبد الناصر جابي .**الجزائر من الحركات العمالية الى الحركات الاجتماعية** .المعهد الوطني للعمل . ص ص 90. 91.

أدى إلى تغيير توجهاته الذي أصبح يركز على المطالب السياسية و هذا ما جعله يدخل غمار العمل السياسي بدل العمل ألمطلبي "[60]**1**." كما نجد نقابة التربية ، الأطباء ، أساتذة تعليم العالي ، المهندسون ، الوظيف العمومي ،النقابة الإسلامية .فالموضوع الذي طغى على العمل النقابي هو موضوع تسريح العمال ، خاصة بعد اشتداد الأزمة و عدم الاستقرار السياسي الذي كان يتميز في هذه الفترة وما إلى إليه وضع العمال بعد توقف الاستثمارات و المشاكل الاجتماعية وما نتج من قانون الهيكلة المالية التي رفعت الدعم من المواد الاستهلاكية الضرورية و الخدمات الصحية مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية**"2**.

" فالنشاط ا لنقابي ابتدءا من سنة 1994 كان للمحافظة على العمل ، فالأجر كان مطلبا ثانويا نتيجة الظروف التي كانت تمر بها البلاد والتي تحاول فيه الانتقال من النظام الموجه المتميز بالخوصصة ، الأمر الذي أدى إلى حل وبيع العديد من المؤسسات هده التحولات جعلت النقابة شريكا اجتماعيا فاعلا خلال مساهمتها في اتخاذ القرارات المهمة ، وبرز هذا خاصة في الاتفاقيات الثلاثية والثنائية كما يبرز دور النقابة في موافقتها على جل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من اجل إعادة بعث الاقتصاد الوطني "[61]**3**.

"في المقابل ظهرت بعض النقابات كمنافس للاتحاد العام للعمال الجزائريين و التي يعد كمؤشر لرغبة العمال في تشكيل نقابة قوية وكذا تذمر العمال من الممارسات اللامسؤولة للنقابة في ظل نظام اقتصادي ريعي وسلطة سياسية استطاعت التحكم في الهيكل النقابي الوحيد للعمال.وسيطرة العمل السياسي النقابي جعل الفعل النقابي عرضة للاهتزازات الداخلية ، فظهرت النقابات المستقلة اختصرت في قطاع الصحة ، التعليم ، الإدارة بعيدا عن العمل الصناعي فنجد المجلس الأعلى للأساتذة التعليم الثانوي cnapest ، نقابة للأساتذة التعليم الثانوي snapast، النقابة الوطنية لعمال الإدارة العمومية snapap ، المجلس الأعلى لأساتذة التعليم العالي lnes ، نقابة الطيارين المدنيين الجزائريين spla**"4**[62] .

1- بومقورة نعيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 52- 32 .
2- موسى لحرش ، **النقابات العمالية (دراسة في تسيير الموارد البشرية).** منشورات وطنية . الجزائر .2008.ص 85.
3- بومقورة نعيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.
4- رايس رضا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 35-37 .

فالسياسة النقابية هي سياسة إصلاحية محصورة بين أسلوبين : المراقبة والتسيير فالمراقبة كانت في مراقبة الأوضاع وتسييرها ، فهي تعمل على حلين الأولى المحافظة على الحقوق المادية و المطالبة بها ، و الثاني يتمثل في التعامل مع النظام القائم كواقع موجود تسعى من جهة انتزاع حقوق بوسائل اقل حدة ، ومن جهة أخرى تعمل على المحافظة عليه واستمراره و يبقى المطلب العمالي المتمثل في الأجر مطلب مهما "**1**.

المبحث الثالث : التجربة النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين .

" ترجع فكرة إنشاء مركزية نقابية وطنية إلى السنوات الأولى التي أعقبت الأحداث الأليمة التي وقعت بالجزائر عام 1945 ، إذ شكل هذا الحدث الأليم منعرجا حاسما في التحول الذي طرا على أسلوب و طبيعة النضال الذي أنتجته الحركة الوطنية الجزائرية "**2**.وتبلورت أثناء المؤتمر التأسيسي لحركة الحركة الديمقراطية عام 1947 بتكوين لجنة مكلفة بالشؤون الاجتماعية والنقابية ، وقيام بهذا الحزب بتكوين خلايا داخل المصانع والو رشات ، نشطها نقابيون يلعبون أدوارا مهمة في تكوين الاتحاد العام للعمال الجزائريين عام 1956. حيث تكونت داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية مشروع تكوين مركزية نقابية ابتداء من سنة 1952 نشطها عيسات أيدير [63]"**3**.

يعرف الاتحاد العام المشار إليه باختزال "ا.ع.ع.ج". " هو منظمة نقابية مطلبيه حرة ، ومستقلة من كل وصايا حزبية و إدارية ، و أصحاب عمل و موحدة ، ديمقراطية بالنسبة لكافة العمال الجزائريين الذين يتقاضون أجرة و ما شابههما من نتاج عملهم اليدوي أو الفكري.ولا يستخدمون غيرهم من العمال لمصلحتهم والعمال المتقاعدين و طالبي الشغل والعمال المسرحين "**4**.

1- مرزوق عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص .37.

2- روني شافيير ، **الثورة الجزائرية** .مجلة العمل و الثورة الصادرة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، العدد 740. معهد درا رني - الجزائر ،1986 .ص 32.

3- مجلة المرشد ، **الحركة النقابية الجزائرية** ، العدد 2، المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية . محمد درا رني .1986.

4- مجلة الثورة والعمل ، **اللسان المركزي للاتحاد العام .ع.ج ، من تاريخ الحركة النقابية** ، دراسات و بحوث و شهادات تاريخية سنة 1989 ، العدد 349. ص 12.

1- التطور التاريخي للاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A

1- 1- أثناء الفترة الاستعمارية:

1-1-1 - تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A :

" كانت الفترة الممتدة ما بين الحربين الفترة الذهبية لتطور الحركة النقابية في الجزائر و ازدهارها ، حيث رافقت تشكيل الطبقة العاملة التي توسعت قاعدتها مع تطور العمل المأجور خاصة بعد الأربعينات ، وهي المرحلة التي بدا فيها التركيز على الاستثمار في قطاع الصناعة ، إلا أن التناقضات التي كانت قائمة بين العمال الجزائريين و الأوربيين المبنية على أساس عنصري تفجرت بشكل صاروخي في 08 ماي 1945 ، هذه الظروف التي حولت مجرى الصراع الاجتماعي من السعي إلى الأجور و تحسين المستوى المعيشي إلى الدفاع عن الوجود ، و هكذا تغير مضمون العمل النقابي في الجزائر و أصبح يشبه عمل الأحزاب السياسية ، لان العمل كان غير ممكن داخل الكنفدراليات العمالية الفرنسية ، فان النقابيين الجزائريين باشروا داخل الأحزاب السياسية الجزائرية في 24 فيفري 1924[64] "1.

" انشأ الاتحاد العام للعمال الجزائريين طبقا للقانون الفرنسي سنة 1901 التعلق بالجمعيات و الحريات النقابية و حماية القوى النقابية ، و مبادئ حق التنظيم الجماعي ، و في افريل 1956 تم الإعلان عن صدور العدد الأول من صحيفة العامل الجزائري التي تعتبر اللسان المركزي آنذاك للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، حيث ترأس المكتب الوطني في ذلك الوقت عيسات أدير "2.

" بعد مرور أكثر من سنة على انطلاق الحرب التحريرية التي قادتها جبهة التحرير الوطني

1- د. إدريس بولكعيبات. **الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين , إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي**. مجلة العلوم الإنسانية . العدد 12 .جامعة بنها محمد خيضر. بسكرة .نوفمبر2007. ص 151.

2- مجلة الثورة والعمل ، **اللسان المركزي للاتحاد العام .ع.ج ، من تاريخ الحركة النقابية** ، دراسات و بحوث و شهادات تاريخية سنة 1989 ، العدد 349. ص 138.

كان لهذا الاتحاد نفس أهداف جبهة التحرير الوطني ، باعتباره الأكثر تأثير داخل الأوساط العمالية ، حيث تمكن من جذب القسم الأكبر منهم ، فبعد شهر من إنشائه ضم 110 ألف منخرط موزعين على 72 فرعا نقابيا . ففي ضوء التطورات التاريخية للبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري تأخرت نشأة النقابات العمالية ، إذا ما قيست بمثيلاتها في أوروبا الغربية ، حيث لم تظهر أولى التنظيمات في الجزائر إلا في سنة 1876 ، حيث شكل عمال المعادن و الطباعة ، البحرية غرفتين بمدينة الجزائر ، و منذ ذلك بدا العمل النقابي في الاتساع ، حيث أشارت الإحصائيات نشريه مصالح العمل التي كانت تصدرها الحكومة العامة إلا انه سنة 1901 كانت توجد 101 نقابة منها 49 نقابة في مدينة الجزائر و 30 في وهران و 22 في قسنطينة ، ليقفز هذا الرقم سنة 1911 إلى 2041 نقابة منها 126 نقابة في الجزائر ، رغم ذلك العدد المتنامي إلا أن مشاركة العمال الجزائريين ظلت متواضعة و هذا راجع لسببين هما :

1- وجود قوانين تعسفية تمنعهم من تشكيل تنظيمات كيفما كان نوعها و هدفها .وضعف عدد العمال الذين يشتغلون في الصناعة لضعف الاستثمار متن جهة و سيطرة الأوروبيين لمختلف المهن من جهة أخرى حيث أن القوى العاملة الجزائرية كانت متمركزة في الريف [65]"**1**.

إلا أن الحرب العالمية الأولى تغير الوضع حيث ساهم عامل الهجرة نحو فرنسا في تكوين

طبقة عاملة جزائرية فعلية في الهجرة ولعدم وجود قوانين تمنعهم من الانضمام الى النقابات الفرنسية هذا ما ساعد على تبلور الوعي النقابي لديهم .

" إلا أن الاستعمار كان له بالمرصاد ، حيث حاول قمع الاتحاد مرارا منذ تأسيسه حيث تم توقيف 183 نقابي ، وتفجير مقره بالعاصمة بالقصبة و تعليق (جريدة العامل الجزائري توقيف

1- د. إدريس بولكعيبات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ص 150, 151, 152.

الأمانة العامة[66]"**1**." إلا أن محاولته باءت بالفشل و لم يتخلف الاتحاد العام للعمال الجزائريين من مسايرة الحركة الوطنية متكيفا مع أوامر جبهة التحرير الوطني وفقا للظروف الراهنة و انشات في كل ولاية نواتها النقابية مما سمح له بتنظيم و هيكلة العمال " **2**.

مع العلم أن كل الظروف الصعبة التي مر بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين جعلته يعمل في مرحلة الخفاء ، لينتقل مقره إلى تونس ، حيث لجا الاتحاد في هذه المرحلة إلى العمل السري في مارس 1957 ، في هذه المرحلة جاءت فكرة إنشاء الوداية العامة للعمال الجزائريين .

2- فكرة إنشاء الوداية العامة للعمال الجزائريين قبل 1957: اخذ العمال الجزائريين منذ الحرب العالمية الأولى في الانخراط داخل النقابات الفرنسية خاصة الكونفدرالية العامة للشغل (CAT) أين بدأت فرقة العمال الجزائرية في التموقع في مناصب المسؤولية النقابية كممثلين للمؤسسة و ترجع فكرة إنشاء الوداية آنذاك إلى عيسات ايدير في 21 1956 حيث صرح للجريدة الفرنسية " انه لا يمكن للنقابة المركزية (الاتحاد . ع .ع. ج) إنشاء نقابة في بلجيكا أو فرنسا في الوقت الذي نحاول فيه إيجاد اتفاق مع النقابات الفرنسية المتواجدة في الجزائر ، وهي التي يمكنها لفت الانتباه للمنظمات النقابية الفرنسية إلى المطامع الخاصة للعمال الجزائريين ، إلا أنها تأسست في 16 فبراير 1957 ، حيث عينت الفيدرالية أمينين عامين هما : صافي بوديسة وعمر بلوراني ، و هي كانت تهدف إلى تدعيم النشاط المسلح ، تكوين إطارات ، الإعلام والاتصال بالتنظيمات و الأوساط الفرنسية "**3**.

" فهي كانت تعمل جاهدة في تكوين العمال المهاجرين تكوينا نقابيا ، إضافة إلى جمع

1- - الزبير بولعناصر حاروش، **<u>الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية (2015/1999)</u>**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،فرع تنظيم سياسي و إداري .إشراف نوردين ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر .ص 54.

2- - مجلة الثورة و العمل، مرجع سبق ذكره ، ص 138.

3- نفس المرجع ، ص ص 171-172 .

الاشتراكات و الاتصال بالنقابات الفرنسية و العالمية لشرح القضية الجزائرية ، مع كل المضايقات التي يشنها الاستعمار الفرنسي على الاتحاد العام للعمال الجزائريين و الاعتقالات و المحاكمات العسكرية، حتى التصفية الجسدية التي لقاها الكثير من النقابيين ومنهم مؤسس الاتحاد عيسات أدير سنة 1958. لكن هذا لم يمنعه من أن يحرز الكثير من الانتصارات الداخلية و الخارجية ، حيث تمكن من أن يجمع شمل الجزائريين في الداخل وان ينخرط في الاتحادية الدولية للنقابات الحرة CISL في جويلية 1956. [67]"**1**.

وهكذا ارتبطت نشأة النقابة الجزائرية بالعمل السياسي في البداية وذل بالضغط على الاستعمال من خلال الإضرابات و غيرها والمطالبة بالاستقلال و الحرية ." كان الإعلان عن المؤتمر الأول للاتحاد العام للعمال الجزائريين و ذلك بعد توجيه نداءات إلى أهم المجموعات النقابية و الوطنية بالعاصمة (عمال السكك الحديدية ، البريد ، التعليم الكهرباء و الغاز و المستشفيات ، عمال الطراموای و عمال الموانئ) ، كان ذلك بعد الإعداد لاجتماع أو جمعية في 42 فيفري 1956 ، فكان تعيين عيسات أيدير كأمين عام هذا المولود الجديد (الاتحاد) و كان مقره ساحة لا فيجري بالقصبة "**2**.

إلى جانب عيسات أيدير نجد أهم الأعضاء الذين اسسو الاتحاد : بن عيسى عطا الله ، بورويبة حسين ، جرمان رابح ، علي يحي، كان يمثل هؤلاء الأعضاء السكرتارية الوطنية الأولى ، أما أعضاء المكتب التنفيذي هم : مازا محمد ، عمراني لخضر ، لمبني عمار ، حدادي مسعود ، عياش محمد ، حناشي معيوف ، بورويبة حسين ، قايد الطاهر ، بوجلال علي ، ربيع محمد ، وفلسيي محمد.

1- الزبير بولعناصر حاروش ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

2_ALGERIE Engagements soucieux et question nationale de la colonialisation à l'indépendance 1830-1962.**dictionnaire biographique au movement Maghreb**. Sous la direction de rêne galisse et edition barzath Alger .2007.p49

1-1-2- أهداف الاتحاد العام للعمال الجزائريين في مرحلة الاستعمار :

" ـ تدويل المشكلة النقابية .

ـ التجنيد الفعال لكل عمال من اجل تأييد قضية العمال الجزائريين المكافحين .

ـ ولتجسيد هذه الأهداف انضم الاتحاد إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة الذي وجد فيه منبرا لتبليغ صوته إلى الرأي العام العالمي ، و أسس له فروعا في تونس ، المغرب ، فرنسا و هذا ما مكنه بالقيام بنشاط كبير في المجال العربي و الدولي للتعريف بالقضية النقابية و بالأخص الحركة النقابية العمالية الجزائرية و مشكلة الحرب في الجزائر . و كسب تأييد عمال العالم لكفاح العمال الجزائريين ، حيث توجهت التحركات العالمية من تقديم المساعدات للاجئين الجزائريين في كل من تونس و المغرب و الحصول على منح دراسية ، وإرسال عدد كبير من العمال الجزائريين للتكوين و التخصص في مختلف المصانع الدولية فقد برهن الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن قوته وذلك حين نظم مسيرة او مظاهرة عام 1956 ضد المحتل الفرنسي في شوارع الجزائر [68]"1.

كما نظم في 1 ماي 1956 مسيرات احتفالية في شوارع العاصمة احتفالا بعيد العمال ، و في 15 أوت من نفس السنة شن الاتحاد إضرابا عاما يطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين النقابيين , فكان ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين في مرحلة الثورة يعتبر واحدا من روافدها التي خاضها بهدف تعبئة العمال لجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي و تجنيد لعمال العالم دعما للنضال الذي يخوضه العمال الجزائريين قصد تحقيق الحرية و التخلص من قيود الاستعمار ، كما استطاع أن يكسب تأييدا دوليا وعربيا .

1-2 خلال فترة الحزب الواحد 1962-1989.

" بعد الاستقلال ارتبطت النقابة العمالية الجزائرية ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين بين الحزب الواحد ، و نتيجة التناقضات التي عايشها الجزائريون في ذلك الوقت و خاصة

1- د. سعد توفيق عزيز، **تطور الحركة العمالية و النقابية في الجزائر بين (1830- 1962)**، مجلة التربية والتعليم ،المجلد 19 ، العدد 65، قسم التاريخ . جامعة الموصل . 2012. ص 166.

العمال المتمثلة في اليد العاملة المؤهلة أدى ذلك إلى عدم التحكم في التكنولوجيا المستخدمة ، و يد عاملة ذات أصول اجتماعية ريفية فلاحيه . فراحت معظمها إلى المدينة مما نتج عنه التخلي عن العمل الزراعي ، فهذه التناقضات أثرت على العمل النقابي ككل ، حيث أدت النقابة العمالية إلى الاندماج في المشروع الوطني الاجتماعي . في هذه المرحلة عملت الدولة كل ما بوسعها للسيطرة على النقابة ، بحجة المهام الوطنية المستعجلة الناتجة عن حرب التحرير الوطنية كبناء الاقتصاد الوطني ، و التكفل بالمشاكل الاجتماعية الخطيرة التي ورثتها البلاد كالأيتام و الأرامل ، أبناء الشهداء ، و معطوبي الحرب ...الخ . حيث استغلت الدولة الحزب قوتها و هيمنتها لإضعاف الأدوات المنادية باستقلالية العمل النقابي ." و ذلك في المؤتمر الأول سنة 1963 حيث اتهم الرئيس الجزائري في خطابه الذي ألقاه على المؤتمرين و بعض القيادات و الأفكار بالعمالجية التي تهدف إلى إيجاد مجموعات عمالية مدللة على حساب الأغلبية [69]" **1**.

" فكل الضغوطات التي كانت تتعرض لها القيادة النقابية (الاتحاد ع.ع.ج) من مراكز القرارالسياسي بهدف جعلها منظمة جماهيرية تابعة للحزب في مبادئها وطرق تسييرها و تمويلها أسهل من إدماجها داخل هياكل الحزب لذلك أصبح تعيين القيادات النقابية من اختصاص الحزب و هذا ما سهل من احتواء الحزب للنقابة ، وقد تجلى هذا الاحتواء في صدور ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في 17 نوفمبر 1971 ،هذا ما خلق نوع من الغموض في الصلاحيات الحقيقية للعمال وهل هو مجلس مشاركة أم مجلس نقابي خاصة وإنها أصبحت وسيلة في يد الإدارة، و بالتالي لم تحقق لا مهمة المشاركة ولا مهمة النقابة التي تتمثل في الدفاع عن مصالح و حقوق العمال [70]"**2**.

1- د. عبد الناصر جابي مرجع سبق ذكره ، ص 10.

2- أحمية سليمان ،**التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية.ط1، 1994, ص 236.

" لذلك عقد الاتحاد العام للعمال الجزائريين مؤتمره الأول سنة 1963 ، ليطرح فيه مشاكل ما بعد الحرب و نتيجة مختلف التناقضات ظهرت مشاكل التنظيم و التوجيه بين الاتحاد والحكومة ، فانصب الاهتمام في هذا المؤتمر على قضية التنظيم و القيادة ، حيث انقسمت الآراء بين المتشبثين بإشراف و توجيه الحزب (جبهة التحرير الوطني) ، و المعارضين لهذا الاتحاد [71]"**1**.

"في هذه الفترة لوحظ غياب عمل واضح للاتحاد ،أدى إلى عدم التحكم في الأوضاع و الأحداث ، لم يكن اهتمام بعمال الأرض ، و هي نقطة ضعف الاتحاد العام للعمال الجزائريين استغلتها الحكومة ، كي تبعد مسؤولي ؤ ء الاتحاد عن النشاط النقابي . حيث أحضرت فلاحين و اختارت منهم قيادات للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، حيث أن الحكومة في ذلك الوقت كانت تنظر لقيادات الاتحاد أنها معارضة لمبادئ الثورة و أنها ترغب في العمل منعزلة عن الدولة للتعبير عن استقلاليتها "**2**. و الاتحاد في هذه الفترة هو عبارة عن عبارة عن منشاة نقابية لها أمانة وطنية تشارك في الحفلات الوطنية ، وتستقبل الوفود الأجنبية ، وتضمن إحياء الذكريات الوطنية و الدولية ، أما الحركة النقابية ضمنه كانت منعدمة تماما.

" فالتوجه الجديد الاقتصادي الذي اتبعته الجزائر بعد الاستقلال فرض عليها خلق نقابة تعبوية مهمتها الأساسية تعبئة العمال من اجل إنجاح المشروع الاشتراكي ، و ذلك من خلال تكوين العمال نقابيا و سياسيا. و هذا كان مقصودا من الدولة حتى تحتفظ بالمهام الإستراتيجية لنفسها دون إشراك فعلي لممثلي الاتحاد في اتخاذ القرارات الحاسمة، ثم أصبحت وظيفة الاتحاد العام للعمال الجزائريين هي التنفيذ و تطبيق القرارات ، إذ يتلقى الأوامر و التوجيهات من الحزب المسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية ، حيث أهمل مصالح العمال و أصبح يقوم

1- الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، **عدد خاص** , 1978، ص 15.

2- شطيبي حنان ،مرجع سبق ذكره ، ص 42.

بحملات واسعة لصالح مشاريع السلطة كالثورة الزراعية الاشتراكية مقابل استفادة النقابيين من بعض الامتيازات داخل المصنع "[72]" **1**.

- التسيير الاشتراكي للمؤسسات :" شرع في تطبيقه عام 1971 بعد صدور ميثاق التسيير الاشتراكي 16 نوفمبر 1971 . لتجسيد الاختيار الاشتراكي الذي ظل يراهن من اجله العمال و الدولة معا ، فكان يهدف لجعل العامل مسير و منتج في ان واحد, و هكذا يمكن الجمع بين السلطة و العمال في اتجاه واحد لتحقيق تنمية شاملة لذلك اعتبرت تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات الفرصة التي علق عليها العمال الكثير من الآمال لتحسين ظروفهم المعيشية إلا أن هذه التجربة تعرضت لإعادة الهيكلة في فترة الثمانينات أي فشلت لسببين : أولهما أن علاقات المؤسسات الاشتراكية بالهيئات الوطنية من خلال ما أقرته هيكلة و تنظيم المؤسسات ، ثانيهما يتمثل في مكانة النقابة ضمن هذا الشكل من التنظيم لاسيما بعدما اعتبر العامل مسير و منتج في آن واحد "**2**.

1-3 - في ظل التعددية 1989- 2016:

إن تراكم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري بوجه عام " كالانخفاض السريع لأسعار المحروقات إلى أدنى مستوياته ، و أصبح النقد الاجتماعي عاجزا عن تلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة بسبب النمو الديمغرافي من جهة ،و عجز الآلة الإنتاجية من جهة أخرى عن استقبال يد عاملة جديدة و بعدها تسريح العمال ،و التأخر المفرط في دفع الأجور كل ذلك أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة خاصة وان معظمهم شباب ، مع بروز أزمة سكن ، وظهور تيارين الأول إسلامي ينادي بإقامة دولة إسلامية و الثاني ينادي بالاعتراف بالأمازيغية ، بالإضافة إلى المطالبة بالتعريف و الحق المشاركة السياسية

1- الطاهر بلعيور ، **الاضطرابات العمالية في الجزائر** ، رؤية سوسيولوجية .مجلة الواحات للبحوث و الدراسات . العدد16. قسم علم الاجتماع ، جامعة جيجل ، 2012، ص 173.

2- شطيبي حنان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 43،44.

و تقاسم السلطة أو السخط على النخبة الحاكمة ، أضف إلى فساد الجهاز الإداري ، و انعدام المراقبة مما أدى إلى الإضرابات العمالية للاحتجاج على سوء التسيير و المطالبة بزيادة الراتب و التي انتهت بصدامات مع الأمن [73]" **1.**.

فتراكم كل هذه المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري بوجه عام أدى إلى انفجار عنيف في أكتوبر 1988 ، و الذي أصبح يعرف كنقطة تحول على المستوى السياسي والاقتصادي و القانوني ، رغم أن تفسيرات حدوثها تعددت فهناك من أرجعها إلى أزمة النظام السياسي ، و صراع المؤسسات ، و هناك البعض الأخر من ربطها بالحركة العمالية التي كانت أسبابها اقتصادية ، اجتماعية تمثلت فيس ظروف العمل و الممارسات الغير الشرعية و صعوبة ممارسة العمل النقابي و السلوك الغير المقبول من قبل المسيرين اتجاه العمال ، فكانت من نتائج أحداث أكتوبر دستور 23 فيفري 1989 الذي اعترف بالتعددية السياسية والنقابية ، وهذا ما سمح للاتحاد العام للعمال الجزائريين الابتعاد الجزئي والحزب ، وأعلن عن ذلك من خلال المؤتمر الثاني للاتحاد العام للعمال الجزائريين في جوان 1990 " هذا الدستور التي كانت محاوره تنص على التخلي عن الخيار الاشتراكي و الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية ، و الاعتراف بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ، احترام الحقوق الأساسية للإنسان حرياته ، مع ضمان الملكية الخاصة ، إنشاء مجلس دستوري لضمان الرقابة الدستورية على القوانين [74]"**2**.

إلا أن هذا الدستور لم يمنع من القادة النقابيين من الانتماء السياسي حيث احتفظوا بحضورهم داخل جبهة التحرير الوطني. إن استقلال الاتحاد عن الدولة نظريا نتج عنه محاولة تغيير أدواره التقليدية من خلال إضفاء نوع من الديمقراطية داخل الهياكل النقابية القاعدية دون أن تمر هرم السلطة النقابية التي مازالت تحتكر القوة والنفوذ ، رغم ذلك فقد حاول الاتحاد التخلي عن الخطاب التعبوي الذي كان سائدا ، و انتقاله إلى محاولة بناء

1- Lakhdar kaidi l u.g.t.a ,**Histoire du movement syndical Algerian** , U .G.T.A document public la federation nationale des travailleurs retraités ,sans date , P07 .

2- الزبير بولعناصر حاروش ، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

استراتيجيات مطلبيه متخذا من الإضرابات العامة طريقا لذلك و تبني الممارسات المعارضة لبعض السياسات التي تنتهجها الحكومة .

1- 3-1-أزمة التحول وتوقيف المسار الانتخابي :

" إن استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد تحت ضغط المؤسسة العسكرية و ما ترتب عنه من

توقيف الانتخابات التشريعية قبل إجراء دورها الثاني ، تركت فراغا دستوريا لم تشهده الجزائر من قبل ، و هو تزامن مع استقالة الشاذلي بن جديد مع حل المجلس الشعبي طبقا للمادة 120 من دستور 1989 التي تحدد صلاحيات الرئيس ، وعقب استقالته في 11 جانفي 1991 اجتمع المجلس الأعلى للأمن في اليوم الموالي ليبث استحالة المسار الانتخابي الذي يعتبر كقرار خطير ، و لان هذا الأخير لا ينعقد إلا بقرار من رئيس الجمهورية إلا انه قدم استقالته و لان تشكيلة المجلس الأعلى ناقصة نظرا لعدم وجود المجلس الشعبي الوطني بعد حله ، الذي تكمن مهمته في إعطاء الاستشارة لرئيس الجمهورية ، هذا ما عبد الطريق أمام المجلس الأعلى بان يضطلع إلى مهمة رئاسة الدولة ، الذي يتكون من خمسة اعضاء و على رأسهم محمد بوضياف ، الذي تم إحضاره من المنفى (المملكة المغربية) ، الذي عين على رئاسة الدولة ، و رئيس المجلس الأعلى للدولة ، لكن سرعان ما تم اغتياله قبل أن يكمل 8 أشهر في الحكم بالضبط 29 جوان 1992 ، ليترأس بعده المجلس الأعلى علي كافي ، وفي عهد الرئيس أوقفت العملية الديمقراطية من أساسها ، و على إثرها عرفت الجزائر تصعيدا خطيرا بعد إيقاف المسار الانتخابي في جانفي 1992 ، أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية التي انعكست على استقرار البلاد لاحقا . إلا أن الدولة عبرت عن نيتها إلى العودة إلى المسار الانتخابي ، و في إطار لحل الأزمة جرت انتخابات رئاسية كما كان مقررا لها في 1 نوفمبر 1995، التي أسفرت على فوز الرئيس اليمين زروال بالأغلبية هذا الأخير الذي قام بمبادرات الحوار الوطني ، حيث استقبل ممثلي الأحزاب و الشخصيات الوطنية وتوجهت في الأخير إلى إجراء ندوة الوفاق الوطني و الاتفاق على الوفاق الوطني يومي 14- 15 ديسمبر 1996. وترتيب أجواء تعديل الدستور و إجراء انتخابات تشريعية محلية في السداسي الأول والثاني من سنة 1997 ، فقامت رئاسة الجمهورية يوم 11 ماي 1997 من توزيع نص مذكرة صممتها رؤية شاملة للإصلاحات

الواجب إدخالها على مؤسسات الدولة ، و على قوانين التعددية على قادة الأحزاب و المنظمات و الشخصيات الذين شاركوا في المشاورات الثنائية 1996. فتنبهت قوى المجتمع المدني بما فيها النقابات العمالية إلى ما ترمي إليه المذكرة من فجوى التعديلات فكانت معارضة كونها تصدر حقوق المواطنين [75]"1.

كما أن الباب السادس للمذكرة يشير إلى أحقية وزارة الداخلية ممثلة بولاتها في تسخير العمال للقيام بنشاطهم المعتاد في حالة إضراب غير مرخص به أو شرعي ، ويشمل هذا التسخير المؤسسات العمومية أو الخاصة للحصول على تقديم خدمات ذات المنفعة العامة .

بالنظر إلى الرسوم الرئاسي الصادر في غياب السلطة التشريعية المنتخبة يمنحها صورة من الصلاحيات الواسعة التي منحت لوزارة الداخلية و المؤسسات التابعة لها كالأجهزة الأمنية والإدارية في التصرف في حياة الناس و المؤسسات ، وتقيد من الحريات كالوضع تحت الإقامة الجبرية ، والتوقيف داخل المعسكرات الأمنية و التعرض للتفتيش ليلا ونهارا و التشغيل للعمال دون الاهتمام الكافي بمنح المواطنين في حق الطعن والتوجه للقضاء .

بعد استقالة الرئيس اليمين زروال فتح المجال أمام عدد كبير من الشخصيات السياسية أسفرت النتائج الرئاسية التي أجريت 15 افريل 1999 عن فوز عبد العزيز بوتفليقة. "وفي هذه الفترة برزت ظاهرة الإرهاب ، و ظهور مختلف الانتفاضات كمنطقة القبائل 18 افريل 2001 اثرى مقتل شاب على يد جندي من الدرك الوطني ، مما أشعل فتيل النار في هذه المنطقة مسفرة عن عمليات شغب وتخريب و لإنهاء العنف وافقت الحكومة الاعتراف باللغة الامازيغية كلغة وطنية أعطتها وضعها قانونيا بإعلان الرئيس يوم 12 مارس 2002 و إعلان البرلمان تعديلات دستورية تخص هذا الشأن يوم 8 افريل 2002 .

جرت انتخابات لسنة 2004 أسفرت مرة أخرى فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يوم 8 افريل 2004، اصدر الرئيس بعدها قرارا يقضي بإعادة تشكيل الحكومة و تولي رئاستها عبد العزيز بالخادم خلفا لأحمد أيحيى في 24 افريل 2004 ، وأعلن الرئيس عن الحكومة الجديدة و هو

1- الزبير بولعناصرحاروش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص.ص..ص. ص 71.72.73.74.75 .

بصدد إعداد دستور جديد يصلح لمرحلة ما بعد الأزمة الجزائرية ، عن طريق فتح المجال إمام الرئيس للبقاء لفترة رئاسية ثالثة ، وهو الأمر الذي لم يمنحه له الدستور بوضعه السابق و لم يعدل إلا في نوفمبر 2008 هذا الدستور الذي استحدث منصب وزير أول يعوض منصب رئيس الحكومة ، لتجرى الانتخابات الرئاسية في9 افريل 2009 ليفوز مرة ثالثة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مرة ثالثة . لتأتي بعد هذه النتائج جملة من الالتزامات التي سبقت الوعود باتجاه نحو المشاريع المستقبلية التي فتحها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، و أولى هذه الخطوات الاهتمام والتكفل بانشغالات المواطن و إعطاء دفع لعجلة التنمية في البلاد و التي تتعلق بشكل خاص برفع الحد الأدنى للأجر المضمون لصالح الطبقة الشغيلة لضمان مستوى معيشي مقبول لهذه الفئة و هو القرار الذي ستقوده الحكومة الجديدة تفاصيله في ثلاثية مع الشريك الاجتماعي الممثل في الاتحاد العام للعمال الجزائريين و البترونا والحكومة ، إضافة إلى رفع المنحة الجامعية بنسبة 50 ÷ و تخصيص راتب شبه شهري لطلبة الدكتورة ، إضافة إلى التعديلات إلي رفعها في عهدتيه الأولى والثانية التي ألزم نفسه بأعمالها و هي ملف المصالحة الوطنية ، إذ يراهن على عهدة السلم و الاستقرار و الطي النهائي للمأساة الوطني. التي تعرضت الجزائر لها خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي إلى فتنة دموية كادت تهدم أركان الدولة أو كيان لمجتمع الجزائري ومكاسبه ، كما أفرزت ظاهرة الإرهاب عقب توقيف المسار الانتخابي سنة 1991 ، فسادا وتخريبا تكبد على إثرها الشعب الجزائري خسائر جسيمة في الأرواح أسفرت عن مقتل 200 ألف شخص و أزيد من 7000 ألف مفقود ، وكان عبد الحق بن حمودة من ابرز ضحاياه . كمل لم تسلم من هذه الظاهرة العديد من المؤسسات الاقتصادية و لحق بها من نهب و تخريب وحرق ، فكل هذه الظروف السوسيو اقتصادية زادت من متاعب العمال حيث أصبحوا يواجهون على جهتين ، الأولى تراجع الدولة عن اهتماماتها للمسالة الاجتماعية ، للعمال ، ومن جهة أخرى التجند لحماية مؤسساتهم الاقتصادية من الإرهاب . حيث سبقت سياسة المصالحة الوطنية مجموعة من الخطوات استهدفت النزاع بالجزائر بطرق سلمية تمثلت في الحوار الوطني 1992 ، إلى غاية 1995 ، وقانون الرحمة 1995 خلال عهدة اليمين زروال كم عمد الرئيس إلى سياسة حيث استطاع أن يجري الحوار مع بعض الجمعيات المصرة على تحقيق الوفاق المدني إذ استدعى الهيئة الانتخابية لاستفتاء 16 سبتمبر 1999 حول قانون

الوئام المدني و حصل على تزكية بنسبة 98÷ وقد تعهد من خلاله القضاء على ظاهرة العنف و توطيد الوحدة الوطنية ، وإعادة السلم و الوئام المدني و فتح الحوار السياسي من اجل تحقيقهما كما وجهت إجراءات العفو الشامل ضمن سياسة الوئام المدني لصالح الأشخاص الذين سبق لهم الانتماء الى منظمات قررت بصفة إرادية فردية إنهاء أعمال العنف و كانت نتائج هذه السياسة معتبرة حيث شهدت نزول أزيد من 22000شخص من الجبال [76]"**1**.

1-3-2- موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين :

المحور السياسي : منح حق التعددية وتشكيل نقابات مختلفة لم يمنع الاتحاد من احتلال مكانة مرموقة ، و ذلك باتخاذه عدة مواقف متعلقة بالعمال و حتى حياة العمال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . " شارك الاتحاد في كل مبادرات تعزيز النظام الجمهوري ، أبدى الاتحاد العام للعمال الجزائريين تأييده لبرامج ثلاث حكومات متتالية كما أن الإستراتيجية المتبعة أعطت له مكانة اقتصادية واجتماعية و سياسية من خلال تدعيمه للسياسة الأمنية ، على اثر توقيف المسار الانتخابي سنة 1991. و تشكيل اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر بعد إضراب 12 و13 مارس 1991 ، وبالضبط في شهر مارس و جانفي 1992 برئاسة الأمين العام للاتحاد السيد عبد الحق بن حمودة.كذلك دعم الاستقرار في البلاد من خلال المساهمة في إنشاء عقد وطني مع الأحزاب السياسيين و النقابيين للتجمع في إطار لجنة سميت (اللجنة الوطني من اجل الإنعاش الوطني) ، ودعم ممثلي السلطة في ترشحهم للرئاسيات في عهد التعددية ، وظهر ذلك من خلال الاهتمام الكبير للقيادة النقابية للاتحاد بإقامة حلف اجتماعي خلال 1992- 1993 تمثل في تدعيم النقابة لبرنامج الحكومة مقابل أن تعمل هذه الأخيرة على تفادي الإجراءات التي تهدد مناصب الشغل و القدرة الشرائية "**2**.

" فتدخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين في ندوة الوفاق الوطني سنة 1994، كما تدخل قبلا سنة 1991 في تشكيل لجنة للدفاع عن رئيس الجمهورية ، هذا ما أدى إلى تغيير توجهاته حيث أصبح يركز على المطالب السياسية ، وبالتالي دخل نشاطه خمار العمل السياسي عوض العمل

1- الزبير بولعناصر حاروش , مرجع سبق ذكره ص ص 78 إلى 92.

2- نفس المرجع ، ص 95.

المطلبي ، هذا لم يمنعه من الطالبة ببعض الحقوق التي تتعلق بالمطالب المهنية الاجتماعية للعمال مثل الأجور، الحوافز ، النزاعات في العمل ، الجانب الصحي ، ولكن طغى على العمل النقابي كيفية ضمان منصب عمل و النزاعات العمالية ، وقد تأكدت الخطوط العريضة لتوجهات و سياسات الاتحاد العام للعمال الجزائريين في التقرير الأدبي الذي نتج عن المؤتمر العاشر من 18 أكتوبر 2008 ، و الذي تضمن تقييم نشاط العمال ابتداء من 1990"[77]**1**.

"كما أكد الاتحاد على الخيار ألتعددي الديمقراطي للمشاركة السياسية للمواطن و انهزام دعاة المقاطعة ، كما ثمن من المجهودات التي قام بها في المجال السياسي بدءا بقانون المصالحة الوطنية ثم تلاه الوئام المدني إلى العفو الشامل الذي سعى جاهدا من اجل تحقيق السلم والاستقرار ، كما حارب بشدة ظاهرة الإرهاب التي مست الإرهاب في فترة التسعينات كونها تستهدف كيان البلاد و تهدد استقراره مما جعله يساند الدولة في محاربة و القضاء على هذه الظاهرة و مساندته مؤخرا للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ضد الهجمات الإعلامية الفرنسية قصد ضرب استقرار البلاد و تحطيم الرموز الوطنية و يظهر ذلك جليا خاصة بعد الخطاب الذي ألقاه الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي السعيد اثري ندوة صحفية من خلال قناة دزاير نيوز . كما أن الاتحاد لا يزال يعتمد النظرة التوحيدية و المساواتية للمجتمع ومؤسسات وقد اتخذ من سياسة الحوار والتشاور و الشراكة سبيلا لتلبية المطالب العمالية ".**2**"وكذا ندوة الوفاق أيام 14- 15 سبتمبر 1996 ، أين أبدى الأمين العام للمركزية النقابية تحالفه المعلن مع السلطة لما صرح أن العمال مستعدين لوضع كامل طاقتهم لخدمة المصالح الحيوية للوطن وإعادة بناء الجمهورية ، كما أن الحركة النقابية ارتبطت تاريخيا بالحركة الوطنية أن النضال النقابي نشا على أساس مشروع نوفمبر ، وبرز هذا الحلف علانية عندما رفع الاتحاد شعار (البلاد قبل الاتحاد) "**3**." فنظرا للأدوار السياسية التي يقوم بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين داخل اللعبة السياسية الوطنية بكل ثناياها ، لادوار مازال النضال

1- الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، **التقرير الأدبي للمؤتمر العاشر** 20- 19- 18 أكتوبر 2000.

2- Amar benamrouch.**etat conflicts sociaux movement syndical en Algérie(1962-1995)** .revue maghreb.n148.la documentation français(Paris .avril-juin1995.p54.

3- عجة جيلالي ، **الوفير في قانون العمل و الحماية الاجتماعية (النظرية العامة للقانون في الجزائر)**. دار الخلدونية للنشر والتوزيع .2005.ص 283.

السياسي بحاجة إليها جراء استفحال أزماته المتعددة مما يجعله يرفض وجود منافسين آخرين"[78]**1**.كما كان الاتحاد سباقا إلى رد ضد الأصوات المشككة في امن الجزائر و أوضح في بيان له "أن كل الادعاءات لن تؤثر على امن واستقرار البلاد ، فالجزائر على مر الزمان أثبتت قوة مؤسساتها الجمهورية و أنها لعبت دورا حيويا في المنطقة لتحقيق الاستقرار ، حيث أشاد سيدي السعيد بالقوة الداخلية للجزائر بفضل قيادة الرئيس عبد العزيز بوتقليقة و قوة الجيش الشعبي و مختلف الأجهزة الأمنية للبلاد ، كما أشاد البيان على دور الجزائر في محاربة التطرف و العنف لأكثر من عشرة أعوام ، وأكد أنها ملتزمة بالعملية الديمقراطية لضمان الاستقرار و السير العادي لمؤسساتها و تحضير اقتصادها و تنميتها المستدامة و التقدم الاجتماعي "**2** ."كما عبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن سخطه تحت قيادة الأمين العام عبد الحميد سيدي السعيد عن سخطه من نشر الوزير الأول مانويل فالنس صور تظهر رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، والإدانة بشدة بالتلاعب الكاذب الموجه عن قصد ضد مؤسسة الجمهورية بعد نشره صور للرئيس على حسابه الخاص على تويتر بعد زيارته ، وانتقد الاتحاد ذلك في بيان مشترك مع منتدى رؤساء المؤسسات افسيو حيث ذكر أن الجزائر تعرضت لهجمة شرسة قبيل اجتماع اللجنة المشتركة العليا الجزائرية الفرنسية سنة 2016 ، حيث ندد الاتحاد و الافسيو مشيرين إلى انه لا يمكن الصمت ضد هذه الهجمة و العنف للبلاد ، ورفض كل أنواع الحملات التي تحمل طابعا استعماريا "**3**. "كما ندد بالتصريحات الغير اللائقة و غير الو الغير المقبولة للرئيس الفرنسي نيكول ساركوزي بشان الجزائر من خلال بيان أخر للاتحاد و اعتبرتها غير معقولة ومرفوضة من النقابيين والعمال الجزائريين كونها تدخل في شؤون الجزائر و كونها تعيدنا للفترة الاستعمارية[79]"**4**.

1– عبد الناصر جابي ، **الدولة والنخب (دراسات في النخب والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية)**. منشورات الشهاب . الجزائر.2008.ص 101.

2- موقع انترنيت ، الاتحاد **.ع.ع.ج يرد على أمر التشكيك في امن الجزائر** ،الأربعاء 21-12-2016. www .arabstoday.net

3- **الشروق اليومي 15 -04 - 2016. العدد 7649**.

4- موقع انترنت **(الاتحاد يندد بتصريحات نيكولا ساركوزي ضد الجزائر)** . 23- 05 - 2015 .com. الأسبوع .www.

.

المحور الاقتصادي :

فأمام الأوضاع الاقتصادية المزرية التي سادت البلاد فترة التسعينات ، وإمام العجز من سديد أقساط الديون و فوائدها السنوية لجأت الدولة إلى :

"ا- إعادة الجدولة : فقد كان موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين واضحا مبدئيا رافضا لكل سياسة أو تحول نحو إعادة الجدولة ، لكن ما بيده حيلة أمام الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد ، لذلك لبد من المركزية أن تقوم بضبط إستراتيجية بديلة لمواجهة الآثار التي نستنتج من إعادة الجدولة بانتهاج خطتين :

- الحيلولة دون تمكين النقد الدولي من إحكام قبضته على مقدورات الشعب بضبط خطة نضالية تهدف إلى مقاومة شروط المؤسسات المالية الدولية بغية الوصول إلى إسقاط اتفاق (الافامي) ، الذي يعد وجها من وجوه الهيمنة الجديدة ، مما يمكن الجزائريين من FMI االستعادة حريتها الكاملة .

- الدخول في مفاوضات متعددة الأشكال مع الحكومة بغية تخفيف الآثار السلبية لإعادة الجدولة و يكون ذلك من خلال العمل في الإسراع في عملية التطهير المالي لكافة المؤسسات و ربطها باختيار المسير وفق معايير الكفاءة والمردودة ، وتنشيط مجلس المحاسبة ومتابعة كل المسيرين في الإفلاس لمؤسساتهم ، إلى جانب ذلك المحافظة على المؤسسات الاقتصادية و العمومية من خلال وضع سياسة فعالة التي تتضمن استقرارالعمل في المناطق النائية و الجنوبية و هذه من بين أهم الأعمال التي أحيلت إلى الحكومة في أكتوبر 1990[80]"**1**.

ب - الخوصصة : تفطنت النقابة مبكرا لهذا الموضوع ، حيث اعتبرت إعادة الهيكلة الصناعية تعني الخوصصة ، غير أن الاتحاد حيال هذه الرسالة و إن كان لا يستبعد إمكانية الاستفادة من الخبرة التكنولوجية العالمية للرفع من الطاقات الإنتاجية للعامل و الوحدات الإنتاجية ، فانه

1- الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،**القوانين و اللوائح ،** مرجع سبق ذكره ، ص ص 118.119

يطرح مشاركة العمال الطاقات الإنتاجية برأسمال المؤسسات كبديل لفكرة لتي يروج لها بعض الأقطاب الليبرالية و الداعية لبيع المؤسسات العمومية للخواص .

" إن الاتحاد لطالما رفض دوما بدون تردد التلاعب بمؤسسات القطاع العمومي ، وبمصير العمال يدعو بقوة إلى التعجيل بإلغاء صناديق المساهمة بإصدار قوانين بديلة تقضي بإعادة تجميع المؤسسات المنبثقة عن المؤسسة الأم باعتبار أن صناديق المساهمة ساهمت بإلحاق الضرر بالمؤسسات العمومية ، التي أدت إلى الإفلاس و العجز المالي للمؤسسات وتفاقم المديونية الخارجية ، و العجز عن تسديدها ، وهذا ما جعل صندوق النقد الدولي يفرض على الجزائر التزامات و شروط أحدثت تغييرا عميقا في عالم الشغل ، كل ذلك ادى إلى أزمة البطالة و الآفات الاجتماعية ، الأجور المنخفضة الغير الموازية لسعر البضائع في السوق ، والتسيير البعيد كل البعد عن البعد ألمطلبي من حيث تمثيل العمال وحماية مصالحهم و الدفاع عن حقوقهم [81]" **1**.لذلك "يدعو الاتحاد العام للعمال الجزائريين لتعويض العمال في سياق التطهير المالي للمؤسسات فإجراءات الخوصصة التي شرع فيها للدخول في النظام الليبرالي من بابه الواسع والتي توجهت بغرض قانون الشراكة لفائدة القطاع الخاص من رأسمال المؤسسات العمومية مرفوض مبدئيا من حيث تجاهله للعمال مقصى من الرأي و الشورى"**2**. فكانوا " ضد سياسة الخوصصة وتسريح العمال ، مما أخاف الدولة برمتها ، و لما أصبحت الإضرابات وطنية ، و تشمل جميع فروع النشاط ، هذا ما اجبر الدولة إلى إقامة عقد اجتماعي خلال السنوات 1992 - 1995 و يتلخص محتواه عن التخلي النقابة عن الإضراب مقابل تخلي الدولة و التراجع عن الخوصصة [82]"**3**.

1- عيوش حورية ، **إستراتيجية الممارسة النقابية في مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية (دراسة منوغرافية لنقابة الطيارين المدنيين الجزائريين** . رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع ، تخصص تنظيم وعمل ، إشراف الدكتورة كلودين شوليه ، 2005- 2006.

2-الاتحاد ع. ع. ج ، **القانون الأساسي والنظام الداخلي ، المطبعة الديوان ، ساحة اول ماي ، الجزائر الوسطى، 2005** ، ، ص 116.

3- عنصرعياشي ،**سوسيولوجية الديمقراطية في الجزائر**. مركز البحوث العربية، ط1. 1999 ،ص 11.

و في تصريح له للامين العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي السعيد" أن حماية الإنتاج لوطني و القدرة الشرائية تعد من الأولويات بالنسبة للاتحاد من خلال مداخلة في اليوم الثلث للجامعة الصيفية لحزب العمال لصيف 2014 و التحدي الوطني للجزائر يكمن في وضع مقاييس وطنية بالنسبة للمنتوج الجزائري و تلقين المواطنين مفهوم "استهلاك المنتوج الوطني بهدف دفع التنمية للإنتاج المحلي "**1**.

ج ـ العقد الوطني الاقتصادي و الاجتماعي :

1 ـ تعريفه : " هو اتفاق ثلاثي بين الحومة والنقابة و البترونا (منظمات أرباب العمل) يحدد بدق الميادين الأساسية لسياسة الحماية الاجتماعية ، و حماية القدرة الشرائية و الأجور وسياسة التشغيل و قانون العمل ، ويتم التوصل إليه من خلال التفاوض الثلاثي بين الأطراف الثلاثة ، يعتمد على الحوار الاجتماعي كآلية لمواجهة الأزمات التي قد تضطر لإيجاد الحلول المشتركة في إطار الموازنة بين المتطلبات الاقتصادية و التطلعات الاجتماعية ، وهو جاء لتلبية طلب ملح من المجتمع ، هذا العقد الذي سمح بتثمين أفضل النتائج للبرنامج الخماسي للاستثمارات التي اقرها رئيس الجمهورية في الفترة بين 2005- 2009 "**2**[83].حيث تم أخذه بعين الاعتبار في إطار برنامج الحكومة المصادق عليه من قبل البرلمان يوم 22 ماي 2004.

فهو يعتمد على تحليل عميق للماضي الوطني في مجال سير التنمية و على تحديد لرهانات الحاضر ، كما يساهم في الحد من التوترات و تشجيع الشراكة ، كما يدعم الحوار من خلال مأسسة الأطر و الآليات المناسبة للتشاور و تبادل الرأي بين الشركاء الاجتماعيين ، كما يقوم على أساس مبدأ جمع الأطراف من اجل إبرام تحالفات شراكة إستراتيجية من اجل تحقيق التنمية .

1- موقع انترنيت ،(**حماية الإنتاج و القدرة الشرائية للمواطن أولويات الاتحاد ع.ع.ج**).21- 07 -2015.

WWW. 3MAAL.COM

2- د. منير صوالحية ، **الانتماء النقابي و الإضرابات في الجزائر (دراسة ميدانية للنقابات المستقلة في قطاع التربية) .** مجلة العلوم الإنسانية و المجتمع ، جامعة تبسة . العدد 10 . الجزائر .جوان .2004.

2 ـ أسسه :

"ـ تنمية بلادنا لا تقتصر فقط على المجال الاقتصادي ، بل أنها تشكل كلا متكاملا تندرج ضمنه كافة الأوجه الأخرى للحياة اليومية و التي بدونها يكون كل عمل تنموي مسالة عدم الفعالية و الفشل ، لذلك فان مرور اقتصاد قادر على التنافس و بقاء مجتمع مزدهر يعتبران من التحديات الكبرى التي تستدعي مساهمة الأمة بأكملها.

ـ العقد الاقتصادي و الاجتماعي ليس اتفاق محصورا في نظرة ضيقة تقتصر على الاستجابة لتطلعات الشركات من عمال و مستخدمين ، بل انه التزم بتعبئة الطاقات الوطنية خدمة للتنمية و العدالة الاجتماعية بل انه التزم بالتجنيد من اجل الجزائر .

ـ العمال هم المحور الأساسي والمركزي في كل سياسة تنموية فهم بالضرورة شريك لا يمكن الاستغناء عنهم في أي عمل تعبوي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي .

ـ النمو و خلق مناصب عمل لائقة ، وإنماء المداخيل و توزيعها هي أساس من صميم مهام المؤسسة الاقتصادية ، باعتبار المؤسسة هي المصدر الأساسي هي المصدر الأساسي للثروة، ولا يمكن لأية مؤسسة تنموية أن تكون مجدية ما لم تجعل ترقية المؤسسة الإنتاجية في صدارة أولويتها .

ـ إن المؤسسات الاقتصادية باعتبارها المحرك الأساسي بالنسبة للتعبئة الوطنية لخدمة التنمية و لإرساء المحيط المناسب لازدهار الاقتصاد الوطني هي بالضرورة محور أساسي في العقد .

ـ إن الخيار الذي يجعل من القطاع الخاص فاعلا أساسيا في التنمية الاقتصادية هو خياراستراتيجي سيتم تدعيمه طوال السنوات المقبلة . فهو مدعو إلى إجراء إصلاحات بداخله من خلال إعادة هيكلته و تغيير تصرفاته لكي يصبح حقا القوة الدافعة للاقتصاد الوطني[84]"**1**.

1ـ الاتحاد ع.ع.ج **العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي** الذي صودق عليه في ثلاثية 30سبتمبر ـ 1 أكتوبر 2006.

3 ـ أهدافه :

إرساء مناخ اجتماعي يسوده الهدوء و الاستقرار تسعى أطراف العقد الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

" ـ تأكيد النتائج الاقتصادية و الاجتماعية المسجلة خلال السنوات السبع الأخيرة قصد الوصول في أفق سنة2010 إلى وضع البلاد في طور التنمية المستديمة .

ـ مواصلة تنفيذ سياسة الاستثمار المكثفة المشجعة للخدمات المرافقة للاقتصاد (كالهياكل القاعدية ، وتوسيع شبكة الكهرباء والاتصال و النقل في إطار البرنامج الخماسي 2005-2009.

ـ تحضير شروط الانتقال إلى مرحلة ما بعد البترول ، من خلال تقليص تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات ، و العمل على رفع حجم موارد الصادرات وتنويعها .

ـ العمل على ترقية فلاحة عصرية بالاستخدام العقلاني للمساحات الزراعية و الموارد المائية ، وتوسيع المساحات الزراعية ، إدخال التقنيات الحديثة .

ـ تكثيف الإنتاجية لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية ، من خلال تحسين المر دودية ، والعمل على عصرنة وفاعلية المؤسسة من خلال تثمين الموارد المادية و البشرية .

ـ مواصلة الحفاظ و العمل على رفع نسبة النمو الاقتصادي و ذلك بإعادة تفعيل جميع القطاعات ، و تعبئة المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين إلى جانب الشركاء في الخارج .

ـ مواصلة تكثيف محاربة الاقتصاد الموازي .وإصلاح هيئات و أدوات الرقابة ومحاربة أشكال الفساد المضرة للاقتصاد الوطني .تحسين القدرة الشرائية الذي يبقى مرتبطا وثيقا بإنتاج الثروة[85]" **1**. أما مساهمة الاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال هذا العقد تكمن فيما يلي :

" ـ التجند للمساهمة في إرساء مناخ مناسب للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و المشاركة في

1ـ الاتحاد ع. ع. ج **عقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي** ، مرجع سبق ذكره ،ص ص15.16.17.

شرح التوجهات المتعلقة بالتنمية المستديمة ، بالحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد.

ـ دعم كل عمل يصب في خانة احترام القانون و الصرامة في تطبيقه .

ـ تحسيس العمال على احترام واجباتهم في أماكن العمل و المساهمة في ترقية العمل كقيمة

حضارية .و المساهمة في إنجاح البرنامج الوطني للتنمية من خلال دعم الإصلاحات الاقتصادية الموضوعة و ترقية التشغيل ، وتعبئة العمال من اجل تحسين إنتاجية العمل و نوعية الإنتاج الوطني .

ـ الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي كعامل ضروري لإنجاح أية سياسة تنموية و ذلك

باللجوء إلى الحوار و التشاور قصد الوقاية من النزاعات الاجتماعية و تسويتها و اللجوء

إلى الوساطة و التحكيم وفق تشريع العمل الساري المفعول "**1** .

بلغ عدد اللقاءات الثنائية التي شاركت فيها المركزية النقابية إلى غاية 2016 إلى 14 ثنائية 16 ثلاثية تناولت العديد من القضايا الهامة في حياة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية أثمرت العديد من الاتفاقيات الهامة ، " كان لها انعكاسات ايجابية على الطبقة العاملة ، أهمها رفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون ، إصلاح نظام التعويضات ، مراجعة بعض قوانين العمل ، بناء صندوق البطالة والتقاعد المسبق ، مراجعة نظام التقاعد في بعض المهن و القطاعات ، إصلاح نظام العقار الصناعي ، تحضير ووضع قانون الوظيفة العامة.تثبيت اطر التشاور الحوار الاجتماعي بين الشركات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القطاعي والوطني[86]"**2.**

1- الاتحاد ع. ع. ج **عقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،** مرجع سبق ذكره ، ص 20.
2- أحمية سليمان، **التحديات التي تواجه المنظمات النقابية (التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري).**ديوان المطبوعات الجامعية .الجزء2 . ط2. الجزائر .2002. ص 3.

أما بالنسبة لأهم اللقاءات الثنائية القائمة بين الحكومة و الاتحاد العام للعمال الجزائريين تتلخص فيما يلي :

"- الثنائية الأولى بين حكومة حمروش و الاتحاد ع. ع. ج. في 23- 25 أكتوبر1990.

- الثنائية الثانية بين حكومة حمروش و الاتحاد ع.ع.ج في 11 افريل 1991.

الثنائية الثالثة بين حكومة غزالي و الاتحاد ع.ع. ج في 15 سبتمبر 1991.

- الثنائية الرابعة بين حكومة غزالي والاتحاد ع. ع. ج في 6- 7 جانفي 1992.

- الثنائية الخامسة بين حكومة رضا مالك و الاتحاد ع. ع. ج في 5-17 جانفي1994.

- الثنائية السادسة بين حكومة سيفي و الاتحاد ع.ع.ج في 25-26-29جوان 1995.

- الثنائية السابعة بين حكومة اويحي و الاتحاد ع.ع.ج 26-27 مارس 1998.

- الثنائية الثامنة بين حكومة أويحي و الاتحاد ع.ع.ج 27 -28سبتمبر1998.

- ا لثنائية التاسعة بين حكومة بن فليس و الاتحاد ع.ع.ج 13 أكتوبر 2001.

- الثنائية العاشرة بين حكومة بن فليس و الاتحاد ع.ع.ج 8-9 سبتمبر2002.

- الثنائية الحادي عشرة بين حكومة اويحي والاتحاد.ع.ج 4 - 5سبتمبر 2003.

- الثنائية الثانية عشرة بين حكومة اويحي و الاتحاد ع. ع. ج 14 أكتوبر 2004.

- الثنائية الثالثة عشرة بين حكومة بالخادم و الاتحاد ع.ع.ج 3 جويلية 2006.

- الثنائية الرابعة عشرة بين حكومة بالخادم و الاتحاد ع.ع.ج 3 سبتمبر 2007 [87]"**1** .

أما فيما يخص اللقاءات الثلاثية التي تجمع بين الحكومة و الاتحاد العام للعمال الجزائريين و المتعاملين الاقتصاديين فيتمثل فيما يلي :

" - الثلاثية الأولى مع حكومة غزالي 18 - 19 - 22 نوفمبر 1991.

- الثلاثية الثانية مع حكومة سيفي في 28 - 29 أكتوبر 1994.

- الثلاثية الثالثة مع حكومة سيفي في 17 افريل 1995.

1- union générale des travailleurs Algerians , secretariat général **.point traités par les différentes tripartite et bipartite**. P4.

ـ الثلاثية الرابعة مع حكومة سيفي في 3 ماي 1995

ـ الثلاثية الخامسة مع حكومة اويحي في 11 - 12 افريل 1996.

ـ الثلاثية السادسة مع حكومة اويحي في 29 - 30 أوت 1996.

ـ الثلاثية السابعة مع حكومة اويحي في 24- 25 افريل 1997.

ـ الثلاثية الثامنة مع حكومة اويحي في 29 - 30 جوان 1998.

ـ الثلاثية التاسعة مع حكومة بن فليس 23 ـ 24 نوفمبر 2000.

ـ الثلاثية العاشرة مع حكومة اويحي في 9- 10 أكتوبر 2003.

ـ الثلاثية الحادية عشرة مع حكومة اويحي في 3 ـ 4 مارس 2005.

ـ الثلاثية الثانية عشرة مع حكومة بالخادم في اكتوبر2006.

ـ الثلاثية الثالثة عشرة مع حكومة اويحي في 2 ـ 3 ديسمبر 2009.

ـ الثلاثية الرابعة عشرة مع حكومة اويحي في 30 - 29 سبتمبر 2011 "**1**"[88].

ـ الثلاثية الخامسة عشرة في 04 جانفي 2015 مع حكومة سلال " حيث حددوا خلال هذه الثلاثية إن التجارة الخارجية تحتاج تطهير و إلى عقلنه الواردات ، مضيف إلى حماية الاقتصاد الوطني و تطهير التجارة الخارجية ستزعج اللوبيات القوية في هذا البلد ، حيث كان الاتحاد إلى جانب الحكومة ووزير الفلاحة والتنمية الريفية عبد القادر قاضي في لقاء مع الأمين العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي السعيد وممثلي أرباب العمل تحت شعار رمضان 2015 لنستهلك جزائري من اجل ترقية المنتوج الوطني و خلق فرص شغل جديدة[89]"**2**".

ـ الثلاثية السادسة عشرة 5 جوان 2016 : "كان افتتاح الثلاثية من نصيب الوزير الأول عبد المالك سلال و الذي أعطى انطباعا إن البلاد تعيش حالة حرب فهو أنبا العمال بسوء ما هو قادم نظرا للأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد من تدهور كبير للأسعار النفط خلال السنتين الأخيرتين ، في المقابل طمئن الوزير منظمات أرباب العمل بتسهيل استثمار ومحاربة كل أنواع

1- الاتحاد ع . ع. ج ، **مذكرة حول العمل النقابي في الجزائر** ، الأمانة العامة ، افريل 2013.دون ص.

2 ـ جريدة المجاهد 21 ماي 2015 . موقع انترنيت www.mincommerce.gov.dz

البيروقراطية التي تعيق العقار الصناعي ، في حين اكتفت الباترونا بالحرص على الدفاع عن مصالحها و التي أصرت على الحصول على تخفيضات جبائية على رؤوس الأموال المعاد استثمارها , في حين اكتفى الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين سيدي السعيد بالتنبيه إلى مستقبل القطاع الصناعي و تأهيل المؤسسات ، فيما تغيبت عن هذه الثلاثية انشغالات الفئات المسحوقة من العمال و كان القرار الأول من الثلاثية هو إلغاء التقاعد المسبق والنسبي و تثبيت الست القانونية للإحالة على المعاش الستين حتى وان كان العامل قضى أزيد من 32 سنة خدمة ، تميزت هذه الثلاثية بغياب تمثيل العمال بالشكل المطلوب وهذا ما أكده رؤوف ملال القيادي في الكنفدرالية للعمال لجريدة الشروق لتعليقه أن لقاء هذه الثلاثية أعطى الأولوية لأرباب العمل وفضلهم عن العمال، والحكومة اختارت تبني الاتجاه البرغماتي وللأسف كان العامل الموظف أخر اهتماماتها حيث فضلت الاستماع لرب العمل على حساب الموظف العامل ،فهي لم تستدعي حتى ممثليه الفعليين للاجتماع فقراراته كانت سلبية للعمال كما صرح عن إن إلغاء التقاعد النسبي ظلم برفعه إلى الستين يعد استغلال للعامل وامتصاص لقدرته ، فهو لا يخدم إلا رب العمل الذي يبحث إلا عن مصلحته فما جاء به علي حداد باطل ونحن كنقابات نرفضه ، فاجتماع هذه الثلاثية خلف حالة غضب لدى مختلف الفئات العمالية[90]"**1** .

المحور الاجتماعي و الثقافي :

تجربة الاتحاد ع. ع. ج تثبت الطابع الإلزامي الذي يحمي العمال وتحفزهم و تطمئنهم بما يعطي معنى لجهودهم و حماسهم للنهوض بالاقتصاد الوطني وحتى تكون الحماسة الاجتماعية مفهومة ، بجب لا تكون تلبي الحاجيات الأساسية فحسب ، بل تكون تعبيرا صادقا عن المساواة في الحقوق و الواجبات و تحسين الظروف الاجتماعية المعيشية التي يناضل الاتحاد من اجلها و العمل على محاربة الرشوة و التوزيع العادل للثمار التنموية تلكم هي السياسة التي يناضل الاتحاد ع. ع. ج من اجلها .

" ففي مرحلة التسعينات و أمام الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد ، وما نتج عنها من ديون ، لجأت إلى إعادة الجدولة ، مع العلم أن الاتحاد رفض هذا الاتجاه لكن ما بيده حيلة امام

1- الشروق اليومي ،إعداد محمد مسلم .إيمان كيموش عبد الحميد عثماني **.(ماذا قدمت الثلاثية للجزائريين).**العدد 19774. 08/06/2016.

الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد ، لذلك كان لبد من المركزية بان تقوم بضبط استراتيجية بديلة لمواجهة الآثار التي ستنجم من إعادة الجدولة بانتهاج خطتين :

1- الحيلولة دون إمكان النقد الدولي ما إحكام قبضته على مقدورات الشعب ، بضبط خطة نضالية تهدف إلى إسقاط اتفاق الافامي الذي يعد وجها من وجوه الهيمنة الجديدة .

2- الدخول في مفاوضات متعددة الأشكال بغية تخفيف الآثار السلبية لإعادة الجدولة.

فالاتحاد من خلال انجازاته تمكن من افتكاك منحة البطالة و التقاعد المسبق قد حقق تقدما يفوق بكثير صندوق النقد الدولي :

ا- التشغيل :" أصبح التشغيل اليوم بمثابة التحدي الرئيسي للاتحاد الواجب رفعه لكونه يهم العامل ، فالاتحاد بكل جدارة استطاع ان يساهم بدرجة عالية و فعالة في ضبط سياسة جديدة في هذا الميدان ، وكذا تحديد برنامج ملموس لذلك يولي الاتحاد اهتماما للجانب الاقتصادي على ضرورة إعادة المخططات للنهوض بالمؤسسات الذي يعد عنصرا أساسيا لصيانة التشغيل و إحداثه ، كما ألح على أهمية الاعتناء بالاستثمارات التي تثمن القدرة الشرائية المتوفرة ، لذلك طالب بعقد ندوة صحفية حول التشغيل يشارك فيها جميع القطاعات و الأطراف المعنية .

ب - القدرة الشرائية :الدخل المتوفر لدى العائلات سجل انخفاضا منذ 1989 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ، حيث زادت نسبة التضخم سنة 1991 ، و بقيت على هذه الوتيرة إلى غاية 1994 ، لذلك يرى الاتحاد ع. ع. ج أن القدرة الشرائية لذوي الأجور ازدادت تدهورا بفعل ارتفاع الأسعار الأمر الذي الحق بالسلوك الاستهلاكي للعمال وعائلاتهم ، رغم الدعم المباشر من خلال المنح و المعاشات التي يمنحها الضمان الاجتماعي إلا أنها لم تكسر النزعة المعبر عنها عن تفاقم ظروف المعيشة و على ضوء هذه الاعتبارات يلح الاتحاد على استعداده بفتح مناقشات حول سياسة الأجور مع الأطراف الاجتماعية ، حيث قدم الاتحاد صيغة (السلم المتحرك للأجور) وذلك لمواجهة المعطيات الاقتصادية ، وعليه فهو يقترح أن تكون هذه المسالة محل تشاور معمق يهدف إلى تعديل القوانين الاجتماعية السارية المفعول ، كما يرفض الاتحاد القائل بان ميكانيرمات السوق أمر محتم و مقدر لذالك

فهو يقترح إنشاء مرصد لدى المعهد الوطني للعمل يتولى المهام التالية : ـ الاتصال الوثيق مع المتعاملين الاجتماعيين .

ـ مراجعة التشغيل .

ـ متابعة تطور الأسعار.

ـ تسيير ميزانية عائلية نموذجية .

ـ المطالبة برفع الحد الأدنى للأجور إلى 1500 دج[91]" **1** .

" من جهتها أشادت الحكومة بدور الاتحاد على الساحة الوطنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي و التشغيل من خلال مجموعة من القرارات اتخذها مجلس الوزراء الذي ترأسه الرئيس بوتفليقة و عربت المركزية النقابية في بيان مجلس الوزراء مشيدة بثقة بوتفليقة في الإطارات المسيرة وتمسكها للحكمة الجيدة و القدرة الشرائية للعمال وأكد الاتحاد الواعي برهانات التنمية والتقدم ، فهو دائما يقدم اقتراحات بناءة في إطار التنمية الوطنية الشاملة و مساهمة قوية و فعالة للكفاءات الوطنية و الاستغلال الأمثل لهذه القدرات ، واعتبره الاتحاد كدليل ثقة لرئيس دولة و اعتبر الاتحاد هذا النوع من التشجيع و تحسين للمناخ العمل يعد كتحفيز لدفع المؤسسة للعمل نحو تحريك التنويع الاقتصادي ، وفي هذا الإطار نوهت المركزية النقابية بالإجراءات التي اتخذت من اجل امتصاص الاقتصاد الموازي ، حيث شكر الاتحاد الرئيس على اتخاذ قرار تسديد ابتدءا من شهر أوت 2016 ، الزيادات في الأجور بأثر رجعي من جانفي 2015 المنبثق عن تحديد الأجر الوطني المضمون ، كما نوه على اهتمامه على راحة المتقاعدين و العمال والعاملات" [92] **2** .

"ج ـ الضمان الاجتماعي :تعد منظومة الضمان الاجتماعي مطلبا مهما من مطالب الاتحادع . ع . ج فهي تعبير عن التضامن الجماعي للعمال المعرضين بفعل التقلبات الاقتصادية والاجتماعية ، الأمراض والحوادث و ما ينجر منها من أضرار جسدية ، تقليص أو فقدان

1- الاتحاد ع . ع . ج ، **القوانين و اللوائح** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 128 الى 188.
2- موقع انترنت ، الخبر اون لاين /و/ج . 24- 07- 2015 WWW.ELKHABAR.COM

موردهم ، تفاقم أعبائهم العائلية فهذا المحور كان محل تشاور بين الاتحاد و الحكومة و في هذا الإطار يقترح الاتحاد :

ـ تكفل الدولة بالاختلال المالي طيلة الفترة الانتقالية إلى اقتصاد السوق .

ـ إقامة صندوق خاص بالعمال الغير الإجراء باستثناء الفلاحة.

ـ تعويض الممتلكات التي أصبحت نهائيا للدولة .

ـ إضفاء طابع تعاقدي بين الضمان الاجتماعي و المنظومة الصحية .

أما في المحور الثقافي فقد أولى الاتحاد ع .ع .ج أهمية بالغة للتكوين النقابي و التثقيف العمالي انطلاقا من الأهمية البالغة التي يكتسيها التكوين النقابي باعتباره وسيلة فعالة تمكن المناضلين من أدوات معرفية لمواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ، خصوصا في ظل التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع ، وهذا ما أكد عليه الاتحاد ع .ع. ج من خلال مؤتمره التاسع ، إذ تضع المنظمة التكوين ضمن أولويتها على أساس اعداد برنامج يعطي أهمية اللازمة للتكوين و التثقيف العمالي من خلال إعادة الاعتبار لمعاهد التكوين النقابي وتنشيطها ، وإعداد خطة لتكوين و تثقيف العمال طبقا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات المستقبلية[93]"**1**.و لذلك لبد من :

1- مراكز التكوين الجهوية : من خلال تطوير أنشطة و توسيع مجال التكوين لاستقبال المتكونين للقطاعات و المؤسسات الجهوية .

2- معهد درارني : "انشأ بموجب قرار ولائي في الجريدة الرسمية رقم 49 المؤرخ في 16 جانفي 1967 ، حيث كان عبارة عن مدرسة سنة 1966 ، وبناءا على هذا القرار تحول إلى المعهد الوطني للدراسات و البحوث النقابية ، وتمت تسميته على اسم الشهيد " محمد درارني " كان مقره ببوزريعة بالجزائر العاصمة ، ليتحول مقره نهاية 2002 إلى منطقة ألعاشور بالعاصمة ، حيث يتولى المعهد مهمة القيام بالتكوين النقابي و نشر الثقافة النقابية من خلال المهام الأساسية المسندة إليه :

1- الاتحاد ع . ع . ج ، **القوانين واللوائح** . مرجع سبق ذكره . ص ص ص.105.107.108

1- ترجمة سياسة الاتحاد من خلال العمل على تأهيل مناضلي الاتحاد لمسايرة التطورات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية التي تعرفها الجزائر .

3- العمل على إصدار بعض الوثائق و المنشورات و المؤلفات.

4- متابعة و مبادرات التكوين على المستويات القاعدية للمنظمة .

5 - اقتراح و متابعة عمليات التكوين بالخارج للإطارات النقابية .

6- متابعة المكونين وتكوينهم لكيفية استخدامهم في التكوين على المستويات الجهورية . .العمل على جعل هذا المعهد للتكوين معهدا عاليا للتكوين النقابي ، كما يخصص لتكوين المكونين بالدرجة الأولى من خلال الاستفادة بالخبرات الوطنية و توسيع التعاون على المستوى الدولي و العربي "1[94].

3 - "على المستوى القطاعي : كما يتوجب على الهيئات النقابية على مستوى القطاعات و المؤسسات النضال من اجل تطبيق مبدأ حق تكوين النقابيين وفق ما تنص عليه تشريعات العمل

4 - الإعلام و الصحافة : لقد المنظمة النقابية . منذ مؤتمرها الثامن ضمن أولويتها مكانة بارزة للعمل الإعلامي خصوصا في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد و ما رافقها من تحول في طبيعة المسار الديمقراطي من خلال التعددية الحزبية والنقابية و الإعلامية ، و نظرا للدور الذي قام به الاتحاد ع. ع . ج على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الدور المتميز الذي اضطلع به خلال المحطات السياسية ولهامة التي عرفها المجتمع ، إلا أن التوترات السياسية و الصراعات الحزبية و التي امتدت إلى الفضاءات الإعلامية راح يفسرها كل حسب مواقفه ، يفسر مواقف المنظمة النقابية حسب أطروحاته و لمواجهة ذلك بذلت المنظمة جهودا معتبرة من اجل العودة الطبيعية للسان المركزي للاتحاد - الثورة والعمل - من اجل إسماع صوت المنظمة و تفسير مواقف الاتحاد أمام محاولات التضليل الإعلامي و ذلك من خلال :

1- موقع انترنت ، WWW.INERS.UGTA.ORG

ـ أولا ـ الثورة والعمل : الوصول إلى آليات تمويل الجريدة ب :ويكون ذلك بالاشتراك الإجباري لكل المسؤولين النقابيين على مستوى الهيئات النقابية من الفرع النقابي الى القيادة المركزية .و التفكير في إحداث طابع خاص لدعم الجريدة سنويا تحدد قيمته القيادةل المنبثقة من المؤتمر ، و التوزيع العادي للجريدة مثل العناوين الصحفية ، و دعوة الهيئات النقابية على مستوى القطاعات و المؤسسات بحثهم على الاشتراك بالجريدة و تكثيف عمليات الإشهار بها .

ـ ثانيا المطبعة : و ذلك لأهمية التي تكتسيها عملية الحصول علة مطبعة للاتحاد سوآءا للأعمال المتعلقة بالمنظمة أو الطابع التجاري في مجال النشر ، دعا الاتحاد من خلال مؤتمراته بضرورة مواصلة الجهود من اجل تمكين المطبعة .

ـ ثالثا البعد الإعلامي : وذلك بالعمل على عودة البرنامج الإذاعي و التلفزيوني الخص بعالم الشغل و العمال وتكثيف التعاون في مجال الإعلام و النشر مع المنظمات النقابية والعربية الدولية [95]"**1**.

المحور الخارجي :

فقد شهدت الفترة الممتدة من المؤتمر الثامن إلى ألان إشعاعا نقابيا للاتحاد للعلاقات الدولية و يتجلى ذلك من خلال المشاركة الفعالة على المستوى المنظمات النقابية القطرية و ا لجهوية ، والقارية و الدولية التي عبرت هذه المواقف بحق في تطلعات العمال بالرقي والتقدم إلى جانب القضايا العادلة و الوقوف ضد كل أشكال الهيمنة ، فقد تمثل هذا الدور في اعطاء حركية و فعالية سوآءا على المستوى المغربي أو العربي أو الدولي .

" ا ـ على المستوى ألمغاربي : كان دور الاتحاد ع. ع. ج على مستوى الاتحاد المغاربي لعمال المغرب العربي يهدف إلى إعطاء أولوية أو ديناميكية اكبر للدفاع عن مصالح عمال المغرب العربي المادية والمعنوية ، كما أكد على ضرورة تشكيل اتحادات مهنية لعمال المغرب العربي ، فقد شارك في تأسيس اتحادات مشتركة بين نقابات المغرب العربي تهدف إلى التعاون في

1- الاتحاد ع . ع . ج ، **القوانين واللوائح**. مرجع سبق ذكره . ص ص 108.122.127.128.

مختلف المجالات ، كما كانت مبادرات على مستوى القاعدي لنقابات التعليم العالي ، حيث أجريت الندوة العلمية التي احتضنتها مدينة الرباط المغربية في جوان 2010.

بإعلان ميلاد نقابات التعليم العالي والبحث العلمي لدول المغرب العربي ، هذا التكتل النقابي الجديد سيكون إطارا تشاوريا تنسيقيا بين التنظيمات المغاربية في مجالات التعليم العالي و البحث العلمي . كما تم تأسيس تنسيقيات قطاعية في نفس الشهور الستة الأولى في اطار اتحاد نقابات عمال المغرب العربي ، في اجتماع جرت أطواره في تونس و سيتم تطوير هذه التنسيقيات التي تتوزع مقراتها على بلدان الجزائر ، تونس ، المغرب في اتحاديات غي غضون سنة 2012 ، حيث تم الاتفاق على الموعد لعقد مؤتمراتها التأسيسية، وذلك قصد نقل التجارب والخبرات بين دول الاتحاد[96]" **1** .

كان الاتحاد العام للعمال الجزائريين مساندا للقضايا العادلة عبرى العالم وبالدفاع عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، " فاختار الاتحاد الاحتفال بعيد العمال 1ماي2016 بعيدا عن أصوار المركزية النقابية ، متضامنا مع الشعب الصحراوي تحت شعار "التضامن مع الشعب الصحراوي " تحت قيادة الأمين العام عبد المجيد سيدي السعيد و الوزير الأول الصحراوي عبد القادر طالب عمر و كذا وفدين من البلدين في قافلة منطلقة من ميناء وهران متجهة الى مخيمات اللاجئين الصحراويين بتيندوف وهذا ما يبين تآزر و تضامن الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالقضية الصحراوية ، كانت القافلة تضم مؤسسات وطنية عمومية وخاصة تشمل أساسا على مواد غذائية و أدوية وافرشه ، خصص لذلك 25 شاحنة مقطورة و أربع مركبات فضلا عن سيارة إسعاف موجهة للجراحة الأولية[97]"**2.**

" ب ـ على المستوى العربي :كان للاتحاد دور متميز على مستوى الحركة النقابية العربية في إطار العمل من اجل الدفاع عن الحريات و الحقوق النقابية في الوطن العربي و تدعيم العلاقات الثنائية و المساهمة في تفعيل دور الاتحاد الدولي لنقابات عمال العرب حتى يتبؤو

1- الزبير بولعناصرحاروش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 163. 162.

2- جريدة الشروق اليومي ،**(بوتفليقة المرحلة الانتقالية تقتضي مزيدا من التعبئة والتشاور).** 01- 05 -2016.العدد 1139.ص9.

المكانة اللائقة على المستوى القاري و الدولي و حتى يكون معبرا عن صوت الطبقة العاملة و مصالح الأمة العربية في ظل التغيرات الدولية المتسارعة.

ج - على المستوى الدولي :عمد الاتحاد من الاستفادة من خبرات المؤسسات الدولية و من بينها (فريد ريش أيار) الألمانية من خلال وجود برنامج وطني لمدة ثلاث سنوات على مستوى هذه المؤسسة إضافة إلى المركز الأمريكي الدولي للتضامن ، والاتحاد الأوروبي والكنفيدرالية العامة للشغل بفرنسا بالإضافة إلى عضويتها في منظمة العمل الدولية ، فهو يؤكد على العمل في إطار الحركة النقابية من اجل تفعيل دور منظمة العمل الدولية لفائدة العمال العرب كما يؤكد على ضرورة أن تكون منظمة العمل الدولية منبرا حقيقيا للدفاع عن حقوق العمال و الحريات و الحقوق النقابية [98]"**1**.

2- أهداف الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A:

يستمد الاتحاد العام للعمال الجزائريين قوته من وحدة وتنظيم العمال ، ومن منخر طيه من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954 ،يحدد البيان التاريخي للأمانة العامة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين الصادر عن الأمانة التنفيذية بالجزائر يوم 24 فيفري 1965 أهداف الاتحاد العام للعمال الجزائريين في :

1-" الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال والفئات المشار إليها في المادة الأول (1) من هذا القانون (المادة الأولى هي تعريفه)، والسهر على تحسين ظروف عملهم و معيشتهم و التصدي ضد محاولات التعسف و الاستغلال.

2- تنسيق العمل النقابي من اجل ضمان الدفاع على مصالح العمال باستعمال الوسائل القانونية.و حماية مناصب العمل و الدفاع عنها ،و تحسين القدرة الشرائية و السهر على التوزيع العادل للدخل الوطني .

4- الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية للعمال و السعي الدائم من اجل توفير المزيد منها .

1- الاتحاد ع . ع. ج **، القوانين واللوائح**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 131. 139.

5- تعزيز الوعي النقابي وترقية الثقافة العمالية .

6- تطوير وتوجيه وتحسين و مراقبة الخدمات الاجتماعية لفائدة العمال والمتقاعدين وذويه، وضبط نمط تسييرها و استخدام جميع الأنشطة التي تستهدف تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة العمال ، لاسيما فيما يخص التعاضديات و تفعيل دورها لتصبح صورة مكملة للتعاضد الاجتماعي و فضاء لتبادل الخبرات .

7- تكريس علاقات الأخوة ، و تثمين الروابط و مختلف أشكال التعاون مع المنظمات الدولية المماثلة بغية تبادل الخبرات .

8- الالتزام بإحضار المنظمات و الهيئات الدولية المماثلة بكل مماس بالتشريع الدولي للعمل أو أي انتهاك للحقوق و الحريات النقابية .

9- ربط الصلة بعمالنا في المهجر ، وتقوية التعاون و التضامن بينهم و بين إخوانهم على ارض الوطن .

10- تطوير و توسيع النشاط الإعلامي النقابي ، و استعمال الوسائل السمعية و البصرية و إصدار النشريات و الجرائد، والمساهمة في الشركات ذات أسهم .

11- ترقية حق التفاوض ، الاتفاقيات الجماعية ، الحق في الممارسة النقابية و الحق في العمل من اجل المحافظة على المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية .

12- المساهمة في الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية لرد الاعتبار للعمل و الخدمة العمومية ، و أولوية في توفير مناصب الشغل التي تسمح للنمو والمساهمة في التطورلهادف إلى ترقية التماسك الاجتماعي [99]."**1**.

3- هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريينU.G.T.A:

" لكي يحقق الاتحاد العام للعمال الجزائريين أهدافه ، وينفذ برامجه فلابد من هياكل وأجهزة هياكل و أجهزة على مختلف المستويات تبعا للتقسيم الإداري و المهني ويمكن وضع جميع الهياكل في ثلاث اطر**2** "هي :

1-الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،**القانون الأساسي و النظام الداخلي** ، المطبعة الديوان ,ساحة أول ماي ، الجزائر الوسطى 2005.(المواد 1-9). ص ص3- 5-7- 8.

2 - نفس المرجع ، المواد من 27- 55. ص ص 16-21.

" اولا الإطار القاعدي : يضم الفرع النقابي .

- الفرع النقابي : هو الخلية القاعدية أو الأساسية للاتحاد العام للعمال الجزائريين ويشكل حلقة وصل بين الهيكل العمودي ، و الهيكل الأفقي و يضم جميع العمال المنخرطين على مستوى الوحدة أو الورشة ، و هو المثل الوحيد لهم ، و للفرع النقابي الذي يؤسس من طرف الاتحاد البلدي أو الاتحاد الإقليمي أجهزة داخلية ثلاث هي :

ا : الجمعية العامة : وتضم جميع المنخرطين في الاتحاد العام للعمال الجزائريين على مستوى الوحدة أو مكان العمال ، وهي هيئة المداولات للمجلس النقابي ، تجمع كل ستة أشهر في دورة عادية باستدعاء من مجلسها.

ب :المجلس النقابي : و ينبثق من الجمعية العامة عن طريق الانتخابات و يتراوح عدد أعضائها من 3 إلى 25 عضوا تبعا لعدد العمال .

ج: المكتب النقابي : ينبثق المكتب النقابي من بين أعضائه وهو مكتب يتراوح عدد أعضائه من 3 إلى 5 أعضاء تبعا لعدد المنخرطين وهو الجهاز التنفيذي و التطبيقي للمجلس.

ثانيا الإطار الأوسط: ويضم عدد الهياكل الأفقية والعمودية ، وهي تتولى الاتصالات بين القاعدة النقابية و قيمتها عن طريق السلم التصاعدي و التنازلي .

ا- الهياكل الأفقية :المؤطرة للعمال المنخرطين في الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، و المتواجدة على مستوى إقليم جغرافي معين بغض النظر عن النشاط المهني و يتكون الهيكل الأفقي من :

الاتحاد المحلي : و هو الهيكل القاعدي للهيكل الأفقي ويضم مجموع الفروع النقابية في الإقليم الجغرافي للبلدية ، بغض النظر عن نوعية النشاط المهني .

الاتحاد ألولائي : يضم جميع الاتحادات المحلية المتواجدة في الإقليم الجغرافي للولاية .

ب- الهياكل العمودية : ويقصد به التنظيم النقابي للعمال ذوي النشاط المهني الواحد على المستوى الوطني دون أية تفرقة في الجنس ، الرتبة ، أو الاختصاص و تضم : نقابة المؤسسة نقابة الفرع ، أو قطاع النشاط ، النقابة الوطنية ، الاتحادية الوطنية.

ويعتبر التنسيق و الربط بين الهيكلين العمودي و الأفقي بمثابة عملية دائمة منتظمة و تلقائية ، ويوضح النظام الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين الكيفيات التنظيمية لهذه الهياكل و صلاحيتها و أهدافها .

" **ج - الهياكل الوطنية** : تتشكل القيادة العليا للاتحاد العام للعمال الجزائريين من :

المؤتمر الوطني : هو الهيئة العليا للاتحاد العام ، و يجتمع كل خمسة سنوات في دورات عادية ، ويمكن استدعاؤه في دورات استثنائية ، و يناقش المؤتمر جميع القضايا السياسية ، التنظيمية ، الاجتماعية ، والثقافية المتصلة بظروف حياة العمال ، بالإضافة نجد من توصيات المؤتمر الوطني هو تحديد الخطوط العريضة لبرنامج عمل [100]" **1**.

اللجنة التنفيذية الوطنية : " هي الهيئة العليا للاتحاد العام للعمال الجزائريين بين المؤتمرين ، وهي المسؤولة أمام المؤتمر تضم هذه اللجنة181 عضوا منتخب من طرف المؤتمر الوطني ، إضافة إلى الأمناء العامين للاتحادية الوطنية بحكم المنصب ، وهي تجتمع في دور استثنائية بطلب ثلثي أعضائها (213) ومن بين أهدافها : انتخاب الأمين العام ،

وأعضاء الأمانة الوطنية بالإضافة إلى تطبيق قرارات و توصيات المؤتمر ، ضبط الخطوط العريضة لبرنامج العمل ، انتخاب لجان الانضباط و الرقابة المالية ، إنشاء اللجان القانونية للمدة الانتخابية ، تحليل الوضع السياسي العام للبلاد ، تحديد المواقف من الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين و السياسيين في ظل مواقفهم من برنامج الاتحاد "**2**.

الأمانة الوطنية : "يرأسها الأمين العام ، وهي المسؤولة أمام اللجنة التنفيذية الوطنية ، فهي هيئة التنفيذ والتسيير ، تتشكل من 13 عضوا من بينهم الأمين العام ، بالإضافة إلى أنها متطلعة بالتسيير المالي الإداري و التنظيمي للمركزية النقابية ، وتمثل الاتحاد في جميع نشاطاته الوطنية ، كما تسهر على تطبيق قرارات اللجنة التنفيذية الوطنية ، وهي تجتمع على الأقل مرتين في الشهر و يمكنها أن تجتمع كلما دعت الضرورة إلى ذلك بطلب من الأمين العام أو بطلب من أغلبية أعضائها فهي لا تداول إلا بحضور أغلبية أعضائها [101]"**3**.

1- سعد توفيق عزيز البزاز ،**تطور الحركة العمالية و النقابية في الجزائر بين عامي 1830- 1962** . مجلة التربية والتعليم ، المجلد 19. العدد (65). قسم التاريخ ، جامعة الموصل . 2012، ص 164.

2- نفس المرجع ، ص 156.

3- الاتحاد. ع .ع. ج .**القانون الأساسي و النظام الداخلي** ، مرجع سبق ذكره ، من المادة 48 ص 55.

4- النشاطات والموارد المالية للاتحاد العام للعمال الجزائريين

4-1- مؤتمرات الاتحاد العام للعمال الجزائريين :

4-1-1المؤتمر الأول للاتحاد العام للعمال الجزائريين : " بعد شهرين من الاتفاق المبرم بين جبهة التحرير و الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، عقد الاتحاد مؤتمره الأول في أول يوم للافتتاح ، المؤتمر انتقد من طرف الرئيس بن بله في التنظيم النقابي ، الذي كان موجها مباشرة للمركزية النقابية بسبب عدم تدعيمها للاتحاد السياسي لحكومة بن بله ، وبدا واضحا من خلال المؤتمر رغبة الحزب السيطرة على التنظيم النقابي و احتوائه داخل التنظيم السياسي ، كما تم إبعاد أعضاء الأمانة العامة السابقة للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، وعين رابح جرمان أمينا عاما للاتحاد العام ، وأصبح الاتحاد تحت سيطرة جبهة التحرير الوطني ، و هكذا فقدت قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين القدرة على تجنيد العمال للدفاع عن المنظمة إلى كانت تحت رقابة صارمة للرئيس بن بله فقد صدر قرار التسيير الذاتي إذ كانت الحكومة تطمح التنظيم العمال ضمن تكوين مجالس التسيير إلا أن التجربة التي شرع فيها منذ 1963 و التي أيدتها المركزية النقابية اصطدمت بمشكلة الفعالية ، و استمر الإنتاج في التدهور مما خلق تذمر بين أوساط الطبقة العاملة ، حيث ظهرت عام 1964 علامة الانفصال بين القيادة النقابية و القاعدة العمالية ونشبت إضرابات بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية و الأساسية وتدهور الاقتصاد [102]"1.

4-1-2 - المؤتمر الثاني للاتحاد العام للعمال الجزائريين بين 23- 28 مارس 1965: " أمام الاضطرابات الاجتماعية و النقابية أرادت السلطة إصلاح الوضعية المتأزمة اضطرت أن تنادي التنظيم الأكثر تمثيلا للعمال ، وأرادت أن تمحو أثار المؤتمر الأول ، فكانت النقاشات أكثر ديمقراطية من حيث حرية التعبير و انتخبت القيادة النقابية بكل ديمقراطية ، و تمت المصادقة على مجموعة من التقارير ، كما تم انتخاب الأمانة العامة تحت قيادة مولود امزيان ، الذي أعلن أن التنظيم يجب أن يسير تحت قيادة الحزب. بعد

1- لصواني عبد القادر .**تطور العمل النقابي في الجزائر،** مذكرة الماستر أكاديمي علوم سياسية ، تخصص تنظيم سياسي وإداري ، تحت إشراف بوشناقة شمسه ،2014- 2013. ص20.

شهرين من المؤتمر عزل الرئيس بن بله من طرف قائد الأركان هواري بومدين وهذا ما جعل الاتحاد العام للعمال الجزائريين يبدي تخوفه أمام السلطة السياسية الجديدة ، بالنسبة للنقابة لم تبدي أي موقف اتجاه القيادة السياسية الجديدة ، حيث تم استدعاء اللجنة التنفيذية الوطنية سنة1966 ، من طرف الرئيس هوراي بومدين حيث أبدى لهم قلقهم الشديد لعد التصريح لدعم الحركة التصحيحية [103]"1.

4-1-3- المؤتمر الثالث للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1969:

ابتداء من 1969 توضح المشهد حول الدور المسطر للاتحاد العام للعمال الجزائريين و قد حدد فرنسوا وايس François wasse عنصرين جعل الاتحاد ينصرف إليهما :

"- التطور الهيكلي و المؤسساتي للصناعة الجزائرية، زيادة إلى خضوع المؤسسات الخاصة و الأجنبية للدولة ، فقد ساهم هذا التطور إلى خلق قطاع عمومي منظم كما عمل الحزب على احتواء المنظمات الجماهيرية النقابية ، كما اقر المؤتمر أن الحزب يمثل المنظمات الجماهيرية ومن ثم استبدال اللجنة التحضيرية للنقابة بأخرى معينة من طرف الحزب ، و خلال سير المؤتمر تم تعريف الاتحاد العام للعمال الجزائريين على أنها منظمة جماهيرية للحزب ، و يجب أن تلعب دور الوسيط بين الحزب و جماهير العمال.

4-1-4-المؤتمر الرابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1974:

تطرق هذا المؤتمر إلى عدة مواضيع أهمها دعم التسيير الاشتراكي للمؤسسات كما استدعي الاتحاد العام للعمال الجزائريين لتوظيف كل الأدوات لإنجاح المخططات الصناعية و الزراعية ، كما قرر تأسيس نقابة للفلاحين 1974 ، كما تم تعبئة الاتحاد من اجل دعم الدولة و الحزب ، واعتبر الاتحاد أن الأسلوب الاشتراكي أداة فعال لمشاركة العمال في تسيير المؤسسات الاقتصادية [104]"2.

4-1-5- المؤتمر الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1978 : حيث اختلف انعقاد المؤتمر عن سابقيه ، بسبب انعكاس التطور التنموي في تحقيق المشاريع و المخططات على

1- لصواني عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

2 – نفس المرجع ، ص ص 21.22.

وتيرة نمو التنظيم لأنه إلى غاية 1974 " كان تطور العمل النقابي بطيء، بينما كان سريعا بين 1974. 1978 خاصة وان عدد المنخرطين تضاعف بسبب تطور نظام التشغيل ، وقد ترتب عنه مجموعة من الأهداف أهمها :

- السعي لبناء مؤسسات الدولة وتعبئة القوى الشعبية من اجل تحقيق التنمية الاشتراكية .
- تدخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين لتكييف الإستراتيجية التنموية .
- سعي الاتحاد العام للعمال الجزائريين لتحقيق التوازن بين السياسة و الاقتصاد و المجتمع.
- التخطيط لمخطط رباعي ثالث.
- لعب دور فعال في تقوية تحالف بين القوى الاقتصادية والثورية ، وحماية مصالح العمال و ترقية ظروف العمل .

4-1- 6 - المؤتمر السادس للاتحاد العام للعمال الجزائريين 05- 09 افريل 1982 :

تحت شعار "وحدة ، عمل ، تطور " في جو نقابي امتاز بالتوتر والتنافر بين العمال وتذمر اتهم المتصاعدة في المؤسسات ، بسبب تدهور القدرة الشرائية للعمال ، حيث تم التحضير له تحت إشراف هياكل الحزب من القمة إلى القاعدة ، فمن الناحية التنظيمية ناقش المؤتمر مسالة الهياكل ، وتم وضع أهم هيكل في المنظمة النقابية إلا وهو الفيدرالية الوطنية و تعويضهما بالقطاع ، و التغيير الجذري في القيادة العليا للاتحاد العام للعمال الجزائريين و تم التأكيد على الخيار الاشتراكي و التشبث بإيديولوجية الحزب [105]"**1** .

4-1-7- المؤتمر السابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين 25- 27 مارس 1986:

" تحت شعار (التزام ، عمل،تطور) في هذه المرحلة تميز العمل النقابي بالركود والاستقرار في السلم الاجتماعي ، مع فتور في الخطاب الرسمي السياسي نحو التوجه الاشتراكي ، في هذه المرحلة تم إعادة الهيكلة للمؤسسات التي انتخبتها القيادة السياسية تعزيزا للتنظيم الاقتصادي ، أعيد تعيين الطيب بالخضر أمينا عاما للاتحاد مرة أخرى و سيطر الموظفون على المناصب النقابية على حساب العناصر العمالية المهنية ، كتعيين فئة المعلمين للقيادة في الأمانة العامة

1- لصواني عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص ص 21. 22.

أدت هذه الوضعية إلى إيجاد جو مضغوط باتجاه تنامي حركة مطلبيه خاصة بعد أكتوبر 1988، الذي كان عماليا من خلال الإضرابات و المسيرات التي ميزت تلك الفترة.

4-1-8 ـ المؤتمر الثامن للاتحاد العام للعمال الجزائريين 26- 29 جوان 1990 :

تزامن مع إجراءات للانتخابات التعددية في الجزائر ، كما كان من الضروري انتخاب قيادة جديدة ضمن إستراتيجية نقابية جديدة و التكيف مع المرحلة الجديدة ، وانصب الاهتمام في هذا المؤتمر على التنظيم العام للمركزية ، وهياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، وإعادة تنظيم اطر الممارسة النقابية وكذلك يتلخص فيما يلي :

- استقلالية الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن الحزب و الدولة .
- ابتعاد وعدم الارتباط مع أي حزب سياسي .
- استقلالية الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن الدولة و سياستها **1**".

وأكد المؤتمر على الصفة المطلبية للمنظمة النقابية بعدما كانت تتبنى ساسة الدولة و تروج لها ." حدد المؤتمر الموارد المالية للاتحاد المكونة من الاشتراكات و القروض الممنوحة من طرف الدولة ، والدعم و المساعدات المالية و منتوج أو محاصيل النشاطات الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي و الثقافي بعدما كانت تمول بصفة رسمية من الدولة "[106] **2**.

- مع إعطاء حق التعددية النقابية ، وما نتج عنه من تشكيل النقابات إلا انه لم يمنع الاتحاد العام للعمال الجزائريين من احتلال مرتبة مميزة حيث أصبح يركز على المطالب السياسية من خلال مشاركته في لجنة الدفاع عن الجمهورية سنة 1991.ثم ندوة الوفاق الوطني سنة 1994. كما ركز على موضوع تسريح العمال .

4-1-9ـ المؤتمر التاسع للاتحاد العام للعمال الجزائريين 27-30-ديسمبر 1994:

"انعقد هذا المؤتمر بقصر الأمم بالصنوبر البحري ، بعد الاستماع للكلمة الافتتاحية التي تقدم بها الأمين العام للاتحاد العام الجزائريين ، وبعد التنصيب الرسمي لمكتب المؤتمر التاسع

1ـ لصواني عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ص22- 24 -25.

2-**statut de l'UGTA adapté par 8 eme congres.alger** .26-29 juin 1990.

للاتحاد العام للعمال الجزائريين حيث انعقد هذا المؤتمر تحت تسمية الشهيد بالعيد مزيان ، وهو يترجم وفاء العمال و النقابيين للمثل والمبادئ التي كافح و نال من اجلها الرجال الوطنيين الذين قدموا حياتهم دفاعا عن الوطن من الشهيد عيسات ايدير إلى الشهيد بالعيد مزيان رحمة الله عليهم ، كما شد المؤتمر يعبر عن تمسك الاتحاد العام للعمال الجزائريين بخط نوفمبر والمبادئ التي قامت من اجلها ثورة التحرير الخالدة ، حيث تزامن انعقاد المؤتمر في فترة صعبة و مأسوية كانت تطبع البلاد ، بما فيها عالم الشغل . فالمؤتمر يؤكد تحمل المنظمة مسؤوليتها للعمل على عودة أللاستقرار و السلم المدني ، ودعمها لكل عمل يستهدف وفق إراقة الدماء ، فأدان المؤتمر بشدة العنف الإرهابي بجميع أشكاله و ألوانه والأعمال الوحشية التي استهدفت الاقتصاد الحر من حرق وتدمير،ونهب للممتلكات العمومية والخاصة ، كما يعرب المؤتمر عن انشغاله الشديد أمام التوجهات السلبية التي أصبحت تزداد تفاقمها المستمر لقدرة العمال الشرائية و ظروف معيشتهم ، ومختلف التهديدات التي تخيم على عالم الشغل بمختلف القطاعات ، ففي الجانب الاقتصادي فان المؤتمر ينحاز إلى فكرة نمط اقتصادي جزائري يكون اجتماعي للغاية والأهداف.مطبقا لمبدأ العدالة الاجتماعية ، كما يتصدى المؤتمر لكل المناورات المعلنة و الغير المعلنة الرامية إلى تصفية القطاع العام .كما تبنى المؤتمر تقرير القيادة النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي قدمه الأمين العام بجميع إبعاده السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و المستقبلية .كما أولى أهمية لمواصلة العمل على الصعيد العالمي مع مختلف النقابات الدولية إضافة إلى انه يفند المشاركة الفعالة لها. في خضم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد ،كما كلف المؤتمر قيادته المنبثقة عنه لترجمة اللوائح بالعمل الملموس و الميداني ، مما يسمح للاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يتحول إلى قوة لها وزنها في توجيه القضايا الوطنية الكبيرة [107]"1".

4-1-10- المؤتمر العاشر 18- 20 أكتوبر 2000:

في هذا المؤتمر تم إحداث اللجنة الوطنية للنساء العاملات ، " وتم إنشاء هذه اللجنة في ظل الاستقلالية ، وتزايد عدد العاملات من النساء ، و المتحصلات على الشهادات ، و في ظل

1- الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، القانون الأساسي ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 83- 88.
2- لصواني عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

التوجه للنظام السياسي نحو إعطاء أهمية كبيرة لها ، و إشراكها في شتى الميادين ، خاصة السياسية و التي أقرتها التعديلات الدستورية سنة 2008 في المادة 13 مكرر التي تنص" أن تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع خطوط تمثيلها في المجالس المنتخبة"[2].

4-1- 11- المؤتمر الحادي عشر مارس 2008:

في هذا المؤتمر تم إعادة انتخاب عبد المجيد سيدي السعيد على رأس المركزية النقابية من جديد ، كما أن النقابيين في الاتحاد منتدبين من القاعدة إلى القمة بفروعها و اتحاداتها ، ولها مقر مركزي إضافة إلى مقرات فروعها و اتحاداتها ، ليظهر احتكار المركزية النقابية جليا في اللقاءات الثنائية بين السلطة و الحكومة و الاتحاد العام للعمال الجزائريين ثم اضيفت إليهم المتعاملين الاقتصاديين و البترونا للتشاور و دراسة الملفات و القضايا المتعلقة بالعمل والعمال .

4-1-12- المؤتمر الثاني عشر للاتحاد العام للعمال الجزائريين 4 جانفي 2015

" تحت شعار (سلم ، عدالة ، تضامن) انعقد المؤتمر بفندق الاوراسي بالعاصمة بمشاركة 800 مندوب يمثلون هياكل الاتحاد المنتشرة عبر القطر الوطني،من خلال هذا المؤتمر تم المصادقة على أعضاء اللجنة التنفيذية والبالغ عددها 187 عضو ، تم انتخابهم خلال المؤتمرات الجهوية الأربعة (شرق، غرب، وسط ، جنوب) التي انعقدت خلال شهر ديسمبر المنصرم ، وهو جمع إلى جانب أحزاب سياسية ، منظمات نقابية ، و كذا جمعيات ممثلي المجتمع المدني ، أيضا ممثلي دول افريقية ،وأخرى أوروبية [108]"[2]. يتمحور جدول الأعمال حسب الأمين العام للاتحادية النسيج و الجلود على مستوى المركزية النقابية عمار تاكجوت حول ثلاث نقاط أهمها :

ا- "بيان السياسة العامة للاتحاد العام للعمال الجزائريين خلال خمسة سنوات المقبلة ، حيث صرح احمد فطيش الأمين الوطني بالاتحاد العام للعمال الجزائريين مكلف بالعلاقات العامة ان برنامج الاتحاد خلال السنوات القادمة سوف يتركز على حماية الإنتاج والمؤسسات الوطنية و

1- لصواني عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

2-جريدة العرب **(السلطات الجزائرية تطوع اتحاد نقابات العمال)**.اعداد صابر بلعيدي 16-01-2015.العدد 9787. ص2.

ترشيد النفقات مما يسمح بتقليص من فاتورة الاستيراد و العملة الصعبة ، كما صرح أن تهاوي أسعار النفط سيكون دعما كبيرا للعمل ، كما أكد على ضرورة حماية المتوج المحلي و المؤسسات المحلية و دعمها على التسويق الجيد بهدف خلق ثورة اضافية.

ب- كما ركز المؤتمر الثاني عشر للاتحاد العام للعمال الجزائريين على عبد المجيد سيدي السعيد في منصب الأمين العام للاتحاد العام لعهدة جديدو جاءت تزكيته بعد اللائحة التي قرها رئيس المكتب للمؤتمر حمار الطيب جاء فيها نظرا للدور الذي قام به السيد سيدي السعيد خلال عهدته السابقة فيما يخص الحفاظ على مناصب الشغل و دعم المنتوج الوطني و الحفاظ على وحدة واستقرار الاتحاد وجه بعد التزكية المؤتمرون على لائحة تنويه لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة نظرا للمجهودات التي بذلها لفائدة طبقة العمال و دعم ترقية الاقتصاد الوطني[109]"**1.** كما تم تقييم العمل الذي قام به الاتحاد العام للعمال الجزائريين خلال المرحلة السابقة ،إضافة إلى ضبط و المصادقة على برنامج عمل خلاله السنوات القادمة ،كما تمسك الرئيس بوتفليقة سياسة الدعم للمواد الأولية و الاستثمارات العمومية لواردة في المخطط الخماسي 2014-2019 ،" فقد جاء هذا المؤتمر مثمنا لمختلف البرنامج التنموية و المخططات التنموية التي حملت في طياتها العديد من المكاسب للعمال الجزائريين ضمن العمل الحكومي الرامي إلى تأهيل المؤسسات الاقتصادية وخلق ثروة و مناصب عمل جديدة مسعى للدولة للتحقيق الاستقرار الاقتصادي من اجل الدخول لعالم المنافسة ، وأشاد سيدي السعيد بالمكتسبات التي حققتها الطبقة الشغيلة في عهد الرئيس بوتفليقة في إشارة لرفع بالمادة 87 مكرر من قانون العمل التي تحدد من نمو الحد الأدنى للأجور مما يسمح له بالاستفادة أكثر من مليون عامل .

ومن خلال هذا المؤتمر زكى المؤتمر عبد الحميد سيدي السعيد في منصب الأمين العام للاتحاد العام لعهدة جديدة ، وجاء ذلك بعد لائحة قراها المؤتمر حمار نية الطيب و أشاد من خلاله للدور

1- يومية الشهاب ، **انطلاق أشغال المؤتمر الثاني عشر للاتحاد العام للعمال الجزائريين لتقييم العمل السنوي** ، 4 جانفي 2015.الموافق ل21 جمادى الأولى 1437، العدد 1423. الجزائر.

الهام الذي قام به سيدي السعيد خلال العهدة السابقة فيما يخص الحفاظ على مناصب الشغل و دعم المنتوج الوطني و الحفاظ على الاستقرار ووحدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين"**1**.

2-4U.G.T.A- الموارد المالية للاتحاد العام للعمال الجزائريين

أمام تطور أنشطة الاتحاد العام للعمال الجزائريين و تعدد احتياجاته المالية لتغطية الأنشطة النظامية و الإعلامية و الثقافية ، يحتم على الاتحاد البحث عن مصادر مالية متنوعة تضمن له الفعالية في العمل و الاستقلالية التامة و هذه المصادر يمكن تحديدها فيما يلي :

ا- **" الاشتراكات** : انخراط العمال يمثل حاليا بنسبة 0.14 ÷من الحد الأدنى من الأجرة الشهرية ، وعليه يبدو واضحا أن نسبة ضعيفة جدا تحتاج إلى مراجعة ذلك بوضع طابع سنوي للانخراط قيمته 00.501 دج وهي تمثل نسبة 0.3 من الحد الأدنى للأجرة ، يضاف إلى هذا المبلغ مبلغ البطاقة و قدره 15.00 دج يعود مدفوعا للمركزية مباشرة وتخصم نسبة 10 ÷ من المداخيل العامة تخصص للتضامن على مستوى الهياكل .

ب- الإعانات والتبرعات .

ج- خلق أنشطة استثمارية ، ثقافية ، وتجارية ، متنوعة تحدد اللجنة التنفيذية الوطنية مجالاتها .

د- اعتماد ميزانية سنوية للاتحادات الولائية و الاتحادية من المركزية[110]"**2**.

ه- مع مراعاة الولايات ذات الدخل الضعيف .

خاتمة : لقد مر المجتمع المدني بعديد من المحطات المفصلية التي تميزت بعوامل سوسيوسياسية رسمت ملامحه وفقا لمحددات كل مرحلة تاريخية ، فقد تميز في المرحلة السابقة للاحتلال الفرنسي بالبنية المؤسسية التقليدية التي تعتمد على العمل الخيري وفقا لمبادئ التكافل الاجتماعي ، في حين تراجعت المؤسسات التقليدية بشكل كبير بعد الاحتلال الفرنسي بسبب التضييق والحصار الذي الذي مارسه هذا الأخير على النشاط الأهلي إلى غاية 1905 أين

1- ا موقع انترنيت .(**الاتحاد العام للعمال الجزائريين يعقد مؤتمره 12 الأحد بمشاركة حوالى 800 مندوب** http :llwww.annahar online.com.

2- الاتحاد العام للعمال الجزائريين **، القانون الأساسي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

اصدر أول قانون للجمعيات سمح للجزائريين بتشكيل العديد من الجمعيات و المنظمات ذات الطابع الاجتماعي و الثقافي حتى السياسي ، والتي جاءت لتحفظ الشعب الجزائري خصوصيته وتدافع عن هويته ولهذا كان نشاطها فعالا رغم ضيق هامش الحرية الممنوحة لها.وضعف الإمكانيات التي تتوفر عليها ، غير أن مستوى الوعي والروح الوطنية أكسبت هذه المنظمات قوة ، لتأتي مرحلة بعد الاستقلال أين تميز المجتمع المدني بالتبعية والخضوع للدولة .وقد اكتسب المجتمع المدني خلال هذه التطورات بنية مورفولوجية متنوعة تندمج فيها المؤسسات التقليدية الحديثة إلا انه لم يتمكن من بلوغ الفاعلية المنوطة ، وهذا لعدة عوامل شكلت عقبات في طريق نمو مجتمع مدني فاعل.

الجانب الميداني للبحث

الفصل الرابع : مجالات البحث

1- المجال المكاني

يتمثل المجالي للبحث الإطار الجغرافي الذي تغطيه الدراسة و الذي يختاره الباحث لإجراء دراسته ، وفي هذا البحث باعتبار إن موضوع الدراسة هو " المجتمع المدني في ظل التحولات السياسية في الجزائر " ، ودراسة حالة لعينة للاتحاد العام للعمال الجزائريين ،وبما ان موضوع الدراسة هو الاتحاد العام للعمال الجزائريين فهو يستهدف بالدرجة الأولى هذه المنظمة والمجال الذي تنشط به على حد سواء . وقد اخترنا المقر المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين الموجود في قلب العاصمة بساحة أول ماي بشمونوف بالعاصمة ، الذي تأسس بموجب القانون المؤرخ في 23 فيفري 1989 وفق المادة 53 التي تقر بحق ممارسة العمل النقابي لجميع الفئات المهنية وفق ما ينص عليه القانون 90- 14 مع العلم أن جذورها تعود إلى الفترة الاستعمارية ، خاصة بعد صدور القانون الفرنسي 1901 المتعلق بالجمعيات و الحريات النقابية بعد الإعداد لاجتماع جمعية 22 فيفري 1956، تم تعيين عيسات أيدير كأمين عام لهذا الموروث الجديد ، وكان مقره آنذاك بلا فيجري بالقصبة ،تولى رئاسة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1997 عبد الحق بن حمودة. ومن 1997 إلى يومنا (2018) عبد المجيد سيدي سعيد . وهي منظمة مطلبيه نقابية حرة مستقلة من كل وصايا حزبية إدارية ، وأصحاب عمل موحدة وديمقراطية بالنسبة لكافة العمال الذين يتقاضون أجرة وما شبههما من نتاج عملهم الفكري أو اليدوي .

يتكون الاتحاد العام للعمال الجزائريين من هياكل وأجهزة على مختلف المستويات تبعا للتقسيم الإداري و المهني ، حيث تجمع جميع الهياكل في ثلاث اطر :

ا- **الإطار القاعدي** الذي يضم الفرع النقابي الذي يعد الخلية القاعدية أو الأساسية للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، وهو يعد كهمزة وصل بين الهيكل العمودي و الهيكل الأفقي.

وللفرع النقابي ثلاث أجهزة داخلية تتمثل في :

ب ـ الجمعية العامة : التي تعد كهيئة مداولات للمجلس النقابي خلال كل ستة أشهر في دورة عادية ، أو المجلس النقابي هو الأخر ينبثق من الجمعية العامة و هناك المكتب النقابي .

ج ـ الإطار الأوسط : يضم عدد الهياكل الأفقية و العمودية ، والهياكل الأفقية هي الأخرى تتفرع إلى الاتحاد المحلي الذي يضم جميع الفروع النقابية في الإقليم الجغرافي للبلدية ، والاتحاد الولائي يضم جميع الاتحادات المحلية المتواجدة في إقليم للولاية .

أما الهياكل العمودية يضم نقابة المؤسسة ، نقابة الفرع ، قطاع النشاط ، النقابة الوطنية ، الاتحادية الوطنية .

أما الهياكل الوطنية تتشكل من المؤتمر الوطني وهو الهيئة العليا للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، واللجنة التنفيذية الوطنية و الأمانة الوطنية يترأسها الأمين العام ، وفيما يلي مخطط توضيحي لهياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

2- المجال البشري

يتمثل المجال البشري للدراسة في الأفراد الذين تشملهم الدراسة الميدانية و عرفت " ذلك الجزء من المجتمع الأصلي يحتوي على بعض العناصر التي تم اختيارها منه بطريقة معينة وذلك بقصد خصائص المجتمع الأصلي"**1**. [111]وهي خطوة لابد من المرور عليها مع التدقيق في كيفية اختيارها.، وهنا قمنا بأخذ عشر أعضاء من الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، وقمنا بالاتصال و جمع المعلومات عن طريق المقابلات وفق إجراء مجموعة من المقابلات وفق طرح أسئلة عن الموضوع في شكل ثلاث محاور و كل محور يتضمن عشرة أسئلة .كانت المقابلات مع رؤساء مصالح و فروع وأمناء و مسؤولين على مستوى الهيكل التنظيمي ، كمسؤول المحاسبة ، رئيس مصلحة النسيج والجلود ، عضو مكتب فدرالية عامة ، رئيس المكتب النقابي للمدرسة العليا للأساتذة ، و الأمينة العامة بالنيابة الوطنية للقابلات الجزائريات ، قابلة رئيسية على مستوى التوليد ، مهندس (أول من شكل فرع نقابي بتيزي وزو ، و ثلاث أعضاء آخرين لرؤساء لمصالح مختلفة .وهناك من ساهم من قريب أو من بعيد في

1- محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **البحث العلمي .(الدليل التطبيقي للباحثين)**. دار وائل للنشر .2001. ص 186.

دعم البحث ببعض الوثائق و الإحصائيات و القوائم من خلالهم تم الوصول إلى المبحوثين الذي كان من الصعب الوصول إليهم و هذا راجع لطبيعة عملهم و نمط المداومة فيه .

3- المجال ألزماني للدراسة

يشمل هذا الجانب المدة التي استغرقتها الدراسة الميدانية اي من بداية نزولها إلى المقر لأول مرة ذكر التاريخ . في الوقع لا يمكن التحديد الدقيق لبداية الدراسة الميدانية ، فمنذ تحديد موضوع البحث بدا الاهتمام بملاحظة الميدان المتعلق به ، والاتصال ببعض المعنيين بالنشاط النقابي ، وكذا متابعة وحضور بعض الأنشطة النقابية التي تتم إقامتها على مختلف المستويات ، وذلك بعد الملاحظة و الاستماع والتعرف على بعض الفاعلين في هذا المجال ،أما على مستوى تطبيق أدوات جمع البيانات فقد تم تطبيق عدة مقابلات بالمقر المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين وفق المراحل التالية ما بين جانفي إلى أكتوبر 2016 :

ا- المرحلة الأولى : كانت مرحلة استكشافية للمقر بتاريخ 4 أكتوبر2015 ، وهي عبارة عن دراسة استطلاعية و ذلك فصد التعرف على المكان و المؤسسة عن قرب من خلال عمال و موظفي المؤسسة و الاطلاع على الوثائق لأخذ معلومات عامة عن موضوع ميدان البحث تشمل تاريخية الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

ب ـ المرحلة الثانية : هي مرحلة المقابلات و هي مرحلة صعبة جدا و ذلك لانشغال المبحوثين و التي دامت قرابة ثمانية أشهر .

ـ المقابلة الأولى كانت بتاريخ 18 جانفي 2016 مع الأمينة العامة بالنيابة للنقابة الوطنية للقابلات الجزائريات (الوادي).

ـ المقابلة الثانية كانت بتاريخ 20 فيفري 2016 مع رئيس مصلحة (الجزائر).

ـ المقابلة الثالثة كانت بتاريخ 22مارس 2016 مع رئيس مصلحة (باتنة).

ـ المقابلة الرابعة كانت بتاريخ 5 افريل 2016 مع رئيس مصلحة (قسنطينة).

ـ المقابلة الخامسة كانت بتاريخ 30 افريل 2016 مع مسؤول المحاسبة داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد (الجزائر).

ـ المقابلة السادسة كانت بتاريخ 5 ماي 2016 مع عضو قابلة رئيسية (تكوين أول فرع نقابي للقابلات على مستوى التوليد الجزائر).

ـ المقابلة السابعة كانت بتاريخ 20 ماي 2016 مع رئيس مصلحة النسيج والجلود (الجزائر).

ـ المقابلة الثامنة كانت بتاريخ 28 ماي 2016 مع رئيس المصلحة العليا للفرع النقابي للمدرسة العليا للأساتذة (الجزائر).

ـ المقابلة التاسعة كانت بتاريخ 22 سبتمبر 2016 مع مهندس (أول فرع نقابي بتيزي وزو).

ـ المقابلة العاشرة كانت بتاريخ 20 أكتوبر 2016 مع عضو مكتب فدرالية عامة (قسنطينة).

المبحث الثاني :خصائص العينة وكيفية اختيارها :

يقصد بالمجتمع المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج تلك العلاقة بالمشكلة المدروسة ،ونظرا لصعوبة حصر بعض المجتمعات الإحصائية وصعوبة جمع المعلومات من جميع هذه العناصر ، يتجه الباحث إلى اختيار مجموعة جزئية تمثل المجتمع أفضل تمثيل ، بحيث يكون قادر على تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة [112]**1**. وهناك ثلاث أساليب للدراسة الميدانية وهي :

ـ المسح الشامل : ويتم في حالة التمكن من الدراسة الفعلية لجميع وحدات مجتمع البحث.

ـ دراسة حالة : وتكون بدراسة حالة واحدة أو حالات محدودة من مجتمع البحث .

ـ العينة : وهي الأوسع استخداما وتتم بدراسة بعض الوحدات ممثلة لمجتمع البحث وهذا ما ينطبق في بحثنا ، ففي دراستنا قمنا بدراسة حالة للاتحاد العام للعمال الجزائريين كإحدى

1ـ محمد عبيدات وآخرون ، **منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات)**.دار وائل للنشر ، عمان (الأردن) .ط2. 1999. 96.

مؤسسات المجتمع المدني ، وقمنا بأخذ عينة من الاتحاد متكونة من عشرة أعضاء من الهيكل التنظيمي بإجراء مقابلات مع هؤلاء المبحوثين .

ـ أدوات جمع البيانات : هناك العديد من الوسائل التي تستخدم للحصول على البيانات والمعلومات من الأفراد الذين يشملهم البحث ، وتختلف الأبحاث في اختيارها الوسائل المستخدمة تبعا لاختلاف مواضيع الدراسة و ظروفها ، حيث يمكن للباحث أن يستخدم طريقة واحدة ، كما يمكن أن يستخدم أكثر من طريقة ، كما يمكن استخدام كل طريقة على حدا ، كما يمكن الجمع بين عدة وسائل في آن واحد كالمقابلات و الملاحظة و في بحثنا اعتمدنا على المقابلات والملاحظة .

ا- المقابلة : تهدف إلى التعرف على جوهر الإنسان الذي لا يمكن أن نصل إليه عن طريق المشاهدة وهو ما ينعكس على أفعال يمكن مشاهدتها ، و تعتبر من الأدوات الرئيسة لجمع المعلومات ."هي عبارة عن محادثة موجهة يقوم بها الباحث وجها لوجه مع المبحوث [113]"**1**. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموع من المقابلات غير المقننة.كما عرفها رشيد زرواتي على انها " تلك المقابلة التي يضع الباحث فيها أسئلة المحور ، اذ لا يقيد الباحث فيها أسئلة المحور إذ لا يقيد الحديث ولكن يحدد محاور الحديث عن الموضوع "**2**. البداية كانت بمقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين .قمت بزيارة سريعة و قابلت مسؤول المكتبة الأستاذ علوان الذي قام بتوجيهي وتنسيق و تحديد مختلف اللقاءات مع مختلف المبحوثين. كما تم استخدامها في هذا البحث من خلال المقابلات مع بعض المسؤولين المطلعين على هذا المجال ومع رؤساء المصالح و الهيئات على مستوى الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

1- مروان عبد الحميد ، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية** ،مؤسسة وراق ،عمان الأردن .2000،ص171.

2- رشيد زرواتي ، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ، ط2. ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر .2008. ص 212.

ب **ـ الملاحظة :**تعرف الملاحظة على "إنها توجيه الحواس و الانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظواهر "[114]**1**.

فالملاحظة هي مشاهدة دقيقة و منظمة وموجهة و هادفة وعميقة و هي تعتمد على المواقف الحية ، وهي على عدة أنواع استخدم منها في هذا البحث الملاحظة المباشرة والبسيطة التي تعتمد على المواقف الحية و لا تتضمن أكثر من النظر و الاستماع في موقف اجتماعي معين وقد تم إجراء الملاحظة من خلال حضور عدة نشاطات وملتقيات التي يقوم بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين سواءا بمناسبة الأعياد الوطنية عن ذكرى أول نوفمبر ،ذكرى أول ماي عيد العمال من كل سنة أو الأعياد الدينية ،ومختلف النشاطات التي قام بها والذي تزامن مع مختلف الظروف والإرهاصات الاجتماعية والسياسية بدءا من 1990وما تلتها من إصلاحات سياسية واقتصادية و اجتماعية ، وهي ملاحظة تركزت على مدى كفاءة الاتحاد العام للعمال الجزائريين على تحقيق المكاسب الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية ،كذلك ملاحظة الأشخاص القائمين بالتنظيم من حيث العدد،التنسيق ،التكامل.

ج ـ الوثائق : حيث تم استغلال مجموعة من الوثائق الرسمية سواءا تعلق الأمر بالجريدة الرسمية ، وبعض الوثائق التي قدما الاتحاد العام للعمال الجزائريين و ذلك لتوضيح نوعية نشاطاته ومختلف تعاملاته.

1-عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات،**تقنيات ومناهج البحث العلمي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1995، ص71.

الفصل الخامس :عرض البيانات وتحليلها

في قسمنا هذا من دراسة المجتمع المدني في ظل التحولات السياسية في الجزائر " دراسة حالة للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA" و المتمثل في عملنا الميداني سوف نقوم بالتحقق من فرضيات بحثنا واقعيا وهنا يأتي عملنا مقسم إلى جزأين ، الجزء الأول يتعلق بتحليل الفرضيات انطلاقا من المعطيات و البيانات المحصل عليها من المقابلات التي أجريناها مع عينة بحثنا في المقر المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين والتي يبلغ عددها 10 حالات منهم 8 حالات من جنس ذكر و حالتين من جنس أنثى .فهو يأتي على عرض الحالات محتوى المقابلات .أما الجزء الثاني فيأتي لتحليل شبكة الملاحظات التي استقيناها إجرائنا للمقابلات .

1- عرض البيانات

1-1 العرض التفصيلي للحالات

<u>تقديم الحالة رقم 1:</u>

الجنس : ذكر ’ 52 سنة متزوجة ينتمي إلى وسط اجتماعي متوسط ، أصلها الجغرافي باتنة اكتفى بتعليمه الثانوي .وهو حاليا يعد كرئيس مصلحة داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين .أجريت المقابلة بتاريخ 18 جانفي 2016 بالمقر المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين .بساحة أول ماي بشمونوف.وكان ذلك على الساعة التاسعة صباحا.

<u>المحور الأول</u> : للاتحاد العام للعمال الجزائريين دور فعال في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية.

يوفر الاتحاد العام للعمال الجزائريين الحماية الاجتماعية و الاقتصادية من خلال برامج الحماية الاجتماعية و الاقتصادية الموجودة في الائحة القانونية للاتحاد ع .ع .ج تثبت الطابع الإلزامي للبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تحمي العمال و تحفزهم و تطمئنهم بما يعطي معنى لجهودهم ، ويحمسهم للنهوض بالاقتصاد الوطني و لكي تكون السياسة الاجتماعية و الاقتصادية مفهومة لبد من أن تكون تعبيرا صادقا عن المساواة في الحقوق و الواجبات ، تحسين الظروف المعيشية للعمال و العمل ، تحسين القدرة الشرائية ، مطلب الأجور من خلال المنح العائلية

والمعاشات التي يمنحها الضمان الاجتماعي ،وحماية الشرائح المستضعفة و توفر المواد الأساسية عبر كافة أنحاء الوطن . الحفاظ على التشغيل ، بناء السكن الاجتماعي ، مراقبة الاسعار الدائمة ، تساوي الجميع أمام القضاء ، حفظ الصحة و الأمن وطب العمل .فأساليب الحماية الاجتماعية والاقتصادية تحافظ على التوازن الاجتماعي و الاستقرار للفئات العمالية و الفقيرة المهمشة .

المحور الثاني : الاتحاد العام للعمال الجزائريين شريك اجتماعي واقتصادي في بناء المواقف السياسية .

ـ استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يحتل مكانة كبيرة على المستوى الوطني ليصبح النقابة العمالية رقم واحد في الوطن ، فأصبح شريك اجتماعي و اقتصادي من خلال السياسات التي ينتهجها و الحكمة في مسايرة الأحداث التي مرت بها الجزائر ، فهو وقف إلى جانب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال ترشحه لثلاث عهدات و مساندته لمختلف السياسات التي انتهجها لاسترجاع الاستقرار للوطن من خلال سياسة المصالحة الوطنية و الوئام المدني ، و مساندته لقانون الرحمة في عهد الرئيس اليمين زروال ساند الدولة في فترة التسعينات ووقف ضد الإرهاب الذي احرق و سبب تدهورا كبيرا في جميع الميادين فحاربه بكل ما يملك . استطاع ان يشرك الدولة و البترونا من خلال العقد الاجتماعي و الاقتصادي هذا العقد الذي استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلاله أن يحدد بدقة الميادين الأساسية لسياسة الحماية الاجتماعية ، و القدرة الشرائية و الأجور و سياسة الأجور وقانون العمل حيث يتم التوصل إليه من خلال التفاوض ولثلاثي بين الأطراف الثلاثة وهو يعتمد على الحوار الاجتماعي كآلية لمواجهة الأزمات ، كما قد يلجا للحلول المشتركة في إطار الموازنة بين المتطلبات الاقتصادية والتطلعات الاجتماعية ، فهذا العقد جاء لتمثيل أفضل النتائج للبرنامج الخماسي. فمساهمة الاتحاد من خلال هذا العقد يهدف إلى إرساء مناخ مناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و الحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد، ودعم كل عمل يصب في خانة احترام القانون ، و المساهمة في إنجاح البرنامج الوطني للتنمية من خلال دعم الإصلاحات الاقتصادية وترقية التشغيل . كما يهدف إلى تحسيس العمال على احترام واجباتهم

كما يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي و ذلك باللجوء إلى الحوار و التشاور قصد الوقاية من مختلف النزاعات الاجتماعية و اللجوء إلى الوساطة والتحكيم وفق تشريع العمل الساري المفعول ، بالإضافة إلى مختلف اللقاءات الثنائية التي كانت بين الحكومة و الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

المحور الثالث :للاتحاد العام للعمال الجزائريين دور ومساهمة في إنتاج النخبة السياسية في الجزائر.

ـ للاتحاد العام للعمال الجزائريين دور كبير في إنتاج نخبة سياسية استطاعت أن تصل إلى هرم السلطة ، فالكثير من القيادات داخل المنظمة النقابية أصبحت نخبة سياسية سوآءا في المجالس المنتخبة في المجالس واللجان الولائية والبلدية ، او وجودها في الغرفتين الأولى والثانية ، ويرجع الفضل في الوعي النقابي الموجود داخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، استطاع من خلال هذه النخبة تمرير الكثير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تعنى بالفئات العمالية ، كما استطاعت من خلالها أن تشارك في مختلف اللقاءات و الاجتماعات الوطنية ، و مختلف الحملات الانتخابية ، فوجود هذه النخبة في المجالس الوطنية و الولائية و المحلية منحها قوة وفعالية لوجودها .

تقديم الحالة رقم 2:

الجنس : ذكر عمره 48 سنة متزوج ينتمي إلى وسط اجتماعي متوسط اكتفى بدراسته الثانوية ، أصله الجغرافي من العاصمة ، وهو يعمل حاليا كمسؤول محاسبة داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين .أجريت معه المقابلة يوم 20 فيفري 2016 على الساعة الواحدة زوالا بالمقر المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين بالعاصمة.

المحور الأول : للاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A دور فعال في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية .

ـ يوفر الاتحاد العام للعمال الجزائريين الحماية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك من خلال مجموعة من الآليات و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسة العمال الموجودة في قوانين

العمل داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين و قانون الضمان الاجتماعي التي تحمي العمال ، وقد تم تحديدها عن طريق قرارات وتوصيات تنبثق من المؤتمر الوطني، وهذه البرامج تحدد وفقا للمطالب التي ترفعها الفئات العمالية كالحفاظ على المؤسسات النقابية ، وفي معظمها تلكم البرامج تشمل حماية الحقوق المادية والمعنوية للعمال ، كتحسين القدرة الشرائية ، تحسين الظروف المعيشية للعمال ، الحفاظ على التشغيل ، بناء السكن الاجتماعي ، حفظ الصحة و الأمن و طب العمل و توفير الظروف الملائمة للعمل ، توفير منح عائلية و معاشات ويضمنها لهم الضمان الاجتماعي...الخ. وفي حالة غياب لمثل هذه السياسات يؤدي إلى مخاطر االجتماعية اجتماعية تؤدي إلى انفجاراالجتماعي ، كما نلاحظ إن مثل هذه البرامج الاجتماعية تحمي الفئات العمالية من مختلف التحديات الداخلية والخارجية و مختلف الضغوطات التي تمارس عليهم سوآءا من قبل الإدارة المسيرة أو من طرف المسيرين في المؤسسات في المقابل نجد أن جل المشاكل التي تعني أنها الفئات العمالية ناتجة عن عدم احترام قوانين العمل و الاتفاقيات من جهة و الحقوق النقابية من جهة أخرى ، كما أن إخلال العمال بالقانون والنظام الداخلي للعمل يفرض عليهم عقوبات من طرف لجنة مختصة تدعى بلجنة الانضباط .

المحور الثاني : الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.Aشريك اجتماعي واقتصادي في بناء المواقف السياسية .

يعد الاتحاد العام للعمال الجزائريين كشريك اجتماعي و اقتصادي فعال في بناء مختلق المواقف السياسية سوآءا تعلق الأمر في فترة التسعينات أين وقف إلى جاني الحكومة للحفاظ على الجمهورية من حلال تشكيله لجنة للدفاع عن الجمهورية وتجنيد كل الإطارات النقابية على المستوى الوطني ، كما ساند الرئيس بوتفليقة من خلال ترشحه لعهدات ثلاث و أيده من خلال مختلف البرامج السياسية التي جاء بها بدءا بسياسة المصالحة الوطنية ثم الوئام المدني مرورا بقانون الرحمة قبله في عهدة الرئيس اليمين زروال ، فرحب بهذه السياسات التي تعد كخطوة ايجابية للحد من ظاهرة الإرهاب و العنف التي لطالما ذاق منها الجزائريين مرارة الحياة ، التي أدت بدورها الى عواقب وخيمة مست الاقتصاد الوطني مما اثر سلبا على العمال و ظروفهم الاجتماعية، رحب ببرنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كونه برنامج يشجع النمو

الاقتصادي و تطوير الإنتاج الوطني والحفاظ على مناصب العمل ، ومنظومة الضمان الاجتماعي و التقاعد كما ناشد الاتحاد العام ع . ع .ج الدولة بشدة دائما إلى ترشيد المال العام و استعمالها في المشاريع العامة ، وكان ذلك من خلال مختلف الاجتماعات التي يقوم بها الاتحاد سوآءا اللقاءات الثنائية بين الحكومة و التحاد العام للعمال الجزائريين أو اللقاءات الثلاثية بين الحكومة و البترونا و الاتحاد في إطار ما يسمى بالعقد الاجتماعي و الاقتصادي ، حيث كان في كل مرة يطرح من خلالها انشغالات و قضايا تخص الفئات العمالية و ما يخدم الوطن ،كان مؤيدا للدولة اثري التعديل الدستوري الأخير 2016 على أساس انه دستور جمهوري و محافظ يكرس الحق النقابي و يحقق العدالة الاجتماعية و المكاسب العمالية ، كالضمان الاجتماعي ،التقاعد ، الأجور ، كما كان مؤيدا للدولة من مختلق السياسات الخارجية فموقفها كان مستمد من موقف الدولة .

المحور الثالث : للاتحاد العام للعمال الجزائريينU.G.Y.A دور و مساهمة في إنتاج النخبة السياسية في الجزائر.

ـ استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين ان يلعب دورا كبيرا في إنتاج نخبة سياسية ، فبفضل سياساته الديمقراطية ، وبفضل الوعي النقابي الكبير الموجود داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين استطاع أن ينتج مسؤولين أصبحوا ينتمون إلى أجهزة الدولة و كذلك تواجدهم كنواب في المجلس الشعبي و مجلس الأمة و في المجالس الولائية و البلدية ، فبفضل موقعها استطاعت هذه النخبة السياسية أن تؤثر على القرارات السياسية من خلال مختلف المشاريع التي تقترحها بشكل مباشر أو غير مباشر على الدولة . وهذا ما كسب الاتحاد قوة وفعالية ، وكذلك من خلال مشاركته الفعالة و حضوره الدائم في الحملات الانتخابية ، ومختلف الاجتماعات و اللقاءات في إطار البرامج الاقتصادية و الاجتماعية التي تضمن الحماية الاجتماعية والاقتصادية للفئات العمالية.

تقديم الحالة رقم 3:

الجنس : أنثى عمرها 53 سنة متزوجة تنتمي الى وسط اجتماعي متوسط ، اصلها من الوادي متحصلة على الليسانس من جامعة الجزائر ، وهي تتقلد حاليا امينة عامة بالنيابة للنقابة الوطنية

للقابلات الجزائريات ، اجريت المقابلة معها في 22 مارس 2016 على الساعة الواحدة زوالا بالمقر المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين.بساحة اول ماي بشمونوف بالعاصمة.

المحور الأول : للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA دور فعال في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية .

- يوفر الاتحاد العام للعمال الجزائريين الحماية الاجتماعية والاقتصادية من خلال برامج واليات الحماية الاجتماعية والاقتصادية والتي تتمثل في : الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال (المتقاعدين وطالبي العمل و العمال المسرحين) ، كما يسعى جاهدا لتحسين الظروف المعيشية و ظروف العمل الملائمة لممارسة نشاطهم ، و التصدي ضد محاولات التعسف و الاستغلال ، حيث تتم تحديد هذه السياسات داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين عبر التنسيق الدائم والتشاور باستعمال الوسائل القانونية لضمان مصالح العمال من خلال المكتسبات و السعي وراء المزيد منها و ترقية الثقافة العمالية و الوعي النقابي مع تطور الخدمات الاجتماعية وتطويرها ، وتعزيز الالتزام بالتشريع الدولي للعمل ، مع ترقية حق التفاوض و الاتفاقيات الجماعية والحق في الممارسة النقابية و الحق في العمل ، والمساهمة في الأحداث الاقتصادية و الاجتماعية لرد الاعتبار للعمل والخدمة العموميةو الأولوية لتوفير مناصب شغل التي تسمح بالنمو و المساهمة في التطور الاقتصادي و الاجتماعي ، فالاتحاد يعتمد على أدوات مطلبيه تتمثل في قوة التفاوض والحوار والتشاور و الأدوات التي يخولها القانون الجزائري كالاحتجاج و الإضراب ، وفي حالة غياب لمثل هذه السياسات للحماية الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى مخاطر اجتماعية كانهيار القدرة الشرائية للعمال ، صعود مؤشر البطالة ، انهيار الاقتصاد الوطني ، خطورة تهاوي المؤسسات الوطنية و اختلالات في التوازنات المالية الكبرى . كما استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يفرض نفسه كمنظمة عمالية تحمي المطالب العمالية خاصة في فترة التسعينات التي كانت تتميز بالانسداد و عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وحالة الانكماش بعد التخلي عن سياسات الاستثمارات التي تسببت في تفكيك المؤسسات العمومية و إعادة الجدولة 1994 - 1995 و دخول اقتصاد السوق ، اختلال الميزانية العمومية ، إلغاء الدعم للمواد الغذائية ، تجميد الأجور و التوظيف ،

تهاوي قيمة الدينار، تفاقم البطالة تدهور القدرة الشرائية ، انهيار أسعار البترول ، إلا أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين استطاع أن يواجه كل هذه التحديات من خلال إتباعه إستراتيجية لحماية المكاسب المادية والمعنوية للفئات العمالية ، فعلى المستوى الاقتصادي سعى بالنهوض بالاقتصاد الوطني عبر إستراتيجية واضحة لتدعيم الإنتاج القومي و الخاص ، والعمل على استقلالية القرار الاقتصادي و السياسي . سياسة عادلة لتوزيع الدخل و تقليص الفوارق الاجتماعية ، محاربة التهريب الوظيفي . أما على المستوى الاجتماعي فهو دعا لتقليص البطالة عبر التشغيل لدعم الانتاج و الحفاظ على القدرة الشرائية و تحسينها خاصة للطبقات الأدنى دخلا بالإضافة إلى عصرنة التعليم والتكوين . في المقابل نجد ان معظم المشاكل التي يعيشها العمال ناتجة عن عدم احترام قوانين العمل و الحقوق النقابية ، فبرامج السياسة للحماية الاجتماعية والاقتصادية تحمي الفئات العمالية من خلال النصوص القانونية الموجودة في الدستور و قانون العمل (قانون الممارسة النقابية) ،القانون الأساسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين . ومن جهة أخرى فان الإخلال بهذه السياسات و عدم احترامها تؤدي إلى عقوبات سوآءا كانت من الدرجة الأولى كالتوبيخ ، الإنذار، تنبيه أو الدرجة الثانية المتمثلة في التوقيف عن المسؤولية النقابية و تجريد العمال منها ، و كأقصى عقوبة يكون بالطرد من صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين و المتابعة القضائية حيث تسند هذه المهام للجنة الانضباط .

المحور الثاني : الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A شريك اجتماعي واقتصادي في بناء المواقف السياسية .

يعتبر الاتحاد ع . ع . ج كشريك اجتماعي و اقتصادي في بناء مختلف مواقفه السياسية ، فقد كان مساندا فعالا في الاستحقاقات الانتخابية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة من اجل مصلحة الوطن و تحقيق الاستقرار السياسي فكانت مواقفه ايجابية إزاء مختلف السياسات التي انتهجها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، فكانت مشاركته فعالة لأجل المصالحة الوطنية و الوئام المدني من خلال جميع هياكله ، فهو شريك اجتماعي واقتصادي و يظهر ذلك جليا من خلال مختلف الاجتماعات الثلاثية و الثنائية ، حيث كان في كل مرة يطرح قضايا تمس الأمن والاستقرار و المكاسب التي تخص الفئات العمالية ، فكان يشرك الحكومة و البترونا لذلك ، ليخرج بعدها

بسياسة تخدم البلاد و الفئات العمالية . فقد لعب الاتحاد ع . ع .ج جملة من الأدوار بدءا بالمشاركة في الكفاح المسلح لاسترجاع السيادة الوطنية ، مرورا بالمشاركة في البناء و التشييد وصولا إلى الحفاظ على الجزائر بالدفاع عن المسارالانتخابي ، وذلك من خلال اختيار الجزائريين سلطتهم عن طريق الممارسة الفعلية للحريات الفردية لجعلها في مأمن من كل الانحرافات و المؤامرات ، فقد أيد برنامج المصالحة الوطنية و الوئام المدني الذي انتهجه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، فهو دعم برنامج الرئيس الذي كان لصالح المنظمة النقابية ، خاصة سياسة العقد الاجتماعي الاقتصادي التي اقترحها الرئيس ، والتي لاقت قبولا من طرف الاتحاد ع . ع .ج الذي سمح له بتمرير مختلف المشاريع التي تخص الفئات العمالية و إشراك الحكومة و البترونا من خلال الاجتماعات الثنائية والثلاثية .

ـ كان ضد سياسة التقشف فدعا إلى ترشيد النفقات و احترام الأولويات الاقتصادية إلا انه يتضامن مع الدولة من اجل تجاوز هذه المرحلة الصعبة ، كما كان موقفه ايجابي من خلال التعديل الدستور الجديد 2016 كونه يخدم مصالح الفئات العمالية و يضمن حقوقها والمعنوية ، كان موقفه ايجابي جدا من خلال توعية العمال و المجتمع من مخاطر ثورات الربيع العربي القادم من اجل زعزعة استقرار الدول الرافضة للتطبيع الكيان الصهيوني ، فساند هذه الشعوب في استرجاع حقوقها المشروعة بأسلوب التغيير السلمي بعيدا عن العنف و الفوضى مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية لها .

المحور الثالث :للاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A دور ومساهمة في إنتاج النخبة السياسية في الجزائر.

ـ استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين ان ينتج نخبة سياسية التي تعمل لمصلحة الوطن ، و يرجع ذلك إلى الوعي النقابي الموجود داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، حيث لعبت هذه النخبة دور كبير في توعية و تحسيس العمال حول الحماية الاجتماعية و الاقتصادية ، وعدم الانسياق وراء المخاطر الخارجية ، كما استطاعت هذه النخبة أن تتواجد في مواقع حساسة ، سوآءا تواجدهم كنواب في البرلمان ، أو كأعضاء في المجالس الوطنية أو

الولائية آو المحلية واستطاعت بفضل هذه النخبة تمرير الكثير من المشاريع والاقتراحات التي تمس الفئات العمالية وهذا ما أعطى للاتحاد دفعا قويا لحماية المصالح المادية والمعنوية للعمال.

تقديم الحالة رقم 4:

الجنس |: ذكر عمره 40 سنة ، متزوج ، أصله الجغرافي من قسنطينة ، اكتفى في مساره الدراسي بالمرحلة الثانوية ، ينتمي الى وسط اجتماعي متوسط ، وهو حاليا يتقلد منصب رئيس مصلحة داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين .أجريت معه المقابلة 5 افريل 2016 على الساعة الواحدة زوالا بالمقر المركزي للاتحاد بالعاصمة .

المحور الأول : **:** للاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A دور فعال في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية .

. ـ للاتحاد العام للعمال الجزائريين دور فعال في توفير برامج الحماية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية للمؤسسة و مجموعة القوانين التي تتضمن هذه الحماية كالضمان الاجتماعي ، حماية الفئات العمالية من كل الضغوطات الداخلية والخارجية كالطرد التعسفي و التامين على البطالة ، حيث يستند الهيكل التنظيمي للاتحاد إلى مستوى القدرة الشرائية من جهة ، و تطوير الإنتاجية من جهة أخرى ، وهي تتوافق مع المطالب العمالية المتمثلة في تحسين القدرة الشرائية ، تحسين ظروف العمل ، تحقيق العدالة الاجتماعية في إدارة شؤون العمل ، علما إن هذه البرامج تتوافق لمقتضيات كل مرحلة لكونها تتغير عبر الزمن ، وغياب لمثل هذه السياسات للحماية الاجتماعية والاقتصادية تؤدي إلى مخاطر اجتماعية منها تأزم وانفجار الوضع الاجتماعي ، حيث يعتمد الاتحاد ع.ع. ج في صياغة هذه البرامج على أدوات مطلبيه أهمها الملتقيات، الندوات ، المشاورات ، الحوار الاجتماعي .فكل المشاكل التي تعيشها الفئات العمالية لا ترجع إلى لغياب لمثل هذه السياسات بقدر ما هو راجع إلى عدم احترام قوانين العمل من جهة و الحقوق النقابية من جهة أخرى ، ومختلف الضغوطات التي يعيشها العمال داخل الهرم التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين من طرف الإدارة المسيرة أو فيما يخص ممثلي العمال داخل المؤسسة . كما نجد أن إخلال العمال بالقانون الداخلي للاتحاد ع. ع. ج يفرض عليهم عقوبات بدءا من الإنذار ثم التوقيف عن العمل إلى الفصل النهائي عن العمل ، حيث تسند

هذه المهمة للجنة الانضباط ، كما نجد أن برنامج الحماية الاجتماعية و الاقتصادية يتضمن نصوص قانونيا تحمي الفئات العمالية من مختلف التحديات الخارجية أو الداخلية .

المحور الثاني : الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A شريك اجتماعي واقتصادي في بناء المواقف السياسية.

- يعد الاتحاد العام للعمال الجزائريين كشريك اجتماعي واقتصادي استطاع أن يبرز كأهم منظمة نقابية على المستوى الوطني ، من خلال إشراكه في بناء عدة مواقف سياسية التي من شانها أن تحافظ على المكاسب المادية والمعنوية للفئات العمالية كان شريك فعال في مختلف اللقاءات الثنائية والثلاثية التي كانت تقام في إطار العقد الاجتماعي و الاقتصادي ، حيث كان في كل مرة يخرج بنتائج متوازية بين التوجهات الاقتصادية والتطلعات الاجتماعية ، وتعزيز سياسة العدالة الاجتماعية ، كما مكنته هذه اللقاءات من مناقشة مختلف القضايا التي تمس الفئات العمالية ، إلى جانب تأييده للتعديل الدستوري الجديد كونه يضمن الحقوق المادية والمعنوي للعمال.

المحور الثالث : للاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A دور ومساهمة في إنتاج النخبة السياسية في الجزائر.

- تمكن الاتحاد العام للعمال الجزائريين من إنتاج نخبة سياسية مهمة ، بفضل الوعي النقابي الوجود داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد ع . ع .ج حيث يكمن تكمن دورها في إنشاء وبلورة فكر يثمن الفعل الاقتصادي ،وتعزيز حرية العمل والإبداع المادي والفكري و السهر على تعميم قيم

العدالة الاجتماعية بين أوساط العمال ، ووجود هذه النخبة السياسية يعطي للاتحاد قوة وفعالية ، ويظهر ذلك جليا حضوره في مختلف اللقاءات و الاجتماعات الوطنية ، كما لها دور كبير في التأثير على القرارات السياسية ، وتكون هذه سوآءا عن طريق الاقتراحات و التحاليل من جهة أخرى ، وتشكيل رأي عام من جهة أخرى رغم دورها الفعال إلا أنها تبقى تعاني من صراعات داخلية حول الزعامة التي من شانها أن تقلل من فعالية الاتحاد .

تقديم الحالة رقم 5:

الجنس : ذكر عمره 63 سنة متزوج ينتمي إلى وسط اجتماعي متوسط أصله الجغرافي الجزائر وهو حاليا رئيس مصلحة النسيج والجلود.أجريت معه المقابلة يوم 30 افريل 2016على الساعة الواحدة زوالا بالمقر المركزي بالجزائر العاصمة .

المحور الأول : للاتحاد العام للعمال الجزائريينU .G.T.A دور فعال في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية .

- ـ يوفر الاتحاد العام للعمال الجزائريين الحماية الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في مجموعة من الآليات و الأنشطة الهادفة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي .من خلال قانون العمل القائم على مبادئ الاتحاد الذي يفصل بين العمل ورب العمل ، حيث تكون برامج الحماية الاقتصادية والاجتماعية مستسقاة من المطالب التي ترفعها الفئات العمالية ، فهذه البرامج تضمن الظروف الملائمة للممارسة نشاطهم ، تحسين الظروف المعيشية ، الأجور و القدرة الشرائية ، توفير الأمن و الاستقرار الاجتماعي ، الحماية الصحية و الوقاية من الحوادث العملية ، ويعتمد الاتحاد في صياغة هذه البرامج على أدوات مطلبيه من خلال سياسة االحوار و التشاور والتفاوض الاجتماعي ، أو إلى أدوات قانونية لتحديدها أي قانون عمل ، كما نرى أن هذه البرامج تصاغ وفق الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي يعيشها العمال ، وعدم وجودها تؤدي إلى مخاطر بالنسبة للعامل أو رب العمل كالعنف ، انحرافات ، إضرابات ، مشاكل داخلية تؤثر على الجو العام للمؤسسة .و الخارجية كالأزمات الاقتصادية والمالية و الحروب و الكوارث.

المحور الثاني : : الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A شريك اجتماعي واقتصادي في بناء المواقف السياسية.

ـ استطاع الاتحاد أن يقف مساندا و مشاركا للدولة من خلال اتخاذه لمختلق المواقف : بدءا في الدفاع عن الجمهورية في فترة التسعينات من خلال تشكيل لجنة للدفاع عن الجمهورية ، رحب بقانون الرحمة في عهد الرئيس اليمين زروال ، ليساند بعده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في

الاستحقاقات الانتخابية و مساندته له طوال عهدته الثلاثة ، وتأييده لمختلف السياسات التي جاء بها كقانون المصالحة الوطنية ،الوئام المدني ، قانون العفو الشامل ، حيث أصبح الاتحاد مشاركا فعالا في مختلف القضايا الاجتماعية و السياسية والاقتصادية التي تمس الفئات العمالية من خلاله استطاع أن يصوغ مختلف المشاريع و البرامج إلى جانب الحكومة و البترونا سوآءا تعلق الأمر بالاجتماعات الثنائية أو الثلاثية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي و تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، كما أن سياسة التقشف التي تعيشها اليوم باقتراحاتنا مع الدولة نحاول تخفيف الضرر عن عالم الشغل لأننا تعودنا على مثل هذه الأزمات ، كأزمة الثمانينات التي كانت أقوى ، و بعدها أزمة التسعينات ، أما فيما يخص التعديل الأخير الذي مس الدستور فنحن معه ، حيث بادرنا من خلاله ، كما أيدنا الدولة في موقفها للثورات العربية و كايدناها من خلال مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

المحور الثالث : للاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A دور ومساهمة في إنتاج النخبة السياسية في الجزائر.

ـ نعم للاتحاد العام للعمال الجزائريين دور كبير في إنتاج النخبة السياسية لسنوات عديدة ، حيث كان للاتحاد مسؤولين كانوا في أجهزة الدولة أمثال مولود مزيان الذي كان وزير العمل سابقا ، كان أمينا عاما للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، كما يوجد في الوقت الراهن نواب في المجلس الشعبي و مجلس الأمة ، وفي المجالس الشعبية الولائية والبلدية كما يوجد نقابيون في الأحزاب ، في المجالس المنتخبة على المستوى المحلي و الوطني ، لان الاتحاد لا يفرض على العمال عدم الانتماء للأحزاب السياسية .

و هذا راجع إلى الوعي النقابي القائم داخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، فرغم الصراعات التي تعاني منها بعض النخب السياسية حول الزعامة إلا أن هذا لم يحد من فعالية الاتحاد بقدر ما اكسبه قوة وفعالية ، لأنه كل واحد يحاول أن يعطي الأفضل و الأحسن للاتحاد كما تكمن أهمية هذه النخبة في تواجدها في مختلف المناسبات كالاستحقاقات الانتخابية، ومختلف اللقاءات و الاجتماعات الوطنية , وكذلك تأثير هذه النخبة السياسية في القرارات السياسية خاصة لما يكون الموضوع يهم الاقتصاد والوضع الاجتماعي ، وعادة يكون تمرير برامج الاتحاد عن

طريق هذه النخبة السياسية بطريقة غير مباشرة عن طريق نقابيون موجودون كنواب في البرلمان أو كأعضاء على مستوى الغرفتين الأولى و الثانية ، أو في المجالس الولائية أو المحلية .

تقديم الحالة رقم 6:

الجنس : ذكر عمره 48 سنة ، متزوج ينتمي إلى وسط اجتماعي متوسط .له مستوى ثانوي وهو حاليا رئيس مصلحة ، أجريت مقابلة معه يوم 5ماي 2016 على الساعة العاشرة صباحا بالمقر المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

المحور الأول : للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA دور فعال في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية .

ـ استطاع الاتحاد ع. ع . ج إن يلعب دورا فعالا في حماية الفئات العمالية في فترة التسعينات رغم الوضع الاجتماعي والاقتصادي المزري الذي أدى إلى تجميد الأجور ، غلق المؤسسات ، تسريح العمال ، تدهور الوضع الاقتصادي ، الإفلاس ، البطالة ، انخفاض القدرة الشرائية ، عدم توفر مناصب شغل ، عدم الاستقرار السياسي ،ظاهرة الإرهاب التي أثرت على المؤسسات الاقتصادية بشكل سلبي نتج عنه غلق المؤسسات الاقتصادية والمالية ، ألا انه بفضل الاتحاد استطاع أن يتجاوز هذه المرحلة و يناضل من اجل حماية الفئات العمالية من خلال البرامج التي طرحها في إطار الحفاظ على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفئات العمالية ، كما تضمن هذه البرامج حماية الفئات العمالية من مختلف الضغوطات التي يعيشها العمال سوآءا الداخلية و الخارجية ، والإخلال لمثل هذه السياسات يؤدي مشاكل على مستوى الاتحاد ع . ع. ج

سوآءا تعلق الأمر بعدم احترام العمال وحقوقهم ، كما إن هذا الإخلال يؤدي إلى إجراءات عقابية كالتأديب ، الفصل ..الخ حيث تسند هذه المهمة إلى لجنة الانضباط.

المحور الثاني : الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A شريك اجتماعي واقتصادي في بناء المواقف السياسية.

ـ استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يلعب دورا مهما في الاستقرار البلاد و يقف جنبا إلى جنب مع الدولة للحفاظ على المؤسسات الاقتصادية والمالية ، فأشرك الدولة في المحنة التي

عاشتها سنوات التسعينات (ظاهرة الإرهاب) ، الذي أدى إلى نهب المؤسسات الاقتصادية و المالية ، والحرق و التدمير ، مما خلق نوع من أللاستقرار السياسي ، كان مواقفه ايجابية اتجاه الدولة من خلال مختلف المواقف التي اتخذتها ، فساند الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عهداته الثلاث ، و أيده من خلال البرامج التي جاء بها كونها تخدم الصالح العام و البلاد، فكان موقفه ايجابيا من المصالحة الوطنية و الوئام المدني ، رحب بفكرة العقد الاجتماعي و الاقتصادي الذي يعتبر كخطوة إيجابية كبيرة بالنسبة للاتحاد من خلال إشراكه في مختلف القضايا الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية ، من خلاله استطاع الاتحاد أن يطرح الكثير من القضايا الاجتماعية و السياسية والاقتصادية التي تخدم الفئات العمالية وتحميهم ، كما كان مؤيدا لدولة من خلال سياسة التقشف جراء انهيار أسعار البترول فهو يدعو إلى ترشيد النفقات ، كما وافق على التعديل الدستوري الأخير ، فكان الاتحاد من المزا كين الأوائل باعتباره مكسب سياسي جديدي ، خارجيا كان لديه نفس الرأي الذي عبرت عنه الحكومة فقد اعتبر الثورات العربية ظاهرة سلبية تهدد استقرار و سيادة البلاد .

المحور الثالث :للاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A دور ومساهمة في إنتاج النخبة السياسية في الجزائر.

ـ للاتحاد دور كبير في تكوين إطارات التي من شانها أنتج عدة نخب سياسية ، هذه النخبة التي أصبحت تتمثل في مجموعة المسؤولين على مستوى الدولة ، الذي أصبح دورها فعال في توجيه الرأي العام ، وكذا تمرير مختلف المشاريع و الاقتراحات التي تمس الفئات العمالية ،سوآءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق نواب في البرلمان أو أعضاء في الغرفتين الأولى والثانية ، فرغم وجود صراعات بين هذه النخبة السياسية حول الزعامة ، إلا أن دورها يبقى فعالا و تواجدها يعطي للاتحاد العام للعمال الجزائريين قوة وفعالية ليجعلها تبرز كأهم منظمة نقابية على المستوى الوطني من اجل تحقيق المصالح المادية والمعنوية للفئات العمالية و ضمان التنمية لتحقيق الاستقرار و الأمن .

تقديم الحالة رقم 7:

الجنس : أنثى متزوجة عمرها 50سنة ، تنتمي إلى وسط اجتماعي متوسط ، اكتفت بتعليمها الثانوي ، كان لها الفضل في تكوين أول فرع نقابي للقابلات على مستوى مصلحة التوليد ، وهي حاليا تعد كقابلة رئيسة ، أجريت المقابلة معها بتاريخ 20 ماي 2016، على العاشرة صباحا بالمقر المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين بالعاصمة .

المحور الأول : للاتحاد العام للعمال الجزائريينUGTA دور فعال في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية .

ـ للاتحاد العام للعمال الجزائريين دور فعال في توفير الحماية الاقتصادية والاجتماعية و ذلك من خلال برامج الحماية الاقتصادية والاجتماعية التي ينص عليها القانون الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال مختلف الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية كرفع الأجور ، تحسين القدرة الشرائية و مختلف التعويضات الاجتماعية التي يضمنها لهم قانون الضمان الاجتماعي ، توفير الحماية الصحية و الاستقرار داخل البيئة العملية للعمال. حيث نجد أن برامج الحماية الاجتماعية والاقتصادية تتحدد وفق المطالب التي ترفعها الفئات العمالية ، كما تتحدد وفق لمختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، ويعتمد الاتحاد على أساليب مختلفة في صياغتها كالحوار ، التفاوض ،الاتفاقيات ...الخ . فالاتحاد استطاع أن يبرز كأهم منظمة نقابية خاصة

بعد أن تجاوز فترة التسعينات التي كانت كأصعب مرحلة مر بها الاتحاد لكونها تميزت بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي و الاقتصادي ، أسفرت على بعض التحديات التي قام بها الاتحاد ع .ع . ج و بروز بعض الحلول، كالتقاعد النسبي ، سلم الأجور ...الخ .

ـ وغياب لمثل هذه السياسات للحماية الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى عدم الاستقرار بين أوساط الفئات العمالية ، حيث نجد لكل مؤسسة قانونها الداخلي يحفظ حقوق وواجبات التي تحمي العمال من كل التحديات الداخلية والخارجية ، والإخلال بالقانون الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين يخضع العمال لإجراءات عقابية من... طرف لجنة الانضباط .

المحور الثاني : الاتحاد العام للعمال الجزائريينUGTA شريك اجتماعي واقتصادي في بناء المواقف السياسية .

ـ لعب الاتحاد العام للعمال الجزائريين موقف ايجابي من مختلف المحطات السياسية التي مرت بها البلاد ، واستطاع أن يكون كشريك اجتماعي الى جانب الدولة و مختلف منظمات المجتمع المدني في بناء مواقفه ، فقد دعم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهداته الثلاث ، وأشاد بكل المواقف التي قام بها الرئيس ومختلف البرامج التي جاء بها من خلال برنامج المصالحة الوطنية و الوئام المدني ، وقبله قانون الرحمة في عهد الرئيس اليمين ،زروال ، كان إلى جانب الدولة للدفاع عن الجمهورية أثناء توقيف المسار الانتخابي ، كان ضد الإرهاب هذه الظاهرة التي أحرقت الأخضر واليابس ، وأثرت على الاقتصاد الوطني و الوضع الاجتماعي للعمال ، حيث كان في كل مرة يعقد لقاءات واجتماعات و ذلك قصد الخروج بحلول للازمة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة ، و تجاوز كل العراقيل التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية و الاستقرار السياسي ، كان موقفه ايجابي من التعديل الدستوري الجديد ، كونه مكسب سياسي يضمن الحقوق المادية والمعنوية للفئات العمالية ، كما أيد الحكومة من خلال سياسة التقشف و احترام بنود هذه السياسة .

المحور الثالث :للاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A دور ومساهمة في إنتاج النخبة السياسية في الجزائر.

ـ استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين ان يكون له دور ايجابي في إنتاج نخبة سياسية لها دور كبير في دعم برنامج الرئيس و كذا توعية المجتمع المدني بالتحولات الطارئة في الوطن والعالم ، كما أن وجودها على مستوى الهيئات المحلية والوطنية و كذا كنواب في البرلمان في الغرفتين الأولى والثانية ، استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلالها تمرير الكثير من الاقتراحات و القضايا والمشاريع الاقتصادية و الاجتماعية التي تمس الفئات العمالية و حضورها المتميز في مختلف الاجتماعات و اللقاءات الوطنية ، والاستحقاقات الانتخابية اكسبها قوة وفعالية من اجل إعطاء دفع قوي للاتحاد العام للعمال الجزائريين لتحقيق المكاسب المادية والمعنوية .

تقديم الحالة رقم 8:

الجنس : ذكر عمره 25 سنة متزوج ينتمي الى وسط اجتماعي متوسط ، أصله الجغرافي منطقة تيزي وزو ، متخرج من جامعة الجزائر ، مهندس ، كان له الفضل في تكوين أول فرع نقابي بتيزي وزو ، أجريت المقابلة يوم 28 ماي 2016 على الساعة الواحدة زوالا بالمقر المركزي يالعاصمة .

المحور الأول: للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA دور فعال في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية .

ـ استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يلعب دورا فعالا في توفيرا لحماية الاقتصادية والاجتماعية للفئات العمالية ، حيث تكمن آليات الحماية في تشريع القوانين للمجتمع المدني بكل فئاته و نشاطاته سوآءا تعلق الأمر بالمكاسب المادية أو المعنوية ، وهذه البرامج للحماية تكون متوازنة و المطالب التي ترفعها الفئات العمالية ، واهم هذه المكاسب : تحسين وضعية العمل (ظروف العمل) ، زيادة أجور العمال و الذي يعتبر كأهم مطلب الذي نادى به الاتحاد العام للعمال الجزائريين ليوفره للعامل ، منح فرص العمل ، تسوية وضعية المتقاعدين بعد الخروج من العمل، حماية الأفراد من المخاطر الاجتماعية، الأمن ،الاستقرار ،توفير الرعاية صحية المجانية في ظل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي يعيشها العمال من فقر ، بطالة باعتباره حق كفلته القوانين و التشريعات وهذا بفضل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، منع استغلال أصحاب العمل للعمال ، تطوير مستوى الصحة ، وكل هذه المطالب استطاع الاتحاد أن يوفرها للفئات العمالية و يناضل من اجلها في مختلف المناسبات منذ نشأته و يظهر ذلك جليا من خلال قانون العمل داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، و يستعين في صياغة هذه البرامج على أدوات مطلبيه ، أي تطبيق القانون الداخلي للاتحاد ع . ع . ج ، وغالبا ما تكون هذه المطالب موفقة لمعطيات تقتضيه الميزانية والعولمة من جديد في مجال العمل و قانون العمل ، وكذا حقوق العمال حيث انه نلاحظ في كل مرحلة هناك نوع معين من المطالب ، فهي تتحدد وفق لظروف العمل الاجتماعية و الاقتصادية, وغياب لمثل هذه السياسات للحماية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي إلى مخاطر اجتماعية كالعنف ، الإضرابات ،

عدم الاستقرار في مجال العمل ...الخ. كما أن برنامج الحماية الاقتصادية والاجتماعية يوفر للفئات الاجتماعية الحماية من مختلف التحديات و الضغوطات التي يعيشها العمال المحتملة سوآءا الداخلية أو الخارجية ، فقانون العمل واللوائح و تعليمات الاتحاد هي التي تضمن له هذه الحماية ، في المقابل نجد أن جل المشاكل التي تعيشها الفئات العمالية ناتجة عن عدم احترام قوانين العمل المنصوصة داخل الهرم الداخلي للاتحاد ع . ع . ج و كذا الحقوق النقابية من جهة أخرى ، و في حالة إخلال الفئات العمالية ببرامج النظام الداخلي للاتحاد ع . ع . ج تطبق عليها قانون العقوبات التعلق بقانون العمل المعمول به داخل النظام الداخلي للاتحاد و يوجه العامل في هذه الحالة نحو هيئة أو لجنة الانضباط ، هي التي تتولى عقابه وفق ما ينص عليه القانون .

المحور الثاني : الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA شريك اجتماعي واقتصادي في بناء المواقف السياسية .

ـ تمكن الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن تبرز كأهم منظمة نقابية ، استطاع من خلاله أن يكون كشريك اجتماعي واقتصادي مع الدولة في مواجهة كل العراقيل و الصعوبات التي تواجه الاتحاد والفئات العمالية ، تحقيقا لمصالح المادية و الاجتماعية ، والاقتصادية ، لبد لهم أن يتحدوا الصعاب إلى جانب الدولة من اجل ضمان حقوقهم المادية و المعنوية ، فأشرك الدولة في مختلف القضايا و بنى مواقفه على أساسها خاصة القضايا التي تمس استقرار الوطن و حقوق الفئات العمالية ،فساند الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال ترشحه لعهداته الثلاث ، كما أيده للبرامج التنموية التي جاء بها ، سياسيا رحب بفكرة المصالحة الوطنية والوئام المدني و اعتبرها كخطوة ايجابية لإنهاء الفترة الدموية التي مرت بها الجزائر ، كما أشاد بفكرة العقد الاجتماعي والاقتصادي الذي اقترحه الرئيس من خلاله استطاع الاتحاد مشاركة الدولة في مختلف القضايا السياسية و الاقتصادية والاجتماعية وتمرير مختلف القضايا التي تمس امن واستقرار الفئات العمالية ، و من خلاله استطاع الاتحاد أن يحدد بدقة الميادين الأساسية لسياسة الحماية الاقتصادية والاجتماعية و حماية القدرة الشرائية ، وسياسة الأجور و التشغيل ، قانون العمل .كما أيد الدولة من خلال التعديل الدستوري الجديد كونه يضمن الحقوق المادية والمعنوية

للعمال ، و الدليل أن الأمين العام للعمال الجزائريين ثمن ودعم بشدة هذا التعديل ما دام انه يوفر الحماية الاجتماعية .

المحور الثالث :للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA دور ومساهمة في إنتاج النخبة السياسية في الجزائر.

ـ للاتحاد العام للعمال الجزائريين دور كبير في إنتاج نخبة سياسية ، و الدليل أن الكثير من القيادات التي كانت في الاتحاد أصبحت إطارات في الدولة ، كوزير العمل سابقا بالعيد مزيان و الكثيرين منهم و هذا بفضل الوعي النقابي الذي كان سائدا داخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين فكان دور النخبة السياسية متميزا من خلال تمرير الكثير من المشاريع و الاقتراحات للاتحاد التي تمس الفئات العمالية من خلال تواجدها في البرلمان و المجالس الولائية والبلدية. كما استطاع من خلالها أن يقوم بالكثير من الاجتماعات الوطنية و اللقاءات المهمة التي تمس المطالب العمالية.

تقديم الحالة رقم 9:

الجنس : ذكر عمره 55 من ولاية قسنطينة ، متزوج ينتمي إلى وسط اجتماعي متوسط ، اكتفى بتعليمه الثانوي ، وهو حاليا عضو مكتب فيدرالية عامة داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، أجريت المقابلة معه يوم 22 سبتمبر 2016على الساعة الثانية زوالا بالمقر المركزي بالعاصمة.

المحور الأول: للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA دور فعال في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية .

- استطاع الاتحاد ع . ع .ج أن يبرز أهم منظمة نقابية و ذلك من خلال الدور الفعال الذي لعبه منذ تأسيسه ، حيث ناضل بشدة من اجل توفير المكاسب الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية من خلال برنامج الحماية الاجتماعية والاقتصادية وفق ما ينص به القانون الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين سوآءا تعلق الأمر بالضمان الاجتماعي و مختلف التعويضات ، وتوفير الحماية الصحية و الاستقرار و الأمن الداخلي داخل مؤسسات العمل ، وضمان التكفل

بالفئات العمالية في حالة وجود مشاكل صحية و المحافظة على مكاسبهم المادية والمعنوية (الأجور ، القدرة الشرائية ، التشغيل) ، و هذه الحماية مضمونة من طرف قانون العمل ، كما نجد أن هذه البرامج تتوافق و المطالب العمالية و الظروف الاقتصادية ، فكلما كانت هذه الحماية الاقتصادي والاجتماعية أدت إلى نقص المخاطر الاجتماعية والاقتصادية ، وفي حالة غيابها فان كل واحد يتحمل المسؤولية عن العواقب التي تنتج ، فساعات العمل التي يقوم بها يوميا لبد أن يحقق بها حماية اجتماعية ، ففي قانون العمل هناك الكثير من المواد التي تحمي العمال من مختلف الضغوطات سوآءا تعلق الأمر بالضغوطات الداخلية الناتجة عن الواقع الذي يعيشونه ، أو الخارجية الخارجة عن نطاق إرادتهم ، وفي رأيي يجب أن نحل المشاكل التي تعيشها الفئات العمالية ، التي لا تعد سوى تعبيرا عن طلبهم في تحقيق مطالبهم المادي والمعنوي و في حالة الإخلال بالنظام الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين يتم توجيه العمال نحو هيئة الانضباط هي التي تحدد نوع العقوبة .

المحور الثاني : الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A شريك اجتماعي واقتصادي في بناء المواقف السياسية .

ـ يعد الاتحاد العام للعمال الجزائريين كشريك اجتماعي واقتصادي استطاع أن يبرز كأهم منظمة نقابية على المستوى الوطني ، من خلال إشراكه في بناء عدة مواقف سياسية التي من شانها أن تحافظ على المكاسب المادية والمعنوية للفئات العمالية , فقد شارك وساند في مناقشة القرارات المتضمنة الحفاظ على مؤسسات الدولة من جهة ، و من جهة أخرى العمل على الحفاظ على المنشئات الاقتصادية كونها متواجدة في المصانع ، ساند الدولة في محنتها في فترة التسعينات اثرى توقيف المسار الانتخابي و انشأ لجنة للحفاظ على الجمهورية ، ساند الدولة في محاربة الإرهاب الذي كان له اثر سلبي على جميع الميادين خاصة الجانب الاقتصادي و الاجتماعي للعمال ، ساند الرئيس بوتفليقة خلال ترشحه للعهدات الثلاث ، و رحب بجل المشاريع التنمية التي جاء بها ، فأشاد بفكرة المصالحة الوطنية و الوئام المني التي اعتبرها كخطوة مهمة لإنهاء حالة العنف الدموي الذي عرفته الجزائر . كان شريك فعال في مختلف اللقاءات الثنائية والثلاثية التي كانت تقام في إطار العقد الاجتماعي و الاقتصادي ، حيث كان

في كل مرة يخرج بنتائج متوازية بين التوجهات الاقتصادية والتطلعات الاجتماعية ، وتعزيز سياسة العدالة الاجتماعية ، كما مكنته هذه اللقاءات من مناقشة مختلف القضايا التي تمس الفئات العمالية ، إلى جانب تأييده للتعديل الدستوري الجديد كونه يضمن الحقوق المادية والمعنوي للعمال .

المحور الثالث :للاتحاد العام للعمال الجزائريين دور ومساهمة في إنتاج النخبة السياسية في الجزائر.

- لقد لعب الاتحاد العام للعمال الجزائريين دور فعال في إنتاج سياسية من خلال التكوين و التنظيم المحكم الذي يوفره الاتحاد للطبقة العاملة ، ومن خلال الوعي النقابي الموجود داخل صفوف الفئات العمالية ، حيث تكمن دورها في تطوير الفكر النقابي و تعزيز و تحسين العمل النقابي ، تكيف تطلعات العمل و متطلبات العمال ، كما تؤثر في القرارات السياسية أو في توجيه الرأي العام من خلال الإنتاج الفكري و الطروحات الفكرية التي تؤثر إيجابا على مستوى دائرة الحكم ، لأنها تستدل بالأدلة العلمية لتثبت القانون النقابي حسب ما تسمح به الظروف.

تقديم الحالة رقم 10:

الجنس : ذكر عمره 50 سنة من الجزائر العاصمة , متزوج ينحدر من وسط اجتماعي متوسط ، لديه مستوى الثانوي .وهو حاليا رئيس الفرع النقابي للمدرسة العليا للأساتذة ، أجريت المقابلة معه يوم 20 أكتوبر 2016.بالمقر المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين بالعاصمة .

المحور الأول : : للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA دور فعال في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية.

- استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يوفر للفئات العمالية برامج الحماية الاجتماعية و الاقتصادية و فق ما ينص عليه القانون الداخلي للاتحاد ع . ع .ج و هي تتضمن : الدفاع عن الحقوق المادية كالأجور، الضمان الاجتماعي ، الصحة ، الأمن ، والمعنوية كالتكوين ، الكرامة الظروف الملائمة لممارسة عملهم ، إلى جانب ذلك الدفاع على المناصب المتواجدة للشغل ، و تطويرها على مستوى الإنتاجية ، كما نلاحظ ان هذه البرامج للحماية الاجتماعية

والاقتصادية تصاغ من انشغالات الفئات العمالية ، وكذلك الظروف الاقتصادية ، و المداخيل و التوجهات الإستراتيجية في مجال الاقتصاد ، من خلال هذه التوجهات تسطر سياسة البرامج للحماية الاقتصادية والاجتماعية ، كما نلاحظ أن مجمل المطالب التي ترفعها الفئات العمالية هي مطالب سوسيو مهنية (تحسين الأجور ، تحسين ظروف العمل ، ضمان مواصلة التكوين ، تطوير المسار المهني ، كما يعتمد الاتحاد في صياغة هذه البرامج أدوات مطلبية من خلال اللجوء إلى التشريع المتضمن ممارسة الحق النقابي ، قانون العمل للاتحاد ع . ع. ج ، الاتفاقيات الجماعية . ـ في المقابل نجد أن غياب لسياسات واضحة للحماية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي إلى أخطار و أزمات اجتماعية تنعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية وعلى الفئات العمالية نفسها كالإضرابات ، المظاهرات ،العنف ، التجاوزات العملية ...الخ. كما تحمي هذه البرامج الفئات العمالية من مختلف الضغوطات سوآءا الداخلية او الخارجية من خلال تخفيف ساعات العمل ، تحويل العمال من منصب لأخر ، التقاعد . وفي حالة إخلال العمال بالنظام الداخلي للاتحاد ع. ع .ج فان العامل هنا يتعرض لضغوطات وفق ما تنص عليه لجنة الانضباط وحسب الخطأ المرتكب .

ـ يوفر الاتحاد ع . ع .ج الحماية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مجموعة من الآليات والمؤسسات وفق ما تنص عليه القوانين الداخلية للاتحاد ع . ع .ج و ما ينص عليه الدستور المتضمن كيفية ممارسة العمل النقابي و تشمل هذه البرامج في مجملها حماية المكتسبات المادية كالأجور ، الصحة ، الضمان الاجتماعي ، والمعنوية كتحقيق الأمن والجو المناسب لممارسة النشاط العملي داخل المؤسسة ، كما تحمي العمال من مختلف الضغوطات التي يواجهها منها الداخلية كبعض التجاوزات التي يمارسها بعض المسيرين ، والخارجية وهي خارجة عن نطاق الإدارة المسيرة كغلق المؤسسات اقتصادية بسبب التقشف أو انهيار المؤسسات بسبب الكوارث الطبيعية ، فالاتحاد ع .ع . ج يحمي الطبقات العاملة من كل هذه الأزمات، حيث يتم تحديد سياسات الحماية الاجتماعية و الاقتصادية وفق أساليب علمية تتمثل في الحوار ، المناقشات ، الاتفاقيات ، واللجوء إلى القانون الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين كما يتم صياغة هذه البرامج وفق المطالب المهنية والاجتماعية التي ترفعها الفئات العمالية ، وحسب الظروف الاقتصادية التي تسود كل مرحلة ، لان هذه المطالب تتغير حسب الظروف ،وغياب لمثل هذه

السياسات للحماية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي إلى مخاطر اجتماعية على المستوى العملي للعامل و الوضع الاقتصادي له. كما أن إخلال العمال بالنظام الداخلي للاتحاد وهذه البرامج يؤدي به إلى عقوبات تفرض عليهم على مستوى لجنة الانضباط وهي التي تحدد العقوبة.

المحور الثاني : الاتحاد العام للعمال الجزائريينUGTA شريك اجتماعي واقتصادي في بناء المواقف السياسية .

ـ يعد الاتحاد العام للعمال الجزائريين كشريك اجتماعي واقتصادي فعال من خلال مختلف القضايا التي شارك فيها ، في إطار مختلف اللقاءات الثلاثية والثنائية والذي يدعى بالعقد الاجتماعي والاقتصادي الذي يجمعه كل من الحكومة أو السلطة ، الاتحاد ع . ع .ج و المتعاملين الاقتصاديين أو البترونا ، حيث طرح عدة قضايا و مواقف ومشاريع التي من شانها إن تحافظ على الحقوق المادية والمعنوية للفئات العمالية و تحقيق الاستقرار السياسي ، فكان في كل مرة يساند الحكومة في بناء مواقفه للخروج من مختلف الأزمات التي تتعرض لها الفئات العمالية على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي كما كان إلى جانبها فترة التسعينات في مكافحة الإرهاب فرحب بسياسة المصالحة الوطنية ، والوئام المدني التي من شانها إنهاء الأزمة . كان موقفه من موقف الدولة للتعديل الدستوري الجديد كونه مكسب سياسي يحفظ على المكتسبات المادية والمعنوية للعامل كما كان إلى جانبها فدعا إلى التقشف من خلال ترشيد النفقات .

المحور الثالث :للاتحاد العام للعمال الجزائريينUGTA دور ومساهمة في إنتاج النخبة السياسية في الجزائر.

ـ للاتحاد العام للعمال الجزائريين دور كبير في إنتاج نخبة سياسية رغم وجود نسبة قليلة من الوعي النقابي إلا انه استطاع أن يكون نخبة سياسية من خلال التكوين الذي يوفره الاتحاد للفئات العمالية ، وخير مثال على ذلك معهد درارني محمد ، الذي كان له الفضل الكبير في تكوين العمال ، و الذي كان له الفضل في تكوين هذه النخبة السياسية التي استطاعت أن تؤثر في القرارات السياسية أو في توجه الرأي العام من خلال تواجدها في البرلمان و المجالس الولائية و المحلية ، من خلالها تم تمرير العديد من المسائل و القضايا التي تمس الفئات العمالية.

2- تحليل البيانات و التعليق على حالات الدراسة :

2-1- التحليل والتعليق وفق الفرضية الأولى :

للاتحاد العام للعمال الجزائريين دور فعال في توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للفئات العمالية. لدينا كل الحالات تثبت هذه الفرضية أي بنسبة 100÷:

الحالة الأولى : حسب هذه الحالة فان الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوفر الحماية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال مختلف برامج الحماية الاجتماعية والاقتصادية وفق ما تنص عليه اللائحة القانونية للاتحاد ع.ع.ج ، التي من شانها أن تحمي العمال من خلال تحفيزهم وتحميسهم بالنهوض بالاقتصاد الوطني ، فالمضمون ألمطلبي قد يكون ماديا من طلب رفع الأجور ، منح التقاعد وتحسين قدرتهم المعيشية ،وظروف معيشتهم ، التعويضات ، المنح التي يضمنها أهم الضمان الاجتماعي ، كما كان شغله الشاغل هو الحفاظ على مطلب الأجور ، والتشغيل ،" وذلك طبقا للمادة 40 من القانون 14\90 فانه يمكن لأية منظمة نقابية تمثيلية حسب مفهوم المادتين 34 و 35 من هذا القانون أن تنشئ هيكلا نقابيا طبقا لقانونها الأساسي لضمان تمثيل المصالح المادية و المعنوية لأعضائها في أية مؤسسة عمومية او خاصة، ومن خلال هذا النص يتضح لنا أن المشرع الجزائري يعترف بممارسة الحق النقابي وذلك في إطار احترام الحقوق والحريات المقررة لضمان تمثيل الحقوق المادية والمعنوية " ،وبالتالي حسب الحالة الأولى فان الفرضية الأولى قد تحققت فلاتحاد دور ومساهمة فعالة في توفير الحماة الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية.ولنوضح ولتوضيح أكثر فيما يلي جدول يبين الدور الأكثر تركيز من طرف نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، من خلال دراسة ميدانية لإحدى النقابات التابعة للاتحاد ع ع ج وهي نقابة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD ورقلة .لمعرفة هل يمكن للفعل النقابي من تحقيق المكاسب الاجتماعية للعمال ؟ أجريت لعينة من المجتمع الإحصائي (الاتحاد العام للعمال الجزائريين).

الجدول رقم 1 : يمثل الجدول التالي الدور الأكثر تركيز من قبل النقابة (الاتحاد .ع.ع.ج)

الاحتمالات	التكرار	النسب
الدور الاقتصادي	22	27.5÷
الدور الاجتماعي	36	45÷
الدور الثقافي	22	27.5÷
المجموع	80	100

المرجع :1- بالمهدي سكينة ،**الفعل النقابي ودوره في تحقيق المكاسب الاجتماعية للعمال (دراسة ميدانية لشركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD ورقلة** ، مذكرة ماستر أكاديمي في علم الاجتماع ، تنظيم وعمل ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.2012- 2013. ص 51.

حيث نلاحظ أن 45÷ من مجموع أفراد العينة جعلوا الدور الاجتماعي هو الدور الأكثر تركيز وبعده 27.5÷ لكل من الدور الاقتصادي والثقافي على حد سواء. فبالتالي الدور الاجتماعي اخذ الحظ الوافر من إجابة المبحوثين من خلال أن النقابة تساعد على حل المشاكل وتمثيلهم ، تطالب بالزيادات والتعويضات و الدور الاقتصادي من خلال المطالبة بالأجور.وتنوع أدوارها يعزز من مكانتها بين العمال وسمعتها بين صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

الحالة الثانية : حسب الحالة الثانية فان الاتحاد ع ع ج يوفر الحماية الاجتماعية و الاقتصادية من خلال مجموعة من الآليات ، والتنمية الاجتماعية و الاقتصادية الموجودة في قوانين العمل داخا الهيكل التنظيمي للاتحاد ع ع ج التي تنبثق من المؤتمر الوطني و قانون الضمان الاجتماعي الذي يحمي العمال وفق ما ينص عليه مرسوم رقم 94/09 والمتعلق بالحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون مكانهم بصفة لا إرادية وتحدد هذه السياسيات وفق المطالب التي ترفعها الفئات العمالية وفي معظمها تلم البرامج التي تشمل حماية الحقوق المادية والمعنوية للعمال (القدرة الشرائية ، التشغيل ، الصحة ، الأمن ، المعاشات) ، كما تحميهم من مختلف التحديات الخارجية و الداخلية ، وهذا ما يجعل العمال يشعرون بالرضا الوظيفي مقارنة

بما يقدمه الاتحاد العام للعمال الجزائريين وهذا ما يبينه الجدول التالي الذي اخذ من دراسة لإفراد عينة للاتحاد العام للعمال الجزائريين لشركة البناء بالجنوب . وهو يوضح النتائج المحققة من النشاط النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين حسب أصنافهم الوظيفية .

الجدول رقم 2 : رأي العمال في النتائج المحققة من النشاط النقابي للاتحاد ع ع ج حسب أصنافهم الوظيفية

النتائج	مستخدم تنفيذ		مستخدم تطبيق		مستخدم تحكم		مستخدم تاطير		مجموع	
	FI	÷	FI	÷	FI	÷	FI	÷	FI	÷
تحسين الاجور	11	8.4	22	17.6	6	8.33	6	7.79	45	11.11
تحسين ظروف العمل	62	47.33	41	32.8	32	44.45	35	45.5	170	41.98
تحقيق مكاسب اجتماعية	10	7.63	15	12	7	9.72	3	3.9	35	8.64
المشاركة في السلطة										
فرض شخصية العامل	42	32.06	39	31.2	24	33.32	29	37.66	134	33.09
بدون جدوى	2	4.58	8	6.4	3	4.17	4	21	21	5.18
المجموع	131	100	125	100	72	100	77	100	405	100

المصدر: شطيبي حنان ، **الحركة النقابية في الجزائر (دافع او معرقل للأداء البيداغوجي) دراسة حالة جامعة منتوري – قسنطينة** – المشرف عبد الكريم بن إعراب . تسيير الموارد البشرية .مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ،2009- 2010.ص 223.

هذه الدراسة أجريت من اجل معرفة النتائج الطبيعية المحصلة من النشاط النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين حسب رأي العمال تبعا لأصنافهم الوظيفية ، حيث يبين ان العمال بمختلف أصنافهم الوظيفية اشترك وان تحسين ظروف العمال هو أهم ما حققه النشاط النقابي وذلك بنسبة 41.98÷ .

الحالة الثالثة : حسب الحالة الثالثة فان الاتحاد ع ع ج يوفر الحماية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مختلف البرامج و آليات الحماية الاجتماعية و والاقتصادية و التي تتمثل في حماية والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال ، كما يسعى جاهدا لتحسين الظروف المعيشية و تامين الظروف الملائمة لمزاولة نشاطهم ، ويتم تحديد هذه السياسات عبر التنسيق الدائم و التشاور باستعمال الوسائل القانونية التي من شانها أن تسنح بالنمو و التطور الاقتصادي و الاجتماعي ، وغياب لمثل هذه السياسات يؤدي إلى مخاطر اجتماعية تهدد امن واستقرار الفئات العمالية كانهيار الاقتصاد الوطني ، انهيار القدرة الشرائية ، صعود مؤشر البطالة ، مع العلم أن الاتحاد استطاع أن يبرز كأهم منظمة في أصعب الأوقات ، كفترة التسعينات التي تعد كأصعب مرحلة ، و التي كانت تتميز بالانسداد و عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وحالة الانكماش التي تسببت في تفكيك المؤسسات العمومية وإعادة الجدولة 1994، و اختلال الميزانية العمومية ، تفاقم ظاهرة البطالة . مما أدى إلى ظهور موجة من الاحتجاجات والإضرابات رافضين هذه الوضعية . وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي الذي يبين تطور عدد الإضرابات في الجزائر من 1977الى سنة 2000.

الجدول رقم 3 : يمثل تطور عدد الإضرابات في الجزائر من 1977- 2000.

السنوات	1977	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
عدد الاضرابات	1933	3389	2023	1034	493	537	410	432	431	292	195	173

المصدر : عبد الناصر جابي ، **من الحركات العمالية إلى الحركات الاجتماعية** ، المعهد الوطني للعمل . ط1.الجزائر . 1998.

إلا أن الاتحاد كان لها بالمرصاد استطاع أن يواجه كل هذه التحديات من خلال إتباعه إستراتيجية لحماية المكاسب المادية والمعنوية للفئات العمالية ، فعلى المستوى الاقتصادي سعى بالنهوض بالاقتصاد الوطني عبر إستراتيجية واضحة لدعم الإنتاج القومي و العمل على استقلالية القرار الاقتصادي عن السياسي ، محاربة التهريب الوظيفي ، أما على المستوى الاجتماعي فهو دعا إلى تقليص البطالة عبر التشغيل لدعم الإنتاج و الحفاظ على القدرة الشرائية

.

الحالة الرابعة : حسب الحالة الرابعة فان الاتحاد له دور فعال في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية من خلال التنمية الاقتصادية للمؤسسة ومجموعة القوانين التي تتضمن هذه الحماية كالضمان الاجتماعي ، حماية الفئات العمالية من الضغوطات الداخلية والخارجية وفق ما تنص عليه النصوص القانونية الخاصة بسياسة الحماية وفقا للمادتين 12و 13 من المرسوم التنفيذي رقم 7 /92 المؤرخ في 1992/01/09 المتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي و التنظيم المالي و الإداري للضمان الاجتماعي . كالطرد التعسفي و التامين على البطالة ، مع العلم أن هذه السياسات تتماشى و مقتضيات كل مرحلة كونها تتغير عبر الزمان ، و غياب لمثل هده السياسات للحماية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي الى مخاطر اجتماعية كانفجار الوضع الاجتماعي، فهو يعتمد على أدوات مطلبيه لصياغتها كالملتقيات ، الندوات ، المشاورات ، الحوار الاجتماعي.وهذا ما أكدته دراسة لإفراد عينة للاتحاد العام للعمال الجزائريين بالجنوب بورقلة من خلال الجدول التالي الذي يبين مدى قدرة نقابة الاتحاد ع ع ج

من تحقيق طموح ومطالب العمال هذا ما خلق نوع من الرضى الوظيفي وبالتالي تحقيق استقرار في الوسط العملي.

الجدول رقم 4 : يبين قدرة النقابة (الاتحاد ع ع ج) على تحقيق طموح ومطالب العمال

الاحتمالات	التكرار	النسب
نعم	59	÷73.75
لا	21	÷26.25
المجموع	80	÷100

المصدر : بالمهدي سكينة مرجع سبق ذكره . ص 42.

من خلال الجدول نلاحظ ان نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين قادرة على تحقيق مطالب وطموح العمال بنسبة 73.75÷ ، وبالتالي فالفعل النقابي بمقدوره تحقيق طموح العامل الى درجة كبيرة التي تخص الجانب المادي كالأجور ومنح القروض و المطالبة بالتعويضات او الجانب المعنوي كالترقية وكلها تنصب في إطار الخدمة الاجتماعية كالتعاقد مع مصحة خاصة و هذا من شانه زيادة طموح العامل ومنه ومنه تصبح النقابة محل ثقة جميع العمال.

الحالة الخامسة : حسب الحالة الخامسة فان الاتحاد ع ع ج يوفر الحماية الاجتماعية والاقتصادية من خلال قانون العمل المنصوص به وقوانين و لوائح الاتحاد ، و هي مستقاة من المطالب العمالية التي تتضمن حماية حقوقها المادية والمعنوية كحماية و تامين الظروف العملية للعمال من مختلف العراقيل التي قد يواجهها العمال في العمل أو خارج العمل ، ضمان الأمن و الصحة ، القدرة الشرائية .فهو يعتمد على أدوات مطلبيه لصياغتها كالقوانين الحوار ...ألخ. وغياب لمثل هذه السياسة للحماية يؤدي إلى مخاطر سواءا للعامل أو رب العمل (مشاكل داخلية).وهذا ما يبينه الجدول التالي مأخوذ من دراسة ميدانية لنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين و و السبب الرئيسي لتكونه .

الجدول رقم 5 : يمثل توزيع أسباب الانخراط بحسب الجنس

الجنس / أسباب	ذكور		إناث		المجموع	
		÷		÷		÷
الحصول على سكن	23	33.33	34	44.74	57	39.31
الحصول على ترقية			1	1.31	1	0.1
الحصول على منافع مادية	4	5.8			4	2.76
الرغبة في الدفاع عن مصالحه	22	31.9	24	31.58	46	31.72
العناية الشخصية بالنضال النقابي	5	7.24	6	7.9	11	7,58
مج	69	100	76	100	145	100

المصدر :شطيبي حنان ، مرجع سبق ذكره ، ص 213.

حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الحصول على سكن هي التي أخذت اكبر نسبة ذكورا وإناث و بالاستناد إلى المادة الرابعة من القانون الأساسي و النظام الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين نجد أن السبب الرئيسي لتكون الاتحاد هو حماية والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للفئات العمالية |.

الحالة السادسة :حسب الحالة الخامسة فان الاتحاد ع ع ج يوفر الحماية الاجتماعية والاقتصادية من خلال قانون العمل المنصوص به وقوانين و لوائح الاتحاد، وهي مستقاة من المطالب العمالية التي تتضمن حماية حقوقها المادية والمعنوية كحماية و تامين الظروف العملية للعمال من مختلف العراقيل التي قد يواجهها العمال في العمل أو خارج العمل ، ضمان الأمن و الصحة ، القدرة الشرائية خاصة مطلب الأجور الذي لطالما عقد اتفاقيات عديدة للمطالبة بالزيادات والتعويضات.

الجدول رقم 6 : يمثل المعدل العام للزيادات في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2012.

عنوان	المعدل العام للزيادات
الأجور	27÷
العلاوات	18÷
التعويضات	20÷
المعدل العام	65÷

المصدر : الاتحاد العام ع ج ، **مذكرة حول العمل النقابي في الجزائر** .الأمانة العامة .2013.

.فهو يعتمد على أدوات مطلبيه لصياغتها كالقوانين الحوار ...ألخ. وغياب لمثل هذه السياسة للحماية يؤدي إلى مخاطر سواءا للعامل أو رب العمل (مشاكل داخلية).

الحالة السابعة : **حسب** الحالة السابعة فان الاتحاد ع ع ج فان التحاد ع ع ج له دور فعال في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية من حلال مختلف برامج الحماية الاجتماعية و الاقتصادية التي ينص عليها القانون الداخلي للاتحاد ع ع ج كرفع الأجور ، تحسين القدرة الشرائية ، التعويضات ، الضمان الاجتماعي ، الحماية الصحية ، و هذه البرامج تتحدد وفقا لمختلف المطالب التي ترفعها الفئات العمالية ، والظروف التي يمليها الواقع الاقتصادي والسياسي ، وفق أسلوب الحوار و التفاوض و الاتفاقيات ، استطاع أن يتجاوز فترة التسعينات ويحمي الفئات العمالية من حلال التقاعد النسبي ، سلم الأجور، حيث حرص على هذا المطلب

واعتبره كمطلب أساسي وجب حمايته والمحافظة عليه حيث كان في كل مرة يطالب بزيادات و هذا ما يبينه الملخص التالي لمعدل الزيادات وعدد الأجراء المعنيين في كل فترة :

فترة مابين 1990-1999 القطاع الاقتصادي (القطاع العام – الخاص): مست الاتفاقيات الموقع عليها في القطاع الاقتصادي (العام – الخاص) حوالي 2213000 عاملا بمعدل 42÷ في ذلك زيادة في العلاوات و التعويضات والمرتبات.

فترة 2000-2012 القطاع الاقتصادي (العام – الخاص) : مست الاتفاقيات المتفق عليها في القطاع الاقتصادي العام و الخاص حوالي :

-2.582.462 عاملا بالقطاع العام 155المجموع = 3.844.798

-1.262.336 عاملا بالقطاع الخاص

أي بمعدل 54÷ بما في ذلك من علاوات والتعويضات و المرتبات.

الجدول رقم 7 : يبين المعدل العام للزيادات في الفترة مابين 2008- 2012

قطاع الوظيف العمومي :

عنوان	المعدل العام للزيادات
الأجور	**27÷**
العلاوات	**18÷**
التعويضات	**20÷**
المعدل العام	**65÷**

المصدر :الاتحاد ع ع ج .**مذكرة حول العمل النقابي في الجزائر** .الأمانة العامة .افريل 2013.

مست الزيادات المتتالية في قطاع الوظيف العمومي 1.8000.000موظفا أي بمعدل 65÷ بما في ذلك زيادة في التعويضات و المرتبات.

الأجراء الذين استفادوا من الزيادات :

-2.582462 بالقطاع العام

-1262336 بالقطاع الخاص

-1.800.000 قطاع الوظيف العمومي أي بمجموع يساوي 5.644.798 عامل.

فان الاتحاد ع ع ج استطاع أن يلعب دورا فعالا في توفير الحماية الاجتماعية و الاقتصادية _للفئات العماليات ، حيث تكمن آليات الحماية في تشريع القوانين للمجتمع المدني بكل فئاته و نشاطاته سواءا تعلق الأمر بالمكاسب المادية و المعنوية ، وهي مستمدة من المطالب التي ترفعها الفئات العمالية.

الحالة التاسعة : لعب الاتحاد ع ع ج دورا مهما منذ تأسيسه إلى يومنا ، حيث ناشد بشدة من اجل توفير المكاسب الاجتماعية والاقتصادية للفئات العمالية ، وفق برامج الحماية الاجتماعية التي حددتها المؤتمرات الوطنية والقانون الداخلي له ، سواءا تعلق الأمر بالضمان الاجتماعي و التعويضات ، الصحة ، الأمن الداخلي ،الأجور ، والمحافظة على مختلف المكاسب المادية والمعنوية ، لطالما دافع عنها سواءا كان ذلك في فترة الثمانينات خلال الأزمة التي عاشتها الجزائر ، وتلتها فترة التسعينات وما نتج عنها من اللاسقرار سياسي واقتصادي ، كما تعيشها حاليا اثري انهيار أسعار النفط والأزمة العالمية ،فكانت هذه البرامج تصاغ وفق المطالب العمالية ومختلف الظروف الاجتماعية و الاقتصادية ، فالمضمون ألمطلبي قد يكون مادي او معنوي ، فكلما كانت برامج الحماية نقصت المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد امن واستقرار البيئة العملية للعامل .حيث يعتمد الاتحاد ع ع ج على أدوات مطلبية لتوصل مطالبها ومشاكلها إلى صانعي السياسات العامة و أرباب العمل وهي تتنوع وفقا لعدة عوامل ، كمستوى استياء الرأي العام. أو تعاطفه مع المطالب النقابية و الوضع المالي و الاقتصادي للمؤسسات أو الدولة .وهي تأخذ عدة أشكال كتقديمها على شكل عريضة توقيعات ، الاحتجاجات ، الإضرابات ، الشكاوي ، التوقف عن العمل ، الاعتصام ، العصيان...الخ.وإخلال العامل لهذه البرامج يجعله عرضة لجملة من العقوبات وفق ما ينص عليه قانون العمل لحل النزاعات في قانون العمل 90-11 الباب السادس من 114 إلى 134 القانون رقم 90 – 02 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية وتسويتها.

الحالة العاشرة : حسب الحالة العاشرة تمكن الاتحاد ع ع ج أن يوفر الحماية الاجتماعية و الاقتصادية وفق ما ينص عليه القانون الداخلي له ، كالدفاع عن حقوقه المادية والمعنوية (الأجور ، الضمان الاجتماعي ، الصحة ، الأمن ،تطوير المسار المهني ، التكوين)، مع العلم ان هذه البرامج تصاغ من انشغالات العمال و كذلك الظروف و التوجهات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها(مطالب سوسيو مهنية) ، فتحدد سياسات الحماية الاقتصادية والاجتماعية على أساسها ، كما يعتمد الاتحاد على أدوات مطلبيه لصياغتها من خلال اللجوء إلى التشريع المتضمن ممارسة الحق النقابي ، قانون العمل ، الاتفاقيات الجماعية، لطالما جاهد الاتحاد ع ع ج للدفاع عن سياسات الحماية الاجتماعية في إطار انضمامه للمجلس الوطني و الاجتماعي الذي كان عضوا فيه ، حيث كانت ابرز مساهمة له في مجال الحماية الاجتماعية خلال الدراسة المقدمة في دورته 18 في شهر يوليو 2001 التي عرفت مقاربة المجلس في إصلاح وتطوير منظومة الحماية وتحسينها على وضعها الحالي وتمثلت مشكلة الحماية آنذاك في ضخامة المسؤولية الملقاة على على صناديق الضمان الاجتماعي بسبب العدد الضخم للمؤمنين أكثر من 5.5÷ مليون مؤمن نصفهم عمال نشطون وحوالي 3.2 غير نشط وتقلص موارده المالية نتيجة تقلص العمال المشتركين بفعل التسريح الجماعي للعمال بعد حل المؤسسات العمومية وعدم خلق مناصب عمل جديدة وإحالة البعض الأخر على التقاعد المبكر وهو ما شكل عبئا إضافيا على الصندوق الوطني للتقاعد فضلا عن ارتفاع عدد المتهربين من دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي. ، وغياب لمثل هذه السياسات يؤدي إلى مخاطر وأزمات اجتماعية تنعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للفئات العمالية .

2-2- التحليل والتعليق وفق الفرضية الثانية :

- الاتحاد العام للعمال الجزائريين شريك اجتماعي و اقتصادي في بناء المواقف السياسية .

نلاحظ آن كل الحالات تثبت هذه الفرضية أي بنسبة 100÷.

الحالة الأولى : حسب الحالة الأولى فان الاتحاد ع.ع.ج استطاع ان يحتل مكانة كبيرة على المستوى الوطني ليصبح النقابة العمالية رقم واحد ، وذلك بفضل السياسات التي ينتهجها في مسايرة مختلف الأحداث الواقعة في الجزائر ، فأصبح كشريك اجتماعي واقتصادي في بناء مواقفه في مختلف القضايا التي تمس مصالح الفئات العمالية و الأمن الوطني ، من خلال العقد الاجتماعي والاقتصادي الذي كان يعقد بين الحكومة و البترونا والاتحاد ، من خلاله استطاع أن يحدد الميادين الأساسية لسياسة الحماية الاجتماعية والاقتصادية ، الذي يعتمد على سياسة التفاوض و الحوار بين الأطراف الثلاثة كآلية لمواجهة الأزمات ، كما قد يلجا للحلول المشتركة للموازنة بين المتطلبات الاقتصادية والتطلعات الاجتماعية ، من خلال مختلف الانجازات التي تم تحقيقها منذ 1999 بدءا باستعادة السلم وصولا الى تدعيم الديمقراطية حرية المبادرة في إطار دولة الحق والقانون ، كما يهدف هذا العقد إلى إرساء مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و كان ذلك من حلال مجموعة من الاجتماعات الثلاثية والثنائية التي كانت تناقش مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فكانت إسهامات الاتحاد ع ع ج في إطاره من خلال تحسيس العمال على احترام واجباتهم في أماكن العمل و المساهمة في ترقية العمل كقيمة حضارية ، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي كعامل ضروري لإنجاح أية سياسة تنموية وذلك باللجوء إلى الحوار والتشاور قصد الوقاية من النزاعات الاجتماعية وتسويتها واللجوء إلى التحكيم وفق تشريع العمل الساري المفعول..

الحالة الثانية : حسب الحالة الثانية فان الاتحاد يعد كشريك اجتماعي و اقتصادي فعال في بناء مختلف المواقف سواءا تعلق الأمر في فترى التسعينات أين وقف جنبا إلى جنب مع الحكومة ، من خلال مشاركتها في الحفاظ على الجمهورية في الماسات الوطنية وكان ذلك سنة 1991 حيث تم تأسيس اللجنة الوطنية للحفاظ على الجزائر (cnsa) ، التي بادر بها الاتحاد ضد الأصولية وتدمير الأسس الديمقراطية للجمهورية .دفع الاتحاد ع ع ج على غرار جميع

الشرائح الاجتماعية للمجتمع ثمن التضحية ب 657 نقابي من بينهم اللامين العام للاتحاد عبد الحق بن حمودة واثنين من الأمانة العامة وبالعيد مزيان و قاسمي احمد.و كذلك عن طريق تجنيد كل الإطارات النقابية على المستوى الوطني رحب بمختلف البرامج والسياسات التي اقترحها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كونها تشجع النمو الاقتصادي و تطور الإنتاج الوطني و تحافظ على مناصب العمل ، كما ناشد الاتحاد ع ع ج بشدة إلى ترشيد المال العام و استغلالها في المشاريع العامة و كان ذلك عن طرق مختلف الاجتماعات التي كان يقوم بها سواءا تعلق الأمر باللقاءات الثنائية و الثلاثية في إطار ما يسمى بالعقد الاجتماعي و الاقتصادي ، حيث كان في كل مرة يطرح انشغالات و قضايا الفئات العمالية و ما يخدم الوطن .كانت بدايتها في التسعينات والقرن العشرين ضمن مشاريع الإصلاح الاقتصادي و السياسي والاجتماعي التي بادرت بها حكومة مولود حمروش 1989- 1991 وتواكبت فعليا مع حكومة سيد احمد غزالي (1991- 1992) حيث بلغت حوالي 13 اجتماعا منذ بداية التسعينات .

الحالة الثالثة: حسب الحالة الثالثة فان الاتحاد ع ع ج يعد كشريك اجتماعي واقتصادي في بناء مختلف المواقف السياسية التي من شانها أن تخدم مصالح الفئات العمالية فكانت مواقفه واضحة ، أين لعب جملة من الأدوار المهمة بدءا بالمشاركة الفعالة في الكفاح المسلح لاسترجاع السيادة الوطنية مرورا بالمشاركة في البناء والتشييد وصولا إلى الحفاظ على الجزائر بالدفاع عن المسار الانتخابي و ذلك من خلال اختيار الجزائريين سلطتهم عن طريق الممارسة الفعلية للحريات الفعلية لجعلها في مأمن من الانحرافات و المؤامرات ، رحب بسياسة العقد الاجتماعي و الاقتصادي التي كان يعقدها من خلال الاجتماعات الثلاثية والثنائية التي كانت تجمع كل من الحكومة والبترونا و الاتحاد ع ع ج ، حيث كان في كل مرة يطرح قضايا تمس امن واستقرار و مكاسب الفئات العمالية ،كما سمح هذا العقد لمشاركة في اتخاذ عدة قرارات تمس امن واستقرار الفئات العمالية من خلاله كان هناك نمو اقتصادي بفضل سياسة الاستثمار العمومي وبفضل تشجيع الاستثمار الخاص الجزائري والأجنبي الذي فاق 2.300مليار دينار ، وارتفاع المبلغ الإجمالي للتحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة لسنة 2006 بنسبة 14÷ مقارنة بسنة 2005وهو ما يمثل 20÷ من ميزانية الدولة وما يقارب 10÷ من مجموع الناتج الداخلي الخام

.واحتواء أزمة السكن التي بدأت تتراجع بفضل انجاز ما يقارب 950.000مسكنا منذ سنة 1999 وهو ما يمثل 16÷ من مجموع الحظيرة الوطنية للسكن .

تراجع نسبة البطالة التي انتقلت من 29.3÷ سنة 1999 إلى 15.3 سنة 2005. و التحكم في التضخم الذي تراجعت نسبته إلى 1.6÷ سنة 2005 ثم إلى 1÷ خلال السداسي الأول من سنة 2006. كما كانت إسهامات هذا العقد في الحد من التوترات وتشجيع الشراكة الذي يعد آلية لترقية مسار الأمة في النمو والتنمية وانه يدعم الحوار من خلال ماسسة الأطر و الآليات المناسبة للتشاور و تبادل الرأي بين الشركاء الاجتماعيين وهو يشكل بذلك إطارا متميزا للمسؤولية وأداة لتدعيم الحوار الاجتماعي.

الحالة الرابعة : حسب الحالة الرابعة يعد الاتحاد ع ع ج كشريك اجتماعي واقتصادي و كان ذلك عبر مختلف الاجتماعات واللقاءات الثلاثية والثنائية التي كانت تعقد في إطار العقد الاجتماعي التي كانت تجمع بين الحكومة و البترونا والاتحاد ع ع ج ، حيث كان يطرح قضايا مختلفة تمس امن واستقرار الفئات العمالية ، فكان يجمع الأطراف من اجل إبرام تحالفات شراكة إستراتيجية حول أهداف ترمي إلى إسقاط المستقبل المشترك للمجتمع في المجال الاقتصادي والاجتماعي فالعقد يقوم على منطق الشراكة من اجل التنمية و يرتكز على التزام كافة الشركاء الاجتماعيين بالعمل على تحقيق نمو قوي ومستديم وعلى توزيع عادل لثمرات التنمية ، كما رحب بجميع السياسات التي اقترحها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إطار المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الذي يسعى على ضمان استمرارية الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين وتقويم الاقتراحات و التوصيات و إبداء الآراء حول القضايا فكانت تشكيلة المجلس تتكون من 180 عضو مؤهلين و 50÷ ينتمون إلى القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و 25 ÷ للإدارات ومؤسسات الدولة و25÷ شخصيات مؤهلة معينة ، حيث نلاحظ الحضور القوي لنقابة الاتحاد ع ع ج ب23 عضوا وهذا ما سمح له للحصول على نيابة رئاسة المجلس.فقد كانت إسهاماته فعالة في تطوير السياسات الاقتصادية و الاجتماعية عامة وسياسات الحماية الاجتماعية بشكل خاص من خلال الدراسات والبحوث الميدانية و المقابلات التي قامت بها اللجان الدائمة والمؤقتة .

الحالة الخامسة : حسب الحالة الخامسة فان الاتحاد استطاع أن يقف مساندا للدولة منذ تأسيسه ، فكانت مواقفه من مواقف الدولة ، فدافع على الجمهورية في بشدة في فترة التسعينات إذ شكل لجنة لذلك ، ساند رئيس الجمهورية في جميع عهداته ورحب بكل المشاريع التي جاء بها التي من شانها أن تنهض بالاقتصاد الوطني ، فأشاد بسياسة العقد الاجتماعي و الاقتصادي ، فأشرك الحكومة و البترونا لمناقشة عدة قضايا تمس الفئات العمالية و الأمن الوطني ، و الخروج بعدة حلول لمختلف التحديات التي تواجه عالم الشغل بصفة خاصة واستقرار البلاد بصفة عامة ، فقعد ما يعدل 14 ثنائية و 16 ثلاثية . ومن هنا نستنتج أن الفرضية قد تحققت ، فالاتحاد يعد شريك اجتماعي واقتصادي لبناء المواقف السياسية .

الحالة السادسة : حسب الحالة السادسة فان الاتحاد ع ع ج لعب دورا مهما في استقرار امن البلاد ، من خلاله مساهمته الفعالة في الحفاظ على المؤسسات الاقتصادية و المالية ،فوقف إلى جانب الدولة في محنته التي عاشها في فترة التسعينات (ظاهرة الإرهاب) الذي أدى بدوره إلى نهب المؤسسات المالية والاقتصادية مما خلق اللاسقرار و هو ما انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفئات العمالية ،مما أدى إلى غلق المؤسسات الاقتصادية وتسريح العمال ، هذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة طيلة تسعينات القرن الماضي حيث وصلت سنة 1997 إلى 27÷ جراء الخوصصة المؤسسات وتصفيتها وهذا أدى بدوره إلى عدم القدرة على خلق مناصب عمل جديدة و تراجع النمو الاقتصادي وقلة الاستثمار حيث مس على وجه الخصوص فئة الشباب الأقل من 30 سنة زمنه بلغت نسبتها سنة 2004 إلى 79÷. ، فكانت مواقفه من موافق الدولة التي تخدم الوطن ، فرحب بفكرة العقد الاجتماعي والاقتصادي و الذي يعتبر كخطوة ايجابية استطاع الاتحاد من خلاله أن يطرح الكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تخدم مصالح الفئات العمالية المادية والمعنوية (اللقاءات الثنائية و الثلاثية).

الحالة السابعة : حسب الحالة السابعة فقد لعب الاتحاد ع ع ج موقف ايجابي في نختلف المحطات السياسية التي مرت بها الجزائر و استطاع أن يكون كشريك اجتماعي واقتصادي لمناقشة مختلف القضايا جنبا إلى جنب مع الحكومة ، كيف لا وهو الذي شكل لجنة للدفاع عن الجمهورية اثري توقيف المسار الانتحابي ، كما دعم الرئيس من خلال عهداته ، و رحب بجميع

السياسات التي جاء بها و أهمها سياسة العقد الاجتماعي و الاقتصادي التي كان يعقد اجتماعات ثلاثية وأخرى ثنائية لمواجهة كل العراقيل التي تقف حاجزا أمام النمو الاقتصادي ، والتي من شانها إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية فكان يلعب دور في ترقية الحوار الاجتماعي و تاطير وتوجيه العمل وتعبئتهم للدفاع عن حقوقهم، ويظهر ذلك جليا في أهم ثلاثية لعام 2009 الذي ألح فيه الاتحاد العام على ضرورة تحسين القدرة الشرائية للأسر مركزا على ارتفاع تكاليف المعيشة وتنامي التضخم انتهى الأمر بالاتفاق على رفع الأجر الأدنى بنسبة 25÷ بدءا من أول جانفي 2010.

الحالة الثامنة : تمكن الاتحاد أن يبرز كأهم منظمة نقابية ، استطاع أن يشرك الحكومة في كل القرارات التي تمس مصالح الفئات العمالية ، وكان ذلك في إطار العقد الاجتماعي والاقتصادي حيث كان يناقش مختلف القضايا التي تعنى بالآمن و الاستقرار ، وبنى مواقفه على أساسه وحدد بدقة الميادين الأساسية للحماية الاجتماعية والاقتصادية (القدرة الشرائية الأمن الداخلي ، الصحة ، الضمان الاجتماعي ، التعويضات) فتم إعداد الثلاثية في نوفمبر 1991 (أول ثلاثية حكومة – الاتحاد ع ع ج – أرباب العمل) بطلب من الاتحاد العام ع ج أثناء انعقاد الثنائية (الحكومة-الاتحاد ع ع ج) في أكتوبر 1990. أدت المشاورات الثلاثية لإبرام العقد الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في أكتوبر 2006 عقدت ليومنا هذا أكثر من14 ثلاثية و 14 ثنائية. تسجل منهجية الحوار الاجتماعي وفقا لأحكام الاتفاقية رقم144 لمنظمة العمل الدولية بخصوص مشاورات الثلاثيات المتعلقة بمعايير العمل الدولية .الثلاثية الدورية و العقد الاجتماعي والاقتصادي الذي وقع عام 2006 يسري على طريق الإثراء والتجديد .نصب عمل ثلاثي في 30اكتوبر 2011 كما تم اقتراحه من طرف ثلاثية ديسمبر 2009 (الثلاثية 13) و المؤكد من طرف ثلاثية سبتمبر 2011 .كما اقترح الاتحاد أثناء الثلاثية 11 عام 2005 مراجعة قانون العمل منذ ذلك الحين شرع فوج عمل الثلاثية في مراقبة عالم العمل و التفكير في إعداده بالإضافة إلى ذلك طلب الاتحاد ع ج المساعدة من منظمة العمل الدولية فاقترح ماسسة هذا الإطار من الحوار بين الشريك الحكومي و الشريك الاجتماعي و الاقتصادي بإنشاء هياكل متابعة من طرف نفس الشركاء و ذلك لتفادي أن تكون العملية حكرا للدولة كان الهدف منها المحافظة على المكتسبات المادية والمعنوية.

الحالة التاسعة : يعد الاتحاد ع ع ج كشريك اجتماعي واقتصادي فغال ، استطاع أن يبرز كأهم منظمة نقابية على مستوى الوطني ، وذلك بفضل الجهود التي يبذلها من اجل المحافظة على المكاسب المادية والمعنوية للعمال. لطالما ناضل من اجل المحافظة على مؤسسات الدولة التي تعنى بالفئات العمالية ، فساند الدول ودعمها في كل القرارات التي اتخذتها في المجال الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي ، وكان ذلك في إطار العقد الاجتماعي و الاقتصادي الذي سمع له بمناقشة كل القضايا والمسائل الوطنية ، فعقدت 14 ثنائية و16 ثلاثية من الاجتماعات ، في كل مرة كان يخرج بنتائج متوازية و التوجهات الاقتصادية و التطلعات الاجتماعية ، فحسب الحالة التاسعة نجد أن الفرضية الثانية تحققت ، **فالاتحاد يعد كشريك اجتماعي واقتصادي لبناء المواقف السياسية.**

الحالة العاشرة : : حسب الحالة العاشرة فان الاتحاد ع ع ج يعد كقوة فاعلة على المستوى الوطني ، وحتى الدولي ، وكان ذلك بفضل مواقفه ومشاركته الفعالة في مختلف القضايا التي تعنى بالمصالح المادية والمعنوية للفئات العمالية ، كيف لا وهو الذي سعى إلى الحفاظ على مؤسسات الدولة في فترة التسعينات لما شكل لجنة لدفاع عن الجمهورية ، ساند الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في جميع عهداته ، أشاد الاتحاد بالمشاريع التي جاء بها ، فرحب بسياسة العقد الاجتماعي والاقتصادي الذي كان يعتبره الإطار الوحيد الذي يتناول القضايا التي تمس الفئات العاملة ، ، فكان في كل مرة يدافع ويحمي مصالح الطبقة العاملة ،وهو ما ما جعله قبلة للعمال لما يقدمه وهذا ما يبنه الجدول التالي:

الجدول رقم 8 : يبين توزيع أسباب انخراط العمال في الاتحاد العام للعمال الجزائريين

اسباب الانخراط في الاتحاد ع ع ج	ذكور	النسبة
الحصول على مسكن	57	39.51
الحصول على ترقية	1	0.69
الحصول على منافع مادية	4	2.76
من اجل المشاركة في السلطة	46	31.72
الرغبة في الدفاع عن مصالحك ومصالح الجماعة المهنية	26	17.93
القناعة الشخصية بالنضال النقابي	1	7.59
المجموع	145	100

المصدر : شطيبي حنان ،مرجع سبق ذكره ، ص 212.

نلاحظ من خلال الجدول أن سبب الانخراط في الاتحاد ع ع ج أن أعلى نسبة للانخراط هو الحصول على مسكن ، ثم يليه الرغبة في المشاركة في السلطة بنسبة 31.72÷ وبعدها تليها الرغبة في الدفاع عن مصالح الفئات العمالية المهنية بنسبة 17.93÷.ويظهر ذلك جليا من خلال الاجتماعات الثلاثية و الثنائية التي كانت تعقد في إطار العقد الاجتماعي التي بلغ عددها ب 14 اجتماعا ثنائيا ، و16 اجتماعا ثلاثيا.

3-2- التحليل والتعليق وفق الفرضية الثالثة :

للاتحاد العام للعمال الجزائريين دور ومساهمة في إنتاج النخبة السياسية في الجزائر.

نلاحظ أن كل الحالات تؤكد على صحة الفرضية بنسبة ÷100.

الحالة الأولى :تعتبر الحالة الأولى أن الاتحاد العام ع ج دور كبير في إنتاج نخبة سياسية استطاعت أن تصل إلى هرم السلطة ، فالكثير من القيادات داخل المنظمة النقابية أصبحت نخبة سياسية عبر مختلف المجالس المنتخبة و هذا راجع إلي درجة الوعي النقابي الذي يوفره الاتحاد

ع ع ج داخل الهيكل التنظيمي له ، ومن خلال هذه النخبة استطاع لن يمرر الكثير من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي تعنى بالفئات العمالية لطالما أعطى الاتحاد ع ع ج أهمية كبيرة للتكوين النقابي وكان ذلك منذ انعقاد الميثاق الوطني 1975 الذي دعى إلى تاطير العمل و تطوير الوعي السياسي والتكوين الإيديولوجي للعامل وتحسين مؤهلاتهم العلمية و التقنية . وهذا ما صرح به الأمين العام للاتحاد العام ع ج "" حيث أصبح الاتحاد يشكل احد المكونات الأساسية للمجتمع المدني وشريكا حتميا في الحوار الاجتماعي فانه سيتبنى دوره الفعال في تعزيز الحريات وفي هذا الشأن يبقى التثقيف العمالي و التكوين النقابي سلاحان ممتازان بين أيدينا نقوم بانجازهما سويا على مستوى القاعدة وعلى صعيد الفروع النقابية وذلك بمساعدة المنشطين الذين يتم تكوينهم على يد الاتحاد العام للعمال الجزائريين على مستوى الولايات والفدراليات النقابية و على مستوى المعهد الوطني للتكوين ، وما من شك أن هذا التكوين سيزداد ثراءا بفعل مشاركة أخصائيين بارزين وجامعيين ومسيرين وكذا مساندة أصدقاء من خارج الجزائر ".ويرتكز برنامج التكوين على دورات لتدريب المكونين وتمحور على ثلاث محاور أساسية هي تدعيم قدرات التنظيم والتسيير لنقابات الاتحاد ع ع ج وتدعيم المواطنة النشطة وتدعيم القدرات على الحوار الاجتماعي لنقابي المنظمة يشتمل كل محور على الملتقيات التكوينية التالية :

1- **تدعيم قدرات التنظيم والتسيير للنقابات :** واهم عناوين الملتقيات النقابية في الجزائر (الجذور.الهياكل.وأفاق التطور).الانخراط وتعبئة القاعدة النقابية ، دور ومكانة المرأة العاملة في النقابات ،دور مختلف أشكال التمثيل العمالي ، الإيصال النقابي ،النقابة (المفهوم .و الممارسات)، التكنولوجيا الحديثة للإعلام .

2- **تدعيم المواطنة النشطة للنقابات :** واهم العناوين حقوق الإنسان في زمن العولمة ، دور المناضلين النقابيين في الحياة الاجتماعية ، النقابات في مواجهة المسائل الاجتماعية الراهنة ، المعايير الدولية للعمل ، دور النقابات في حماية المحيط .

3- **تدعيم قرارات الحوار لدى النقابات :** واهم العناوين السياسات الاقتصادية و الاجتماعية ، المحيط الدولي ، الإطار القانوني لعلاقات العمل في المؤسسات و الإدارات العمومية في القطاع

الاقتصادي ، تسيير العمالة ، تسيير النزاعات الفردية و الجماعية في العمل ، الحوار الاجتماعي و المفاوضات الجماعية ، عقد اجتماعي لما لا ؟ .

4- ملاحظات بيداغوجية وتنظيمية .

فكان أهم ملتقى حول تكوين المكونين وكانت الفئة المستفادة من هذا التكوين تتمثل في المندوبون النقابيون للهياكل الأفقية و العمودية ، الذي كان يهدف إلى تدريب المشاركين على إدارة عمليات التكوين من خلال تطوير قدراتهم البيداغوجية ، وتدعيم قدرات المكونين في مجالات البرمجة والتنظيم والتنشيط حتى تتسنى إمكانية إعادة تنظيم الدورات التدريبية على مختلف مستويات التنظيم النقابي،تطوير منهجية التحليل و التدخل لدى المكونين الذين يتم اختيارهم من لدن الاتحاد ع ع ج ، تطوير قدرات التعبير للمكونين أمام المجموعات المعنية بالتكوين، تدريب المشاركين على استعمال الوسائل البيداغوجية المختلفة للرفع من قدراتهم البيداغوجية ، إعداد منشور بيداغوجي للمكونين من طرف الاتحاد ع ع ج.واهم المواضيع التي تناولها هذا الملتقى هي عملية التكوين من حيث (الأهداف البيداغوجية و النقابية ، البرامج ، المناهج ، الشروط المادية ، تقنيات التنشيط ، استخدام الوسائل البيداغوجية وكيفية الاستعمال . فقسم هذا الملتقى إلى ثلاث ملتقيات يدوم كل واحد منهم إلى خمسة أيام وحددت التواريخ كالتالي:

1- الملتقى الأول 1- 3 نوفمبر 2003 في الجزائر .

2- الملتقى الثاني 2- 4 أكتوبر 2004 في الجزائر .

3- الملتقى الثالث 3- 5 أكتوبر 2005 في الجزائر .

فهذه البرامج للمكونين في إطار هذه الملقيات أعطى للاتحاد قوة وفعالية لوجوده و خبرة استطاع أن ينتج نخبة مؤهلة بإمكانها أن تنظم وتسير مجالس الإدارة و المجالس المنتخبة ومختلف الجمعيات منها الرياضية و الثقافية والفنية .

الحالة الثانية : تعتبر الحالة الثانية أن الاتحاد استطاع أن ينتج نخبة سياسية التي كان لها الفضل الكبير في العمل لمصلحة الفئات العمالية ، كما كان لها دور في توعية و تحسيس الفئات العمالية

حول الحماية الاجتماعية والاقتصادية و عدم الانسياق وراء المخاطر الخارجية ، فقد أولى الاتحاد العام للعمال الجزائريين أهمية بالغة للتكوين النقابي و التثقيف العمالي انطلاقا من الأهمية البالغة التي يكتسيها التكوين النقابي باعتباره وسيلة فعالة تمكن المناضلين من أدوات معرفية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع .ومن هذا المنطلق أكد المؤتمر التاسع على ضرورة أن تضع المنظمة التكوين ضمن أولويتها على أساس إعداد برامج تعطي الأهمية اللازمة للتكوين و التثقيف العمالي من خلال إعادة الاعتبار لدور معاهد التكوين وتنشيطها وإعداد خطة للتكوين و التثقيف العمالي طبقا للتحول الاقتصادي والمتغيرات المستقبلية التي تفرض على المناضلين النقابيين وكوادر المنظمة الإلمام الشامل بكل ما يتعلق بالمنظومة التشريعية لعام الشغل بصفة خاصة و الاقتصاد الوطني عامة .وكان لمراكز التكوين دور كبير في ذلك كمعهد درا رني لطالما لعب دورا كبيرا في إنتاج نخبة ، الذي كان يقوم أساسا لتكوين المكونين من الدرجة الأولى من خلال الاستفادة بالخبرات الوطنية وتوسيع التعاون على المستوى الدولي والعربي للوصول إلى تنظيم ملتقيات تكوينية ذات مستوى دولي .، كما كان دور فعال لمراكز التكوين الجهوية في تطوير أنشطة التكوين النقابي . وهذا ما يجعل هذه النخبة تحتل مواقع حساسة كتواجدهم كنواب في البرلمان ،أو كأعضاء في المجالس المنتخبة (الولائية والبلدية)، كان بفضلها تمرير الكثير من الاقتراحات التي تمس الفئات العمالية ، .

الحالة الثالثة : حسب الحالة الثالثة فان الاتحاد ع ع ج تمكن من أن ينتج نخبة سياسية التي تعمل لمصلحة الفئات العمالية و الوطن ، وذلك يعود إلى درجة الوعي الذي يوفره الاتحاد ع ع ج ، حيث استطاعت أن تلعب هذه النخبة دورا في توعية وتحسيس العمال حول الحماية الاجتماعية والاقتصادية و عدم الانسياق وراء المخاطر الخارجية ، فيعتبر الاتحاد ع ع ج بان ترقية الإنسان تمر بالضرورة عن التربية والتكوين لطالما أوصي بها في المؤتمر الرابع فبواسطتها استطاع الاتحاد أن يحقق نتائج ايجابية رغم ضعف وسائل المعاهد النقابية الموجودة فتعددت التربصات وأيام الدراسة لذلك كان على عاتق الاتحاد أن يطور وعي العمال سياسيا و إيديولوجيا ، فمواجهة المتغيرات الاقتصادية والسياسية تتوقف بالدرجة الأولى على وعي العمال و الإطارات بالخصوص التي حددت في ميثاق 1976 الذي فرض على الاتحاد ع ع ج

خطة توجيه في ميدان التربية والتكوين تهدف إلى رفع المستوى السياسي و الثقافي للعمال وتحسين تخصصهم التقني و إعدادهم للقيام بدورهم كاملا كمسيرين مسؤولين.حيث سجلنا تزايد في عدد التربصات منذ انعقاد المؤتمر الرابع في معهد الدراسات والبحوث النقابية كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 9 : يمثل عدد التربصات النقابية في معهد الدراسات والبحوث منذ انعقاد المؤتمر الرابع .

السنة	عدد التربصات	عدد المشاركين
1973	30	1333
1974	33	1483
1975	40	1799
1976	42	1970

المصدر :الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، **الوثائق التي صادق عليها المؤتمر الخامس للاتحاد ع ج.قصر الأمم من25 إلى 29 مارس 1978..(دار الشعب – ساحة أول ماي – الجزائر)** مطبعة الشركة الوطنية النصر.قسنطينة . ص 64.

أي 145 تربص وأيام دراسية خلال أربع سنوات ضمن 6533 مشارك منهم 1100 مكون هذا بالإضافة إلى 150نقابي تلقوا تكوينا في مدارس بلدان صديقة وشقيقة.

أما على مستوى الاتحادات الولائية :

316 يوم دراسي ، 302 تربص ، 36256 مشارك . كما استطاعت هذه النخبة أن تتواجد في مراكز عليا في البلاد كتواجدهم كأعضاء في برلمان أو كأعضاء في المجالس المنتخبة ، من خلالها تمكنت تمرير الكثير من المشاريع و الاقتراحات التي تمس الفئات العمالية.

الحالة الرابعة:

حسب الحالة الرابعة فان الاتحاد ع ع ج تمكن من إنتاج نخبة سياسية مهمة بفضل الوعي النقابي الموجود داخل الهيكل التنظيمي له ، الذي تكمن دورها في بلورة و إنشاء فكر يثمن الفعل الاقتصادي و يعزز حرية العمل و الإبداع المادي والفكري و السهر على تعميم قيم العدالة الاجتماعية فقد أولى الاتحاد أهمية كبيرة للإعلام وذلك لما له من قدرة على تنمية الوعي السياسي و العقائدي و المدني لدى العمال و تحفيز إرادتهم في الترقية و تمكين ممارسة الديمقراطية و رفع إحساسهم للمسؤولية و بالمعرفة الواضحة لمبادئ الاتحاد ع ع ج وأهدافه ، فإلى جانب مراكز التكوين يعد الإعلام شرطا أساسيا للتربية والتكوين الذي يجب أن يحضا بعناية مستمرة من طرف الهيئات النقابية ، ونظرا للمهمة التي أسندها الميثاق الوطني والدستور للاتحاد العام للعمال الجزائريين في رفع مستوى الوعي المدني و السياسي للعمال ، إذ تسند مسؤولية الإعلام لمناضلين مقتنعين قادرين على العمل السياسي بصفة فعالة و إيصال أفكاره إلى الجماهير الكادحة .فمن خلاله نتمكن من الوصول إلى القاعدة العمالية الواسعة وخير دليل على ذلك نذكر مجلة الثورة والعمل التي وجدت شكلا ومضمونا لتستجيب لمتطلبات العمال كما تعكس مطامحهم وتطلعاتهم على الوضعية النقابية الوطنية والدولية ، وتساهم في تكوينهم السياسي ، لذلك كان على الاتحاد أن يمد هذه الجريدة بالوسائل الكافية للتمكن من الحصول على هيئة تحرير ذات تكوين سياسي ونقابي متين. وتغذيتها بصفة منتظمة بواسطة لجان الإعلام في مستوى كل الهيئات النقابية .و هذا ما اكسب الاتحاد قوة وفعالية و يظهر ذلك من خلال مشاركتها في مختلف اللقاءات و الاجتماعات الوطنية التي كان لها الدور الكبير في التأثير على القرارات السياسية و تشكيل رأي عام .

الحالة الخامسة : حسب الحالة الخامسة فقد لعب الاتحاد ع ع ج دورا كبيرا في إنتاج نخبة سياسية لعدة سنوات ، حيث كان للاتحاد مسؤولين كانوا في أجهزة الدولة أمثال مولود مزيان الذي كان وزيرا سابقا للعمل ، الذي كان كأمين عاما في الاتحاد ع ع ج ، كما يتواجد الكثير منهم كنواب في البرلمان أو كأعضاء في المجالس المنتخبة المحلية أو الوطنية ، كما يتواجدون

كأعضاء في الأحزاب السياسية ، وهذا راجع لدرجة الوعي النقابي المجود داخل الهيكل الداخلي للاتحاد ع ع ج و هذا ما كسبه قوة وفعالية يحاول أن يعطي الأفضل في المستقبل .

الحالة السادسة : حسب الحالة السادسة فقد لعب الاتحاد ع ع ج دور كبير في تكوين إطارات التي من شانها إنتاج عدة نخب سياسية ، هذه النخب التي أصبحت تتمثل في مجموعة من المسؤولين على مستوى أجهزة الدولة ، التي أصبح دورها فعال في توجيه الرأي العام ، وتمرير مختلف المشاريع و الاقتراحات التي تمس الفئات العمالية و ذلك عن طريق نواب في البرلمان أو أعضاء في المجالس المنتخبة ، وهذا ما أعطى قوة وفعالية للاتحاد ليبرز كأهم منظمة نقابية على المستوى الوطني هدفه الأساسي هو تحقيق المصالح المادية و المعنوية للفئات العمالية و ضمان التنمية لتحقيق الاستقرار ، .

الحالة السابعة : حسب الحالة السابعة فان التحاد ع ع ج لعب دور ايجابي في إنتاج نخبة سياسية لها دور كبير في دعم برامج الرئيس وكذا توعية المجتمع المدني بالتحولات الطارئة في الوطن العربي والعالم ، ووجودها على المستوى الهيئات المحلية و الوطنية من حلال ها استطاع تمرير الكثير من الاقتراحات والقضايا و المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية التي تمس الفئات العمالية ، وحضورها المتميز في مختلف الاجتماعات واللقاءات الوطنية و الاستحقاقات الانتخابية وهذا ما جعلها تتميز عن غيرها من الحركات النقابية الأخرى ، من اجل إعطاء دفع قوي لتحقيق المكاسب المادية والمعنوية ، ومن هنا نستنتج أن الفرضية الثالثة تحققت فلاتحاد له دور فعال في إنتاج نخبة سياسية في الجزائر .

الحالة الثامنة : استطاع الاتحاد ع ع ج أن ينتج نخبة سياسية والدليل أن الكثير من القيادات التي كانت في الاتحاد أصبحت إطارات في الدولة ، كوزير العمل سابقا بالعيد مزيان وهذا بفضل الوعي النقابي الذي كان سائدا داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد ع ع ج ،الذي ناشد الاتحاد ع ع ج لتوفيره من خلال معاهد التكوين و التثقيف العمالي ، وهذا الدور الموكل لمعاهد التكوين الجهوية و معهد درا رني الذي وضعه الاتحاد ضمن إستراتيجية المنظمة في مجال التكوين وفيما يلي سوف نعرض حوصلة عن نشاطات المعهد خلال سنة 2006:

الجدول رقم 10 : يبين حوصلة عن نشاطات المعهد سنة 2006:

الرقم	الموضوع	التاريخ	عدد المشتركين			المكان	المنظمة المساهمة
			رجال	نساء	مجموع		
1	النقابة في الجزائر	01/16-14 2006	21	09	30	المعهد الوطني بالعاشور	FFE
2	تسيير العمالة في المؤسسات التي تعاني صعوبات	01/19-17 2006	16	09	25	المعهد الوطني بالعاشور	FFE
3	الحوار الاجتماعي و المفاوضات الجماعية	01/30-28 2006	18	10	28	سيدي بلعباس	FFE
4	الايصال النقابي	03/08-06 2006	32	07	30	قالمة	FFE
5	الملتقى الاول مع السونلغاز	-04 2006/03/08	15	01	16	بن عكنون	FNTIEG
6	دور ومكانة النساء العاملات في النقابات خاصة في	04/05-03 2006	00	32	32	المعهد الوطني بالعاشور	FFE

	الجزائر						
7	دور ومكانة النساء العاملات في النقابات ملتقى وطني	04/10-08 2006	00	26	26	المعهد الوطني بالعاشور	FFE
8	الملتقى الثاني مع لسونالغاز	03/22-18- 2006	15	00	15	بن عكنون	FNTIEG
9	دور مختلف اشكال التمثيل العمالي	03/22-19 2006	25	13	38	الشلف تنس	FFE
10	الملتقى الثالث لسونلغاز	04/05-01 2006	18	00	18	بن عكنون	FNTIEG
11	الملتقى الرابع لسونلغاز	04 /19-15 2006	21	01	22	بن عكنون	FNTIEG
12	الحوار الاجتماعي والمفاوضات الجماعية	04/19-17 2006	16	17	33	عنابة	FFE
13	عمال في مواجهة تحديات العولمة	04/26-24 2006	26	06	32	المعهد الوطني العاشور	AFL CIO
14	الملتقى الخامس لسونلغاز	05/17-13- 2006	21	00	21	بن عكنون	FNTIEG
15	النقابة مفهوم وممارسات	05/09-07	13	06	29	المعهد الوطني	FFE

		2006				بالعاشور	
16	دور مختلف اشكال التمثيل النقابي	05/16-14 2006	23	13	36	المعهد الوطني بالعاشور	FFE
17	الملتقى السادس لسونلغاز	05/24-20 2006	24	00	24	بن عكنون	FNTIEG
18	مسؤولية النقابة اتجاه سياسة التشغيل والحماية الاجتماعية	05/23-21 2006	16	14	30	المعهد الوطني بالعاشور	FFE
19	ملتقى تقييم البرنامج الثلاثي مع فريديريك البرت	05/28-27 2006	10	07	17	المعهد الوطني بالعاشور	FFE
20	الاطار القانوني لعلاقات العمل في القطاع الاقتصادي	06/06-04 2006	14	09	23	المعهد الوطني بالعاشور	FFE
21	الملتقى السابع لسونلغاز	06/07-03 2006	14	01	15	بن عكنون	FNTIEG
22	الملتقى الثامن لسونلغاز	06/21-17 2006	22	02	24	بن عكنون	FNTIEG
23	ملتقى التكوين النقابي مع	06/20-19 2006	23	00	23	المعهد الوطني	FNTMA

	عمال المناجم					بالعاشور	
24	ملتقى للتكوين النقابي مع عمال قطاع التكوين المهني	06/25-24 2006	19	01	20	القبة الجزائر	CFPA
25	ملتقى للتكوين النقابي مع عمال قطاع التكوين المهني	06/27-25 2006	14	01	15	الصنوبر البحري الجزائر	CFPA
26	ملتقى التكوين النقابي مع عمال قطاع التكوين المهني	06/28-26 2006	13	03	16	زرالدة الجزائر	CFPA
27	تسيير النزاعاتالفرديةو الجماعات في العمل	07/11-09 2006	15	09	24	زرالدة الجزائر	FFE
28	عمال البناء في مواجهة تحديات العولمة	07/18-16 2006	17	04	21	المعهد الوطني بالعاشور	AFLCIO
29	النقابة والعولمة	07/26-24 2006	24	04	28	المعهد الوطني بالعاشور	CCOO
30	المحيط الدولي	09/06-04 2006	25	14	40	المعهد الوطني	FFE

						بالعاشور	
31	حقوق الانسان في زمن العولمة	09/12-10 2006	18	00	18	مركز بن عكنون	FNTIEG
32	الملتقى التاسع لسونلغاز	09/20-16 2006	18	00	18	مركز بن عكنون	FFE
33	عقد اجتماعي لما لا؟	09/19-17 2006	07	06	13	المعهد الوطني بالعاشور	FFE
34	تكوين المكونين	09/11-07 2006	12	16	28	المعهد الوطني بالعاشور	AFLCIO
35	تاهيل المكونين	10/04-01 2006	12	06	18	المعهد الوطني بالعاشور	FNTIEG
36	الملتقى العاشر لعمال سونلغاز	10/08-04 2006	20	00	20	مركز بن عكنون	FFE
37	النقابات في مواجهة القضايا الراهنة	11/07-05 2006	27	06	35	المعهد الوطني العاشور	FFE
38	الايصال النقابي	11/14-12 2006	16	09	25	وهران	FFE
39	دور المناضلين النقابيين في الحياة	11/21-19 2006	25	11	36	المعهد الوطني بالعاشور	CERID

	الاجتماعية						
40	المفاوضات الجماعية في القطاع الخاص	11/22-20 2006	14	09	23	المعهد الوطني بالعاشور	FFE
41	دور مختلف اشكال التمثيل العمالي	11/26-25 2006	16	10	26	خنشلة	FNTMA
42	ملتقى التكوين النقابي مع عمال المناجم	11/2729 2006	34	00	34	بسكرة	FFE
43	المعايير الدولية للعمل خاص بالمكونين	12/05-03 2006	16	16	32	المعهد الوطني بالعاشور	CERID
44	الخوصصة في الجزائر تقييم افاق العمل النقابي	12/06-04 2006	12	08	20	المعهد الوطني بالعاشور	FFE
45	النقابة مفهوم وممارسات	12/12-10 2006	23	06	29	غرداية	FFE
46	تسيير النزاعات الفردية و الجماعية في العمل	12/19-17 2006	21	09	30	سعيدة	FFE

47	دور ومكانة النساء العاملات في النقابات	12/26-24 2006	00	26	26	المعهد الوطني بالعاشور	FFE

المصدر :ثامري عمر ، **التعددية النقابية في الجزائر من الحظر إلى التقييد** ،أطروحة دكتورة في الحقوق .قسم القانون العام .إشراف غاوتي سعاد.كلية الحقوق بن عكنون .جامعة الجزائر 01. 2012- 2013.ص ص 191.192.193.194.195.

والمعطيات التي يقدمها لنا الجدول توضح انعكاسات التفوق في الإمكانيات والخبرة التي يمتلكها الاتحاد العام للعمال الجزائريين حيث تتنوع لديه مواضيع التكوين وتتمتع لقواعد نقابية تكاد تغطي كل التراب الوطني مستعينا في ذلك على مؤسسات وطنية ودولية متخصصة .

الحالة التاسعة : حسب الحالة التاسعة فان الاتحاد ع ع ج لعب دورا هاما في إنتاج نخبة سياسية مهمة من خلال التكوين و التنظيم المحكم الذي يوفره الاتحاد للطبقة العاملة ، ومن خلال الوعي النقابي الموجود بين صفوفه ، ويكمن دورها في تطوير الفكر النقابي و تعزيز و التحسيس بالعمل النقابي و تكيف تطلعات العمل ومتطلباته ، كما كان لها دور كبير في توجيه الرأي العام ومن خلال الإنتاج الفكري والأطروحات الفكرية التي تؤثر على مستوى دائرة الحكم كونها تستدل بالأدلة العلمية لتثبيت القانون النقابي حسب ما تسمح به الظروف.

الحالة العاشرة : للاتحاد دور كبير في إنتاج نخبة سياسية ، رغم وجود القليل من الوعي النقابي إلا أن استطاع أن يكون نخبة سياسية من خلال التكوين الذي يوفره الاتحاد للفئات العمالية ، وكان الفضل الكبير في ذلك لمعهد درا رني الذي كان يكون العمال .هذه النخبة التي استطاعت أن تؤثر في القرارات السياسية و في توجيه الرأي العام ، فأصبحت متواجدة في مراكز عليا في البلاد ، فكان تواجدهم كأعضاء في المجالس الوطنية المنتخبة ، أو كنواب في البرلمان ، من خلاهم تم تمرير الكثير من المشاريع و المطالب التي تخدم مصالح الفئات العمالية .

الاستنتاج العام

نستنتج ا ن كل المبحوثين يعتبرون أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين استطاع أن يلعب دورا فعالا و مهما في تحقيق الحماية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات العمالية، و ذلك من خلال برامج الحماية الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في اللائحة القانونية و قواني العمل داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، حيث يتم تحديدها عن طريق قرارات وتوصيات تنبثق من المؤتمر الوطني ، فتجربة الاتحاد العام للعمال الجزائريين تثبت الطابع الإلزامي لبرامج الحماية الاجتماعية و الاقتصادية التي تحمي العمال و تحفزهم و تطمئنهم بما يعطي لجهودهم ويحمسهم بالنهوض بالاقتصاد الوطني ، وتشمل برامج الحماية الاجتماعية و الاقتصادية ما يلي :

1 ـ اقتصاديا :

ـ يسعى إلى تحسين الأوضاع المادية للفئات العمالية عن طريق رفع الأجور العمالية مع متطلبات العيش اليومي (تحسين القدرة الشرائية) .

ـ مطلب الجور الذي يعتبر من أهم المطالب التي ناشد بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلاله اقترح الاتحاد العام للعمال الجزائريين الدعم المباشر للدخل وربطه بالأجور و تحسين توزيع المداخيل من خلال المنح العائلية و المعاشات التي يمنحها لهم إلى صناديق الضمان الاجتماعي ، كما يسعى إلى حماية الشرائح المستضعفة وتوفير المواد الأساسية عبر كافة أنحاء الوطن و الحفاظ على التشغيل .

ـ ضمان الحصول على التقاعد النسبي و فرض التامين على مختلف الأقطار .

ـ يسعى بالنهوض بالاقتصاد الوطني عبر إستراتيجية واضحة لتدعيم الإنتاج الوطني

العمومي و الخاص.

ـ كما يسعى إلى العمل على استقلالية القرار الاقتصادي عن السياسي.

ـ تقليص الفوارق الاجتماعية و محاربة التهريب الوظيفي .

2- اجتماعيا :

ـ تحسين الظروف المعيشية للفئات العمالية من خلال مجموعة من الآليات التي يوفرها الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، ويسعى لضمانها التي ترتكز على مبدأ التكافل لتضمن للفئات العمالية و الحماية من الإخطار الاجتماعية (الأخطار التي تنجم أثناء العمل ، التكفل بالمتقاعدين ، الأمراض ، السكن الاجتماعي ، حفظ الصحة ، الأمن ...الخ .

ـ التصدي لمحاولات الاستغلال و التعسف .

ـ كما يسعى إلى تطوير الخدمات الاجتماعية و تطويرها وتقليص البطالة عبر الشغل لدعم الإنتاج ، الحماية من الطرد التعسفي . ـ عصرنة التعليم و التكوين .

ـ تحقيق العدالة الاجتماعية في إدارة شؤون العمل .

ـ كما يحمي العمال من مختلف الضغوطات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الفئات العمالية .مع العلم أن هذه البرامج تحدد وفقا لمطالب التي ترفعها الفئات العمالية ، وفقا للظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية السائدة ، فهي تتغير عبر الزمن ومقتضياته ، كما اعتمد الاتحاد العام للعمال الجزائريين في صياغتها على أدوات مطلبيه قانونية كالحوار

التشاور ، التفاوض الاجتماعي ، الاتفاقيات ، الاحتجاج ، الإضراب ، والأدوات التي يخولها له القانون .وغياب لمثل هذه البرامج للحماية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي الى مخاطر على المستوى العملي للعمال (مشاكل داخلية) . أو إلى مخاطر اجتماعية تؤدي انفجار اجتماعي

كالعنف ، الانحرافات ، انهيار القدرة الشرائية للعمال ، صعود مؤشر البطالة ، انهيار الاقتصاد الوطني ، خطورة تهاوي المؤسسات الوطنية ، اختلالات في التوازنات المالية الكبرى .

كما نستنتج أن كل الحالات تتوافق مع الفرضية حيث يعتبرون الاتحاد كأهم منظمة نقابية وطنية ، استطاعت أن تكتسب ثقة الدولة ، لذا اعتبرته كشريك اجتماعي و اقتصادي بدرجة الأولى دون غيره من المنظمات النقابية الأخرى , في بناء مواقفه السياسية لذا اعتبرته النقابة العمالية الأولى في الوطن . و ذلك من خلال السياسات التي انتهجها من حكمة ومسايرة الأحداث التي مرت بها الجزائر .

بدءا من مرحلة التسعينات و تدعيمه للسياسة الأمنية اثرى توقيف المسار الانتخابي سنة 1996، و تشكيل اللجنة الوطنية للإنفاذ الجمهورية في جانفي 1992 ، برئاسة الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين السيد عبد الحق بن حمودة . كما أنشا عقد وطني مع الأحزاب السياسية و النقابين في إطار لجنة سميت " اللجنة من اجل الإنعاش الوطني " كما قام حلف اجتماعي خلال فترة 1992- 1993 ، تمثل في تدعيم برنامج الحكومة مقابل أن تعمل هذه الأخيرة على تفادي الإجراءات التي تهدد مناصب الشغل والقدرة الشرائية للعمال. ساند السلطة للقضاء على ظاهرة الإرهاب التي كادت تعصف بالكيان الداخلي للوطن و ما خلفته من نتائج سلبية على مختلف الميادين ، سوآءا تعلق الأمر بالاقتصاد الوطني الذي أدى إلى حرق ونهب المؤسسات الاقتصادية ، مما أدى إلى غلقها و بالتالي تشريد العمال وظهور ظاهرة البطالة وتدني المستوى المعيشي للعمال , إلا أن الاتحاد واجه هذه الظاهرة و كان لها بالمرصاد ، وذلك من خلال تدعيم مواقفها و انخراطها في المساعي التي بادر عبد العزيز بوتفليقة أبرزها قانون الوئام المدني ،

المصالحة الوطنية ، كما رحب قبلها بقانون الرحمة , حيث اعتبرها من أهم الخطوات المهمة نحو إنهاء الفترة الدموية التي مرت بها الجزائر و تحقيق نوع من الاستقرار .كما يظهر احتضان السلطة له من خلال إشراكه دون غيره في اللقاءات الثنائية والثلاثية بين الحكومة أو السلطة و الاتحاد العام للعمال الجزائريين ثم أضيف إليهم المتعاملين الاقتصاديين أو البترونا ، من خلال فكرة العقد الاجتماعي والاقتصادي الذي اعتبره كأهم الية لترقية مسار الأمة والنمو والتنمية ، وانه يدعم الحوار من خلال مأسسة الأطر والآليات المناسبة للتشاور و تبادل الرأي بين الشركاء الاجتماعيين ، حيث اعتبر الاتحاد أن تحقيق الإصلاحات ليست شان الحكومة و المؤسسات الحكومية لوحدها ، وإنما هو عملية تستلزم التعبئة و الالتزام الكامل لكافة المتعاملين الاقتصاديين و الشركاء الاجتماعيين من اجل تحقيق المصلحة العليا للأمة و عالم الشغل و إرساء مناخ اجتماعي يسوده الاستقرار ، فقد استطاع من خلال إشراك الحكومة و البترونا من مواجهة جل التحديات التي تواجه عالم الشغل و تهدد استقراره من اجل إيجاد الحلول المناسبة و التخفيف من الأضرار الناجمة و للوصول إلى حلول مشتركة في إطار الموارنة بين المتطلبات الاقتصادية و التطلعات الاجتماعية .دعم الدولة من خلال التعديل الدستوري الجديد 2016 على أساس انه دستور جمهوري ومحافظ يكرس الحق النقابي ويضمن المكاسب العمالية و يحقق العدالة الاجتماعية كان موقفه ايجابي من سياسة التقشف التي دعت إليها الدولة جراء انهيار أسعار البترول ، فهو يدعو إلى ترشيد النفقات و احترام الأولويات الاقتصادية ، فهو يتضامن مع السلطة من اجل تجاوز هذه المرحلة الصعبة ، أما فيما يخص القضايا الخارجية فكان موقفه من موقف السلطة ، من خلال كل الثورات العربية , فكان يوعي العمال و المجتمع من مخاطر الربيع العربي القادم من اجل زعزعة استقرار الدول الرافضة للتطبيع مع

الكيان الصهيوني ، فساند هذه الشعوب في استرجاع حقوقها بأسلوب التعبير السلمي بعيدا عن الفوضى و العنف مع احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ويظهر جليا في الموقف الأخير في ذكرى أول ماي لعيد العمال حيث ساند الشعب الصحراوي من خلال الدعم المادي و المعنوي الذي قدمه .

ـ كما نلاحظ إن كل الحالات تتفق على أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لعب لسنوات عديدة دور كبير في إنتاج نخبة سياسية ، وهذا بفضل سياساته الديمقراطية و بفضل الوعي النقابي من خلال التكوين النقابي الذي وفره الاتحاد العام للعمال الجزائريين داخل الهيكل التنظيمي له ، الذي ساهم بشكل كبير في إنتاج نخب قيادية متخصصة تتولى الحوار الاجتماعي عبر اكتساب مهارات ثقافية و حوارية وكيفية التفاوض والإقناع و اكتساب التجربة في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية والقدرة على صياغة الاقتراحات الاجتماعية والقانونية ، لطالما اعتبر الاتحاد أن التكوين النقابي يعد من الأولويات الرئيسية التي يجب أن توفرها للفئات العمالية و تكوينها مهما و مستمر يضمن التوافق بين المتطلبات الاقتصادية و الطموحات الاجتماعية و يتم ذلك عن طريق معهد درارني محمد الذي يتولى مهمة التكوين النقابي و نشر الثقافة العمالية.كما استطاعت هذه النخب السياسية أن تتواجد في مواقع حساسة من أجهزه الدولة و خير مثال على ذلك الأمين السابق للاتحاد العام للعمال الجزائريين مولود امزيان الذي كان وزيرا سابقا للعمل ، كما يتواجد في الوقت الراهن أعضاء من الاتحاد كنواب في البرلمان بغرفتيه الأولى والثانية ، وكذلك كأعضاء على مستوى المجالس المنتخبة الولائية و البلدية ،كما يتواجدون كنقابين في الأحزاب ، كما كان لها دور فعال في إنشاء و بلورة فكر يثمن الفعل الاجتماعي و تعزيز حرية العمل والإبداع المادي و الفكري و السهر على تعميم قيم العدالة الاجتماعية بين أوساط المجتمع

، كما كان لها دورا متميزا من خلال تمرير الكثير من المشاريع و الاقتراحات و القضايا التي تخص الفئات العمالية سوآءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق النواب في البرلمان ...الخ . كما أن وجودها مكن الاتحاد العام للعمال الجزائريين من حضور مختلف اللقاءات و الاجتماعات الوطنية و مختلف الاستحقاقات الانتخابية ، كما تؤثر هذه النخبة السياسية في توجيه الرأي العام و في القرارات السياسية لما يكون الموضوع يخص الاقتصاد و الوضع الاجتماعي للعمال ، هذا كله اكسب الاتحاد قوة أكثر و فعالية مما يعطيه دافع اكبر من اجل حماية الحقوق المادية و المعنوية للفئات العمالية .

خاتمة

تمكن الاتحاد العام للعمال الجزائريين من أن يبرز كأهم منظمة نقابية على المستوى الوطني ، لطالما سعى إلى بناء إستراتيجية رامية إلى المحافظة على المكانة التي اكتسبها تاريخيا و ذلك من خلال أسلوب المشاركة و الحوار . و السعي وراء تحقيق وضمان المكاسب المادية المعنوية للفئات العمالية ، وجاء تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين كإستراتيجية ثورية في التنظيم الجماهيري لمواجهة مختلف الأساليب القمعية التي كان يفرضها ويتبعها النظام الفرنسي الاستعماري ، فلم تنحصر أهدافه في هذه المرحلة في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للفئات العمالية بقدر ما كان الساعد الأيمن لجبهة التحرير الوطني،فكان مطلبه النضال السياسي بالدرجة لأولى لتحقيق الاستقلال .

بعد الاستقلال بقيت الحركة العمالية ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين حيث تم انخراطه في العمل التنموي ، حيث اعتبر من أهم المنظمات الجماهيرية التي تسعى إلى تجنيد اليد العاملة في سبيل القيام بمهامهم التنموي .

بعد دستور 1989 بعد التحول الديمقراطي و تغير التوجه السياسي للدولة ، غير الاتحاد العام

للعمال الجزائريين من سياساته معلنا عنها في مؤتمره التأسيسي الثامن في جوان 1990 حيث أكد الصفة المطلبية له ، فرغم إعطاء حق التعددية النقابية و ما تمخض عنه عن تشكل نقابات ، إلا انه لم يمنع الاتحاد العام للعمال الجزائريين من احتلال مرتبة متميزة ،حيث بقي يحافظ على احتكاره و نضاله النقابي ، من خلال توفير مختلف البرامج التي تحمي الفئات العمالية لمكتسباتهم المادية والمعنوية . وحمايته من مختلف التحديات والضغوطات التي يواجهها العامل على المستوى الداخلي للعمل او خارجه ، من خلال برامج الحماية الاقتصادية والاجتماعية وفق ما ينص عليه القانون الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، ونضاله السياسي من خلاله إشراكه في بناء العديد من المواقف السياسية ، واتخذ من لرصيده التاريخي ونضاله كحجة لتمثيل العمال ، فهو ما يزال إلى يومنا يحتل مكانة متميزة و تموقعه و احتكاره للعمل النقابي في الجزائر و إشراك الحكومة له في مختلف

اللقاءات الثنائية و الثنائية كطرف رئيسي في المشاورات و حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية باعتباره ممثل العمل الوحيد.

فرغم ما حققه الاتحاد يبقى الاتحاد العام للعمال الجزائريين عرضة لبعض النقائص سوآءا على المستوى الداخلي أو الخارجي ، فداخليا هشاشة الانخراط قد تقلل من فعاليته الميدانية ،و غياب إيديولوجية واضحة تساهم في تفعيل الانخراط تؤدي إلى نزاعات عمالية على المستوى الداخلي للمؤسسات التي لا يستطيع الاتحاد أن يتفادها مثلما وقع في مركب الحجار 2009 ، أو الصراعات التي تحدث من اجل الزعامة مثلما حدث مؤخرا اثرى انعقاد مؤتمره الثاني عشر . مشكلات الفروع النقابية مع الشركات المتعددة الجنسيات مما أدى إلى تسريح العمال .أما خارجيا فالتدخل السياسي و ظهور النقابات المستقلة التي تسير في خط متوازي مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين تحد من فعالية الاتحاد و تجعل الاتحاد يعيش في مشاكل كالصراعات ، ووجوده دائما في حالة مواجهة مع السلطة تسعى لتحقيق المطالب العمالية الذي يؤدي إلى تحول نضاله ألمطلبي إلى سياسي لا يعود بالفائدة غالب الأحيان على الناحية المطلبية . أضف إلى أن اللقاءات الثنائية و الثلاثية تفتقر إلى نص قانوني يؤطر عملها أي إخلائها من إطار تشريعي يوضح الحقوق والواجبات ، أطرافها ، شروط انعقادها و من يدعوا إليه ، هذا الفراغ سمح للحكومة بتوقيت للقاءات وما يخدم مصالحها و إستراتيجيتها .يبقى الاتحاد العام للعمال الجزائريين رهن هذه العراقيل و التحديات ما لم يتكيف معها و يجد الحلول التي من شانها أن تخفف من أثارها السليبة على المستوى الداخلي للاتحاد العام للعمال الجزائريين و خارجه .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولا الكتب :

1- إبراهيم حسين توفيق،**النظم السياسية العربية (الاتجاهات الحديثة في دراستها)**.ط1.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت .2005

2- أبو القاسم سعد الله ،**تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج 5، دار المقر الإسلامي .

3- أبو يوسف عاطف ، **المجتمع المدني والدولة** ، قراءة تأصيليه للواقع الفلسطيني .دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن .2005.

4 - احمد حسيني ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ،القاهرة** : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2004.

5- د.احمد مفتي ، **مفهوم المجتمع المدني و الدولة المدنية (دراسة تحليلية نقدية)**. مركز البحوث و الدراسات . الرياض. الملك فهد الوطنية .ردمك. فهرسة المكتبة (1714- 1435).

6- احمد زايد **.نحو مفهوم جديد للمجتمع المدني** ، شرة البحوث العربية .مركز البحوث العربية .العدد 8 فبراير 1995.

7- أحمية سليمان ،**التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري** ،ط1. ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994.

8- أحمية سليمان، **التحديات التي تواجه المنظمات النقابية (التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري)**.ط2.ديوان المطبوعات الجامعية .الجزء2 . الجزائر .2002.

9- أماني قنديل ، **تطور مؤسسات المجتمع المدني** ، القاهرة .الشبكة العربية للمنظمات الأهلية(.دار نويار.2004..)

10- الصبيحي احمد شكر , **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**.ط1.مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت , 2000.

11- الحبيب يكوش .**مداخلة أولية حول إشكالية الإدارة في منظمات المجتمع المدني في المجتمع العربي ودوره في الإصلاح**.مكتبة الاسكندية .

12- إنصاف جميل الريفي ، **التحولات الاقتصادية في دول أوروبا الشرقية** ،ط1..دار الفكر للنشر والتوزيع.عمان.1995.

13- توفيق مدني ، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** ، منشورات اتحاد العرب ، دمشق ، 1997.

14- ثناء فؤاد عبد الله ، **آليات التغير في الوطن العربي**.ط1.مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت. 1997) .

15- حسين توفيق إبراهيم ، **المجتمع المدني (المؤشرات الكمية و الكيفية)**، وروقة قدمت إلى المجتمع المدني : المجتمع المدني و دوره في تحقيق الديمقراطية . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها .ط1.مركز دراسات الوحدة العربية.(بيروت .المركز .1992.).

16- حمدي عبد الرحمان – غرة خليل ، **المجتمع المدني و دوره في التكامل الإفريقي** ، مركز البحوث العربية والإفريقية .2004.

17- د.دوفان عبيدات .د.عبد الرحمان عدس .د.عايد عبد الحق .**البحث العلمي .مفهومه.أدواته. أساليبه** . دار مجداوي للنشر والتوزيع .عمان الأردن .

18- رشيد زرواتي ، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ، ط2.ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر .2008.

19- سعيد ابن سعيد وآخرون،**المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**(بيروت،مركز الوحدة العربية), 1993 .

20- سعد بن سعيد العلوي وآخرون،**المجتمع المدني في الوطن العربي , بيروت** : مركز دراسات الوحدة العربية.1992.

21- سليمان ألرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية.الاجتماعية .و الثقافية)** .ط2. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت .1999.

22- د. عبد الناصر جابي ، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية** ، ط1.المعهد الوطني للعمل ، الجزائر ، 2001 .

23- د عبد الناصر جابي .**النظام السياسي الجزائري (المجتمع المدني بين الساسة والانتقال)**، مقال في كتاب عن المجتمع المدني في المغرب ,إشراف عبد الله حمودي ، دار توبقال للنشر .الدار البيضاء ، 1998

24- د عبد الناصر جابي ، **الدولة والنخب (دراسات في النخب والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية)**. منشورات الشهاب . الجزائر.2008.

25- عبد الغفار شكر ، **مفهوم المجتمع المدني ، نشأة وتطور المجتمع المدني ، مكوناته وإطاره ألمفاهيمي** ، ديوان أصدقاء العرب .2011.

26- عبيدات وآخرون ، **منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات)**.ط2.دار وائل للنشر . عمان (الأردن) . 1999.

27- عجة جيلا لي ، **الوفير في قانون العمل و الحماية الاجتماعية (النظرية العامة للقانون في الجزائر)**. دار الخلدونية للنشر والتوزيع .2005.

28- علي خليفة الكواري. **نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية** .الخليج العربي والديمقراطية .(بيروت : مركز الوحدة العربية ، 2000).

.فآليتا ,مالطا - 1989. **29F.L.G.A**- علي الحواث ،**النظرية الاجتماعية .اتجاهات أساسية**

30- عنصرعياشي ،**سوسيولوجية الديمقراطية في الجزائر**. ط1.مركز البحوث العربية. 1999.

31- عزمي بشارة .**دراسة نقدية. إشارة إلى المجتمع المدني في الوطن العربي.**ط1.مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت, 1989.

31- د.عزمي بشارة ،**مساهمة في نقد المجتمع المدني** .رام الله .مواطن .1996.

31- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات،**تقنيات ومناهج البحث العلمي ،** ديوان المطبوعات الجامعية ،1995.

32- غازي الصوراني ،**تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي** .ط1.مركز دراسات الغد العربي .. 2004.

33- د.ليلى عبد الوهاب ،**محاضرات في منظمات المجتمع المدني**. المستوى الأول .فصل دراسي ثاني ، مركز التعليم المفتوح ، كلية الآداب ، جامعة بنها.

34- محمد عابد الجابري ، **إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي في المسالة الديمقراطية في الوطن العربي** . مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ..2000

35- محمد ألغيلاني، **المجتمع المدني (مفارقاته ومصادره)**، بيروت.دار الهادي للنشر و الطباعة والتوزيع.2004.

36- محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **البحث العلمي .(الدليل التطبيقي للباحثين)**. دار وائل للنشر . 2001.

37- موسى لحرش ، **النقابات العمالية (دراسة في تسيير الموارد البشرية).** منشورات وطنية . الجزائر .2008.ص 85.

38- مروان عبد الحميد ، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية** ،مؤسسة وراق ،عمان الأردن .2000.

39- (صامويل هانينقتن) ترجمة عبد الوهاب علوب الموجة الثالثة ، **التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** .الكويت. دار سعاد الصباح.1993.

40- نادية صلاح الدين، اشرف الغزالي ، **المجتمع المدني ،** تحت إشراف الأستاذ سعيد اغريل ، المركز التربوي طنجة . شعبة الاجتماعيات ..2010.2009

41- ناجي عبد النور، **مدخل إلى علم السياسة** ، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر2007.

42- هويدا علي ، **المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق خدمات اجتماعية .**بحث مقدم إلى "دولة الرفاهية الاجتماعية ".مصر .مركز دراسات الوحدة العربية .28-30 نوفمبر2005..

43 - هيقل.**أصول فلسفة الحق ترجمة للدكتور أمام عبد الفتاح أما**م .المجلد الأول. مكتبة مدبولي . القاهرة.

44- الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،**القانون الأساسي و النظام الداخلي ،** المطبعة الديوان ,ساحة أول ماي ، الجزائر الوسطى 2005.

ثانيا القواميس والمعاجم

45 - الفيروز أبادي ،محي الدين يعقوب ،**القاموس المحيط،** دار الطباعة للنشر و التوزيع . لبنان .1999.

46- دينكن ميتشل.**معجم علم الاجتماع** .ترجمة إحسان محمد الحسن .ط2.دار الطليعة.1986.

47- عبد الهادي جوهري.**قاموس علم الاجتماع** .المكتب الجامعي الحديث.الإسكندرية .1998..

48 - علي ابن هاوية و آخرون. **القاموس الجديد للطلاب،**ط7.المؤسسة للكتاب ، 1999. الجزائر.

ثالثا الرسائل والأطروحات جامعية

49 - الزبير بولعناصر حاروش، **الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية (2015/1999)،** مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،فرع

تنظيم سياسي و إداري .إشراف نوردين ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر.

50- العابد عمر **. المجتمع المدني في الجزائر و دوره في التنمية السياسية (1989-2012)**. مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم السياسية ، التخصص تنظيم ادراي . إشراف مصطفى بالعور .كلية العلوم السياسية .قسم علم السياسة .جامعة قاصدي مرباح ورقلة . 2015-2016 .

51- بالخير محمد ، **التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي و أثرها على الدولة العربية الوطنية** ،رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004.

52- بالمهدي سكينة ،**الفعل النقابي ودوره في تحقيق المكاسب الاجتماعية للعمال (دراسة ميدانية لشركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD ورقلة** ، مذكرة ماستر أكاديمي في علم الاجتماع ، تنظيم وعمل ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.2012- 2013.

53- ثامري عمر ، **التعددية النقابية في الجزائر من الحظر إلى التقييد** ،أطروحة دكتورة في الحقوق .قسم القانون العام .إشراف غاوتي سعاد.كلية الحقوق بن عكنون .جامعة الجزائر 01. 2012- 2013.

54- جمال بصيري ، **واقع تنظيمات المجتمع المدني و مدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي ،** دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية .رسالة ماجستير .كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم اجتماع ، جامعة الجزائر .2006- 2007.

55- جحا زهيرة .**النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية ، دراسة ميدانية في بالمؤسسة العمومية بمطاحن سيدي راشد قسنطينة ،** مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع ،تخصص تنظيم وعمل .كلية العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة 2012-2013 .

56- خير الدين عبادي ، **المجتمع المدني و العملية السياسية في دور شمال إفريقيا 1990-2010**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .دراسات افريقية. 2011..

57- عبد السلام عبد اللاوي ، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر (دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج)**.مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية .تخصص ادراة الصراعات المحلية و الإقليمية .إشراف د .بوحنية قوي .09-01- 2012.

58- عمارة ليلى ، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية** . مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص سياسات عامة و الإدارة المحلية .تحت اشراف عاشور عبد الكريم .كلية الحقوق و العلوم السياسية .جامعة محمد خيضر .بسكرة . 2012-2013.

59- عيوش حورية ، **إستراتيجية الممارسة النقابية في مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية(دراسة منوغرافية لنقابة الطيارين المدنيين الجزائريين** . رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع ، تخصص تنظيم وعمل ، إشراف الدكتورة كلودين شوليه ، 2005-2006.

60- شطيبي حنان ، **الحركة النقابية في الجزائر (دافع او معرقل للأداء البيداغوجي)**.

دراسة حالة جامعة منتوري ـ قسنطينة- المشرف عبد الكريم بن أعراب ,تسيير الموارد البشرية . مذكرة لنيل شهادة ماجستير. تسيير الموارد البشرية ، جامعة منتوري قسنطينة . 2009-2010.

67- لصواني عبد القادر.**تطور العمل النقابي في الجزائر،** مذكرة الماستر أكاديمي علوم سياسية ، تخصص تنظيم سياسي وإداري ، تحت إشراف بوشناقة شمسه ،2014- 2013.

68- منى مريوش، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر** .مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة ، تحت إشراف صالح زياني ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة .2009- 2010.

69- **الجزائر** .مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية .تخصص تنظيمات ادراية .تحت اشراف عبد الوهاب كافي .قسم السياسة .كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة .2012- .2013.

70- مشري مرسي **.التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات (** المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آلية تفعيل).ملتقى جامعة الشلف. كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية .20 أوت 2008.

71- نادية خالفه **, مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية (دراسة تحليلية نقدية قانونية)** مذكرة تخرج , جامعة باتنة , الجزائر 2005.

72- نادية صلاح الدين، اشرف الغزالي ، **المجتمع المدني ،** تحت إشراف الأستاذ سعيد اغريل ، المركز التربوي طنجة . شعبة الاجتماعيات .200.2009.

73 - نادية بونوة ، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ و تقييم السياسة العامة ،** مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع سياسات عامة و حكومات مقارنة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة.

74- كريم بركات ، **مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان** ، مذكرة تخرج .جامعة الجزائر2 .

75- رايس رضا ،**النقابة ودورها في تنمية وعي الطبقة العمالية** (دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية) الحمامات .تبسة ، مذكرة لنيل شهادة ماستر "ل.م.د)، إشراف داود بلقا سم كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، علم الاجتماع .تخصص تنظيم وتنمية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2015- 2016دراسات افريقية. 2011.

رابعا المجلات العلمية :

76- د. إدريس بولكعيبات**. الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين , إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي**. مجلة العلوم الإنسانية . العدد 12 **.**جامعة بنها محمد خيضر. بسكرة .نوفمبر2007.

77- الطاهر بلعيور،**الاضطرابات العمالية في الجزائر**،رؤية سوسيولوجية .مجلة الواحات للبحوث و الدراسات. العدد16. قسم علم الاجتماع.جامعة جيجل،2012.

78- الحبيب الجنحاني ، **المجتمع المدني بين النظرية والممارسة**. مجلة الفكر (تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب إلى دولة الكويت) .العدد الثالث المجلس السابع والعشرون يناير .مارس 1999.

79- عبد الحميد الأنصاري ، **نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني** ،مجلة المستقبل العربي . العدد 272 /10/ 2001.

80- عبد الله تركمان ، **المجتمع المدني في الوطن العربي (الواقع والمعوقات والأفاق)**.الحوار المتمدن.العدد 2627. 2009

81- عبد الله أبو هيف،**الحرية والمجتمع المدني و العولمة.** الفكر السياسي .العدد 16 . 2002.

82- عبد الغفار شكر ، **المجتمع المدني في العالم العربي** :إبيروت .الحوار المتمدن العدد 2627.2004.

83- د.عامر عياش عبد .أديب محمد حاسم ،**دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان ."دراسة قانونية "**.مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية .العدد الرابع .السنة الثانية.

84- محمد عابد الجابري ، **إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي.** مجلة المستقبل العربي .العدد 167.جانفي . 1993 .

85- محمد أمين فشروخ، **المجتمع المدني في الوطن العربي.**مجلة التسامح .العدد 18. 2004.

86- مولود مسلم ، **المجتمع المدني (دراسة نقدية)** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية .العدد 9.جانفي .2004.

87- منصور مرموقة ،**المجتمع المدني و النقابة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية**.مجلة دفاتر سياسية و قانونية ،جامعة ورقلة.الجزائر.03- 04- 2010.

88- مرزوق عمر.**المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر (إشكالية الدور)**- المستقبل العربي .قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة .الجزائر .

89- د. منير صوالحية ، **الانتماء النقابي و الإضرابات في الجزائر (دراسة ميدانية للنقابات المستقلة في قطاع التربية) .** مجلة العلوم الإنسانية و المجتمع ، **جامعة تبسة** . العدد 10.جوان. . الجزائر

90- مجلات الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 15-2011-339-345 ،**منظمات المجتمع المدني في غرداية .تساؤلات أولية و التضامن الاجتماعي بين التقليد والمعاصرة** .غرداية 47000.الجزائر.

91- ألعبيدي صونيه ، **المجتمع المدني (المواطنة و الديمقراطية)، جدلية المفهوم و الممارسة** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية .العددان الثاني والثالث .جامعة محمد خيضر .بسكرة .جانفي- جوان 2008.

92- بن يحي فاطمة. ا.د طعام عمر ، **واقع الحركة الجمعاوية في الجزائر** ،مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية .العدد 11.جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 30|جوان 2015.

93- بومقورة نعيم ،**الحركة النقابية في الجزائر و سياستها المطلبية (الأجر نموذجا)** ، مقال ، العدد الأول ، 2008 ، جامعة (بجاية) .الجزائر .

94- روني شافيير ، **الثورة الجزائرية** .مجلة العمل و الثورة الصادرة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، العدد 740. معهد درا رني ـ الجزائر ،1986 .

95- د. سعد توفيق عزيز .**تطور الحركة العمالية و النقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962** .مجلة التربية والتعليم ، المجلد 19. العدد (65). قسم التاريخ ، جامعة الموصل . 2012.

96- مجلة المرشد ، **الحركة النقابية الجزائرية** ، العدد 2، المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية . محمد درا رني .1986.

97- مجلة الثورة والعمل ، **اللسان المركزي للاتحاد العام .ع.ج ، من تاريخ الحركة النقابية** ، دراسات و بحوث و شهادات تاريخية سنة 1989.

98- مجلات الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 15-2011-339-345 ،**منظمات المجتمع المدني في غرداية .تساؤلات أولية و التضامن الاجتماعي بين التقليد والمعاصرة** .غرداية 47000.الجزائر.

99- الاتحاد ع.ع.ج **العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي** الذي صودق عليه في ثلاثية 30سبتمبر - 1 اكتو بر 2006.

100- الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، **التقرير الأدبي للمؤتمر العاشر** 20- 19- 18 اكتوبر 2000.

101- الاتحاد ع . ع. ج ، **مذكرة حول العمل النقابي في الجزائر** ، الأمانة العامة ، افريل 2013.

102- الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، **الوثائق التي صادق عليها المؤتمر الخامس للاتحاد ع ج.قصر الأمم من25 إلى 29 مارس 1978..(دار الشعب – ساحة أول ماي – الجزائر)** مطبعة الشركة الوطنية النصر.قسنطينة .

103-**الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، القانون الأساسي و النظام الداخلي** ، المطبعة الديوان ,ساحة أول ماي ، الجزائر الوسطى 2005.

104- الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، **عدد خاص** , 1978،

خامسا الجرائد و مواقع انترنيت

105- يومية الشهاب ، **انطلاق أشغال المؤتمر الثاني عشر للاتحاد العام للعمال الجزائريين لتقييم العمل السنوي** ، 4 جانفي 2015.الموافق ل21 جمادى الأولى 1437، العدد 1423. الجزائر.

106- جريدة العرب(**السلطات الجزائرية تطوع اتحاد نقابات العمال لفرض الولاء**) . ،إعداد صابر بلعيدي 2015/01/6.العدد 9787.

107- الشروق اليومي ،إعداد محمد مسلم .إيمان كيموش عبد الحميد عثماني .(**ماذا قدمت الثلاثية للجزائريين**).العدد 19774. 08/06/2016.

108- جريدة الشروق اليومي ،(**بوتفليقة المرحلة الانتقالية تقتضي مزيدا من التعبئة والتشاور).** 01- 05 -2016.العدد 1139.

109- الشروق اليومي 15 -04 - 2016. العدد7649 .

110- الجريدة الرسمية عدد 101 المؤرخ في 13- 12 - 1970.

102www.mincommerce.gov.dz - جريدة المجاهد 21 ماي 2015 موقع انترنيت.

111- أكرم حجازي .**الموجز في النظرية التقليدية المعاصرة** .الجزء الأول .النظرية

.كلية الآداب .قسم علم الاجتماعWiki books.orgالاجتماعية

112- الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر،**ندوة المبادرة العربية من اجل حرية الجمعيات** .عمان 9- 10 ماي 1992.موقع انترنت .WWW .arabifa.org.

113- طاهر حسين.**الآلية المؤسساتية لترقية المرأة** ،موقع انترنيت

http://www.amanjorden.orgarabic-wmvirw

114- بن ناصر بوطيب ، **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر** موقع انترنيت hhttp://wwwbchaib .net /mas /index.php.12-10-2012

115- مرزوق عمر.**المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر (إشكالية الدور)**.
المستقبل العربي).قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة .الجزائر .
OMARZOUGUI@YAHOO.fr

116- موقع انترنيت .(**الاتحاد العام للعمال الجزائريين يعقد مؤتمره 12 الأحد بمشاركة حوالي 800 مندوب** http :llwww.annahar online.com

117- موقع انترنيت ، (**الاتحاد .ع.ع.ج يرد على أمر التشكيك في امن الجزائر**) ،الأربعاء www .arabstoday.net .2016-12-21

118- موقع انترنت **(الاتحاد يندد بتصريحات نيكولا ساركوزي ضد الجزائر**). 23- 05 - 2015 .com . الأسبوع .www.

119- موقع انترنيت ،(**حماية الإنتاج و القدرة الشرائية للمواطن أولويات الاتحاد ع.ع.ج**).21- WWW. 3MAAL.COM.2015- 07

120- قانون الأمر 79/71 - المؤرخ 3 ديسمبر 1971.

121- الميثاق الوطني.الجريدة الرسمية. عدد 61. 30/07/ 1967
htt.etudiantd2.net/vb/t12005.htm.

122- موقع انترنت ، الخبر ارن لاين /و/ج . 24-07-2015 WWW.ELKHABAR.COM

123- موقع انترنيت .**الحركة النقابية في الجزائر واقع وأفاق**.
https://translate.google.fr

سادسا الكتب باللغة الفرنسية

124- Amar benamrouch.**etat conflits sociaux movement syndical en Algérie(1962-1995)** .revue maghreb.n148.la documentation français(Paris .avril-juin1995.

125– Andree akoun et autres. **Dictionnaire de sociologie**. Ed.rebert.seuil, Paris ,1999.

126- ALGERIE **Engagements soucieux et question nationale de la colonialisation à l'indépendance** 1830-1962.dictionnaire biographique au movement Maghreb. Sous la direction de rêne galisse et edition barzath Alger .2007.

127- jean Cohen and Andrew**. civil society and politicaltheory** ,vol27,combridge.mitpress,august.london,1993.p544.

128- Michal walzar.**the civil society argement ,the good life** ,new statesmanand society, vol ,oct.,1989.p 28.

129-fares Mohamed, aissat **idir, documents et témoignages le syndicalisme**, Ed enad.andalouss.alger1992.

130 -Lakhdar kaidi l u.g.t.a , **Histoire du movement syndical algérien ,** U .G.T.A document public la federation national des travailleurs retraités ,sans date.

131 -union générale des travailleurs Algerians , secretariat general **.point traités par les différentes tripartites et bipartites.**

132-OMAR DRASS .**Le phénomène associatif en algerie**.etat des lieux fondation.friedrich.elbert.alger.2007

133- Statut de l'u.g.t.a. **adapté par 8eme congres. Alger**.26-29 juin

134- bulletin de l'association. France algerie.N31..1970.

135- RAB BITICH .**ACADIMY FOR AIGHER EDUCATION**.WWW.ARAB ABAKLE.COUK

136- Weiss François, **doctrine et action syndicales en Algérie** ,c u j a s, paris,1970.

الملاحق

دليل المقابلة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

دليل المقابلة

الموضوع |:

المجتمع المدني في ظل التحولات السياسية في الجزائر

دراسة حالة للاتحاد العام للعمال الجزائريين

U.G.T.A (1990 – 2016)

الطالبة : دوداح نوال

الأستاذ المشرف : د شريف زهرة

السنة الجامعية 2017-2018

هذا الدليل موضوع لأغراض علمية تتعلق بموضوع الدراسة المتمثل في " المجتمع المدني في ظل التحولات السياسية في الجزائر - دراسة حالة للاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A (1990 – 2016).في إطار التحضير لنيل شهادة دكتوراه غي علم الاجتماع تخصص سياسي ، لذلك نرجو منكم بإفادتنا بالمعلومات اللازمة مع الأخذ بعين الاعتبار الدقة والموضوعية .

اسئلة خاصة بالمبحوثين:

1- السن

2- المستوى التعليمي

3- الأصل الجغرافي

4- الحالة الاجتماعية

5- المهنة

الأسئلة الخاصة بالفرضية الأولى :

1- تشمل الحماية الاجتماعية و الاقتصادية مجموعة من الآليات و المؤسسات التي تضمن للأفراد الحماية .فيما تتمثل هذه البرامج و الآليات ؟ (برامج الحماية الاجتماعية و الاجتماعية للفئات العمالية).

2- استنادا إلى ماذا يتم تحديد سياسات الحماية الاجتماعية والاقتصادية داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للعمال الجزائريين؟ هل هناك أساليب علمية محددة ؟

3- ما نوع المطالب التي ترفعها الفئات العمالية ؟

4- في رأيكم هل مطالب الفئات العمالية تتغير عبر الزمان، أم أنها ثابتة ، أي انه في كل مرحلة تفرز نوع معين من المطالب ؟

5- ما هي الأدوات المطلبية التي يعتمد عليها الاتحاد العام للعمال الجزائريين؟

6- في رأيكم هل عند غياب سياسات الحماية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي إلى مخاطر اجتماعية معينة؟

7- لقد أفرزت مرحلة التسعينات أوضاع اجتماعية و اقتصادية مهمة جديدة التي أصبحت تشكل تحديات أمام سياسات الحماية .فيما تتمثل هذه الأوضاع وكيف واجهها الاتحاد ع ع ج؟

8- ألا تجدون أن معظم المشاكل التي تعيشها الفئات العمالية في الاتحاد العام ع ج ناتجة عن عدم احترام قوانين العمل من جهة ، و الحقوق النقابية من جهة أخرى ؟

9- هل هناك ضغوطات تمارس على الفئات العمالية داخل الاتحاد ع ع ج سواءا من الإدارة المسيرة أو من ممثلي العمال أنفسهم؟

10- هل هناك نصوص قانونية تحمي الفئات العمالية من مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي توجههم؟

11- إذا أخلت الفئات العمالية بالنظام الداخلي للاتحاد ع ع ج ، ما هي أهم العقوبات التي توجه لها؟

12- حاليا ما هي العوائق التي يوجهها الاتحاد ع ع ج في تطبيق مثل هذه السياسات؟

<u>الأسئلة الخاصة بالفرضية الثانية :</u>

1- ما هي الأدوار التي لعبها الاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال مختلف المحطات السياسية التي تميزت بها الجزائر ، بدءا من مرحلة التسعينات التي تميزت بالاستقرار (الإرهاب) كيف واجه هذه المرحلة؟

2- ما موقفه من برنامج المصالحة الوطنية و الوئام المدني ؟

3- ما موقفه من الاستحقاقات الانتخابية(ترشح الرؤساء،اليمين زروال، عبد العزيز بوتفليقة)؟.

4- ما موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين إزاء الثورات العربية (الربيع العربي).؟

5- ما موقف الاتحاد من سياسة التقشف التي تعيشها الجزائر اليوم جراء انهيار أسعار البترول؟

ما موقف الاتحاد ع ج من التعديل الدستوري الجديد.؟

الأسئلة الخاصة بالفرضية الثالثة :

1- أترون أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين له دور في إنتاج نخبة سياسية ؟

2- إن كان نعم في رأيكم فما هو دور النخبة السياسية داخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين؟

3- أتجدون أن هناك وعي نقابي داخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ؟

4- هل عدم وجوده يشكل عائقا أمام مطالب الفئات العمالية ؟

5- إن المنظمات النقابية مستقلة في تسييرها وتتمايز في هدفها وتسميتها عن أية جمعية ذات طابع سياسي .إلا أن الواقع يبين أن معظم أعضاء المنظمات هم أحرار في انضمامهم الفردي إلى أية منظمة ذات طابع سياسي ، هل ينطبق هذا على الاتحاد في رأيكم ؟

6- هل للاتحاد ع ع ج حضور في مختلف اللقاءات و الاجتماعات الوطنية ؟

7- هل للاتحاد العام ع مشاركة في الحملات الانتخابية؟

8- هل التدخل السياسي يحد من فعالية الاتحاد العام للعمال الجزائريين ؟

9- هل تأثر الاتحاد العام للعمال بالمضاربات السياسية و النزاعات الحزبية؟

10- هل تؤثر النخبة السياسية على القرارات السياسية أو في توجه الرأي العام؟ إذا كان نعم فكيف تكون هذه المشاركة هل تكون بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة؟

11- هل هناك صراعات داخل النخبة حول الزعامة ؟

محاضرة

تاريخ الحركة النقابية .. وسيرة مناضل

[illegible]

... الأحداث والثلاثين لتأسيس ... العام للعمال الجزائريين المتروسة ... المحروقات وقد شيهاجمع ... النقابيين على مستوى

... المحاضر الى الدور السيدى ... العملية النقابية ببلادنا ... الاتحاد وبعده ، نتذكر ... الذي خاضه المناضل

الشهيد عيسات ايدير أول أمين عام للاتحاد ع . ع . ج . مع التركيز على مشاركته في عدة تحضيرات قبل اندلاع الثورة وانضمامه لصفوف جبهة التحرير الوطني ، مرورا بطفولته ، ومطالعته بالكتاتيب القرآنية ، ورحلته السياسية بطكور حيث تعرف على مجموعة من الشباب المناضلين أمثال الشهيد محمد بلورداد ، رئيس لجنة

[illegible]

التحرير الوطني ، ان العمق في الأصول وجذور الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاستنارة بالخط الصحيح الذي سار عليه في الأوقات العصيبة المثلاثة من المبادىء المستوحاة من ملحمة ع . ع . ج ، أمر لابد وان نعمقه ونتداوله وندرسه للأجيال ، ولكافة العمال في مواقعهم .. وهي من المهام الملقاة على عاتق منظمتنا النقابية ، خصوصا ونحن نخوض معركة محاربة التخلف والجهل وحماية مكاسب الاقتصاد الوطني وتدعيمها ، وبالتالي تحقيق مغزى الشعار الذي رفعناه ألا وهو تحقيق «حياة أفضل للشعب» .

ولم يقتصر المحاضر على حياة الشهيد عيسات ، ايدير ، ومشاركته في نضال الحركة الوطنية والنقابية ، بل تعرض أيضا للتنظيمات السياسية والحزبية التي كان لها دورا بارزا في التحضير والتهيئة لاندلاع الثورة المسلحة .

ويأمل المحاضر ان يتعمق اكثر في تقديم بحث وافي وشامل عن الحركة العمالية الجزائرية وجذورها النضالية عبر مراحل التاريخية الطويلة .

ونحن كقاعدة نقابية بولاية قسنطينة والتي لها تاريخ شامخ كشموخ صخورها وجسورها ، نأمل أن تتوسع هذه المبادرات التي ننتظر المزيد منها مستقبلا للتكثيف من هذه اللقاءات التاريخية الهامة في حياة منظمتنا (ا ع ع ج) في اطار كتابة تاريخ الثورة بصفة عامة .

(رابح زغداوي)

في ذكرى وفاة مؤسس الإتحاد.ع.ع.ج

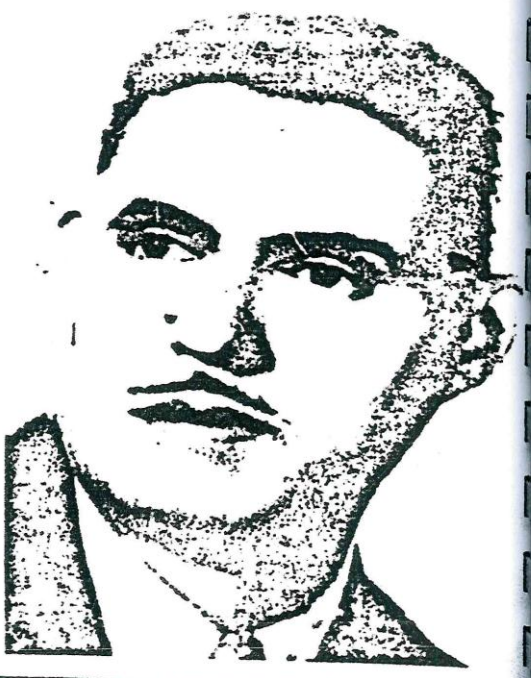

إذا كان الاتحاد ع ع ج، باعتباره المنظمة النقابية الوحيدة المعبرة عن مطامح العمال وآمالهم في ربيع معركة التنمية الوطنية الشاملة، قد وصل الى الدرجة التي هو عليها من حيث التنظيم والتجنيد والوعي بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقه، وإذا كانت المراحل التي قطعها منذ تاسيسه في 24 فيفري 1956 الى يومنا هذا قد مكنته من احتلال مكانة مرقمة للانتماء لكونه يمثل الفئة العمالية في المجتمع الجزائري، فإنما كل ذلك لم يكن بمحض الصدفة، بل بفضل تلك التضحيات الجسام التي لا تمحوها ذاكرة التاريخ، والتي كان ضمنها التضحية بالارواح في سبيل ان يحيا العمال الجزائريين وعن خلالهم الثورة الجزائرية، تحت ظل الكرامة والحرية

ومن هؤلاء الابطال التاريخيين، الشهيد عيسات إيدير أب النقابة الجزائرية، ومن بين مؤسسيها الاولين إن لم نقل أولهم.

فبتاريخ 26 جويلية 1959 لفظ الشهيد عيسات ايدير انفاسه الاخيرة بالمستشفى العسكري للجزائر العاصمة بعدما تعرض لابشع انواع التنكيل والتعذيب على يد جلادي السلطات الفرنسية الاستعمارية

والشهيد عيسات إيدير هو من مواليد 1919 بقرية جمعة السريج التي تقع في قلب ولاية القبائل (تيزي وزو)، وكان قد تلقى تعليمه الاولي بالمؤسسة البلدية وبعدها إلتحق بالمدرسة الكائنة بنفس المدينة وبعدها إنتقل الى الجزائر العاصمة ليتابع دراسته بمدرسة المعلمين ببوزريعة.

وقد بدا حياته العملية في أوائل 1944 بالورشات الصناعية التابعة لعمال الملاحة الجوية، وقد مكنته مؤهلاته المهنية مكانة لا يستهان بها ليصبح مسؤول الرقابة الادارية والمنازعات، بعدها تم إنتخابه في اللجنة التنفيذية للعمال ضمن نقابة الكنفيدرالية العامة للشغل (سي.جي.تي) ابن كان يدافع بإلحاح على مطالب العمال الجزائريين.

وفي عام 1947 وجه نداءا كان الهدف منه تشكيل نقابة جزائرية للدفاع عن مطامح للعمال الجزائريين، وبعدها اصبح مسؤول اللجنة العمالية المنبثقة عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية ابن أوكلت له مسؤولية تكوين مركزه نقابية، وهو الامر الذي يعارض السياسة الاستعمارية.

بعد إندلاع الثورة المسلحة في 1954، تم القبض عليه بتهمة التحريض لصالح الثورة، لكن تم إطلاق سراحه في 22 ديسمبر 1954.

بتاريخ 24 فيفري 1956، وفي خضم الثورة التحريرية وتحت قيادة جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، تم تاسيس الاتحاد.ع.ع.ج، وكان هو اول امين عام له.

وقد كرس عمله لصالح الثورة من خلال تنظيم العمال وتوجيه كفاحهم تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، ونظرا لنشاطاتهم التي عمت كل انحاء البلاد تم إيقافه بمقر الاتحاد.ع.ع.ج، ذاته، وتحويله من مركز الى آخر من مراكز التعذيب بالبرواقية ولاية المدية.

في 1957 تم تحويله للجزائر العاصمة للاستنطاق في الوقت الذي استعر الاتحاد.ع.ع.ج نشاطه سريا بامر من جبهة التحرير الوطني.

وفي 1959 امتثل امام المحكمة العسكرية للجزائر، ورغم حكم المحكمة القاضي ببراءته، إلا ان السلطات الاستعمارية اعتقلته عقب خروجه من المحكمة، إ تعرض على إثرها لابشع انواع التعذيب بهدف الاستنطاق، ورغم كل ذلك فإ إيمانه بمصير الجزائر الثورة، وثقته في الثورة بقيادة جبهة التحرير جع السلطات الاستعمارية تقف في حيرة من امرها بحكم شجاعته ومواقفه المبدئي

وفي يوم 26 جويلية من سنة 1959 لفظ انفاسه الاخيرة بالمستشف العسكري بالجزائر العاصمة، لينتقل الى جوار ربه العلي القدير.

رحمه الله، وكل الشهداء الذين قدموا انفسهم فداءا للوطن لتكون الجزا على ما هي عليه اليوم والحمد لله.

(س)

Scanned by CamSc

من ذاكرة المعايشة:

إنطباعات... شهادات:

الشهيد عبد الحق بن حمودة رجل إستثنائي في كل شيء

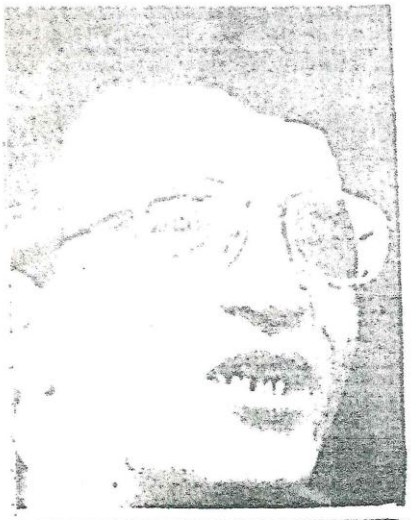

الأمين العام للاتحادية الوطنية لعمال التربية

المرحوم بن حمودة شخصية وطنية فذة واقعية

إن الرئيس قصير حدا فالقامة صعبة واصعب منها ويلات الزمن محنت خاصة على غضاض الاخ والصديق الذي رفع التحدي ورفع رأسه الابي والمستحدثات على الساحة الاجتماعية السياسية والاقتصادية وطنيا و وبحنكة فائقة ونباهة والتقرب من هذه الشخصية المثقفية الوطنية بملامسة همه دقة المفهوم للامور ودرايته للامعة الاجتماعية والوطنية سد وإقتصاديا وغيرته على الوطن والعمال التي يعرف لي الاخ محمد الصالح بن ح أعرف المناضلين وطنيا ودواما عنيفة التنظيف والتفاعل مع الاحداث وهو النقابي المحنك والذكي في الطرح والتحليل والاستنتاج

إن محمد الصالح بن حمودة للتاريخ شخصية وطنية صعبة واعطته خالدة في نفوس كل المناضلين الوطنيين الحقيقيين على هذا الق

إن الكلام على محمد الحق دو شجون مهما تكتب وتقرأ في شهادات فهو قليل

● شهادة رقم (1)

في لقاء اخير معه كان يوم 1993/01/04. معه حوار طويل حول الاوضاع. فقال - راء الانسان في هذه الحياة هو الصدق والعمل والتضحية من أجل الوطن والعمال - رحم الله الفقيد والهمنا الله جميعا الصبر والعمل

محمد لعناق عضو مكتب التنسيق الولائي لعمال التربية مكلف بالاعلام

المرحوم بن حمودة أحد ثورة في العقل النقابي

Scanned by CamScanner

القطاع الاقتصادي الخاص: فترة 1997-2012

الاتفاقات الإطارية		اتفاقات الأجور	
سنة	عدد	سنة	عدد
1997		1997	724 .
1998		1998	615
1999		1999	1 215
2000		2000	936
2001		2001	1 020
2002		2002	1 352
2003		2003	755
2004		2004	529
2005		2005	978
2006	01	2006	1 240
2007		2007	795
2008		2008	1 356
2009		2009	1 173
2010	01	2010	735
2011		2011	915
2012		2012	09
المجموع العام	02	المجموع العام	14 347

ث

Scanned by CamScanner

- القطاع الاقتصادي العام: فترة1990-2012

اتفاقيات الفروع		الاتفاقات الجماعية للمؤسسات		اتفاقات الأجور	
سنة	عدد	سنة	عدد	سنة	عدد
1990	01	1990	02	1990	02
1991	03	1991	215	1991	837
1992	05	1992	127	1992	1 022
1993	02	1993	314	1993	958
1994	03	1994	192	1994	622
1995	02	1995	207	1995	580
1996	03	1996	155	1996	993
1997	23	1997	152	1997	1 153
1998	03	1998	167	1998	824
1999	05	1999	137	1999	579
2000	28	2000	175	2000	715
2001	09	2001	145	2001	832
2002	03	2002	107	2002	682
2003	05	2003	109	2003	759
2004	34	2004	127	2004	686
2005	09	2005	92	2005	549
2006	15	2006	111	2006	442
2007	30	2007	226	2007	699
2008	05	2008	113	2008	551
2009	انعاش المفاوضات	2009	187	2009	424
2010	80	2010	198	2010	815
2011	29	2011	167	2011	586
2012	05	2012	73	2012	73
المجموع العام	302	المجموع العام	3 498	المجموع العام	15 383

ج

Scanned by CamScanner

عن ممثلي العمال:

الأمين العام

للاتحاد العام للعمال الجزائريين

السيد عبد المجيد سيدي السعيد

عن ممثلي أرباب العمل:

رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل

السيد بوعلام مراكش

رئيس الكنفدرالية العامة للمقاولين الجزائريين

السيد حبيب يوسفي

رئيس الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين

محمد السعيد نايت عبد العزيز

رئيس الكنفدرالية للصناعيين و المنتجين الجزائريين

السيد عبد العزيز مهني

رئيسة جمعية النساء الجزائريات أصحاب الأعمال

السيدة ياسمينة تايا أوزروت

عن الحكومة، رئيس الحكومة

السيد عبد العزيز بلخادم

Scanned by CamScanner

إلى السادة المفتشين الجهويين للعمل
للإبلاغ إلى السادة المفتشين الولائيين للعمل

الموضوع : التفاوض الجماعي على مستوى المؤسسة

شهد عالم الشغل خلال هذه السنة إعادة بعث قوية للحوار و التشاور بين الشركاء الاجتماعيين. و قد تجسد هذا الحوار و التشاور بصفة خاصة على مستوى قطاعات النشاط من خلال إعادة التفاوض و مراجعة الاتفاقات الجماعية القطاعية السارية المفعول منذ سنوات منعقدة.

و قد تميزت إعادة بعث الحوار بتجنيد الشركاء الاجتماعيين بتدعيم من قبل قطاع العمل و التضامن الاجتماعي، و هو الأمر الذي أدى إلى إبرام خلال أشغال الثلاثية الأخيرة المنعقدة في 30 سبتمبر و 01 أكتوبر 2006 اتفاقيات قطاعية لمختلف قطاعات النشاط العمومية و اتفاقية جماعية قطاعية-إطار بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين و منظمات أرباب العمل للقطاع الخاص.

و ستسمح بالضرورة هذه الحركية من أعلى درجة بتوسيع هذه الحركية من أجل تعميمها ، بمساعدة إثارها الإيجابية على مستوى المؤسسات سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص.

خ

Scanned by CamScanner

Algérie-CSI

Le SG du CSI félicite l'UGTA pour les conclusions de la dernière tripartie

Le secrétaire général de la Confédération syndicale internationale (CSI), M. Guy Ryder a félicité l'Union générale des travailleurs algériens (UGTA) pour les conclusions de la dernière tripartite concernant le Pacte national économique et social et de la convention collective du secteur économique privé.

"Lors de notre récente réunion à Monastir (Tunisie), vous avez eu la gentillesse de me remettre une copie du Pacte national économique et social adopté l'année dernière, ainsi que de la convention collective du secteur économique privé. J'ai pris le temps d'étudier attentivement ces documents, et plus particulièrement le Pacte national", écrit M. Ryder dans un message au SG de l'UGTA, M. Abdelmadjid Sidi Said, dont le contenu a été diffusé mardi par la centrale syndicale. "Je tiens dés lors à adresser mes félicitations à l'UGTA pour les résultats obtenus ainsi qu'à vos partenaires (gouvernement et employeurs) pour leur engagement dans le processus de négociation et de dialogue", a-t-il ajouté.

Relevant que les défis à relever par l'Algérie et sa population sont "considérables", le SG de la CSI a estimé qu'il "est également indéniable qu'ils seront mieux relevés grâce à ce type d'approche qui respecte les droits syndicaux et l'indépendance, reconnait le rôle des syndicats dans le cadre du développement de la politique économique et sociale, et vise à lier la croissance économique au progrès social".

M. Ryder a par la même occasion transmis les félicitations de la CSI à toutes les personnes concernées, exprimant l'espoir sincère" de son organisation que le Pacte national "s'avérera être un instrument puissant et durable de progrès" en Algérie.

JOURNAL EL MOUDJAHID — LE 17 JANVIER 2007

Scanned by CamScanner

OF ARAB TRADE UNIONS
DAMASCUS P.O.B: 3115
Cable Address: Commarab Damascus
Tel: 4459344 – 4444974
Fax: 4420323

No: ——————
DAMASCUS ——— —

صندوق ص.ب 3225
عرفات - صناديق - دمشق
هاتف: 4444974 – 4459344
فاكس: 4420323
وكالة صادر
صندوق ب: ——— 9 ——— 2006

A son Excellence Monsieur Abdelaziz BOUTEFLIKA
President de la Republique Algerienne Democratique et Populaire

C'est avec honneur et fierté que je transmets à votre Excellence mes remerciements les plus chaleureux et toute ma reconnaissance pour l'adoption du Pacte Economique et Social qui est le fruit d'un effort considérable venu couronner une série de travaux soutenus des partenaires sociaux. Nous considérons que cet effort est une preuve supplémentaire de la qualité du dialogue social et de la convention collective en Algérie. C'est également la preuve que ce pacte est l'expression de l'effort soutenu et soutenu de l'UGTA dans la promotion du droit des travailleurs et de la défense de leurs intérêts dans le cadre du développement économique et social du pays. Monsieur Abdennasser SIDI SAID Secrétaire Général de l'UGTA a toujours été au devant de tout les faits marquants et des évolutions importantes que ce soit au niveau national ou international. Grâce à sa participation et à sa collaboration en tant que membre des organes statutaires de la Confédération Internationale des Syndicats Arabes (CISA) et en tant que représentant de l'Algérie au Conseil d'Administration du Bureau International du Travail, il a dignement et avec une grande compétence défendu et préservé les principes de la justice sociale.

A cet effet, j'ai l'honneur de transmettre à votre Excellence, aux partenaires sociaux et à tout le peuple algérien nos félicitations sincères pour les résultats atteints qui soulignent l'importance du développement économique et la création de postes de travail et surmonter l'importance de la participation des travailleurs dans la préservation de la stabilité sociale et de la croissance économique, de la promotion de la solidarité nationale et la modernisation de la protection sociale.

C'est avec plaisir que je renouvelle à votre Excellence le soutien de tous les travailleurs arabes pour les grandes étapes franchies et les grandes réalisations qu'a connues l'Algérie en matière de développement sous votre sage et clairvoyante direction et qui, grâce à elle, conduira l'Algérie à surmonter toutes les épreuves et lui rendre la place qui lui est sienne.

Que Dieu soutienne votre Excellence et guide vos pas.

Hassan DJEMMAME

حسن جمام

الأمين العام للاتحاد العام
لنقابات العمال العرب

56

Scanned by CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئيس الحكومة

19 NOV. 2006

MONSIEUR LE SECRETAIRE GENERAL DE L'UNION
GENERALE DES TRAVAILLEURS ALGERIENS

Les publications que vous avez eu l'amabilité de me faire parvenir consignent les résultats de l'œuvre commune que l'UGTA, le Patronat et le Gouvernement ont pu accomplir dans l'intérêt d'un développement durable de l'économie nationale et d'une amélioration des conditions de vie des travailleurs.

Ces résultats doivent beaucoup aux contributions décisives de la centrale syndicale mais aussi au sens élevé de la responsabilité dont ont fait preuve, sous votre conduite, ses représentants.

Tout en vous remerciant de m'avoir rendu destinataire des témoignages et résultats de nos travaux, je vous réitère ma totale disponibilité et celle du Gouvernement que je dirige pour l'examen et la prise en charge des préoccupations du monde du travail.

En vous souhaitant bonne réception, je vous prie de croire, Monsieur le Secrétaire Général, en l'assurance de ma haute et fraternelle, considération.

عبد العزيز بلخادم

58

Scanned by CamScanner

Le FMI dans un message à Sidi Saïd :

Le Pacte économique et social, un "acquis important pour le développement de l'Algérie"

Le Pacte national économique et social (PES) algérien, signé au début du mois d'octobre dernier, est un "acquis important pour le développement de l'Algérie", estime le Fonds monétaire international (FMI) dans un message au secrétaire général de l'Union générale des Travailleurs algériens (UGTA), M. Abdelmadjid Sidi Said. Ce pacte, conclu lors de la 12e tripartite Gouvernement-UGTA-Patronat, "représente un acquis important pour le développement de l'Algérie, à travers notamment son appui à une politique salariale appropriée et aux mesures destinées à améliorer le climat des affaires, à augmenter la productivité de l'économie et à réduire le sous emploi", selon les termes du message dont le contenu a été diffusé dimanche à Alger par la centrale syndicale. L'institution financière internationale estime également que "l'alignement des salaires réels sur le taux de croissance de la productivité est une mesure importante pour le maintien de la compétitivité et l'amélioration de la performance macroéconomique de l'Algérie". De son côté, le groupe des travailleurs du conseil du Bureau international du Travail (BIT) avait déclaré, en novembre dernier, avoir pris connaissance "avec intérêt" du pacte national économique et social ainsi que la convention collective cadre du secteur économique privé, adoptée par les partenaires sociaux, estimant que ces deux documents "témoignent de la vivacité du dialogue social en Algérie".

Considéré comme la "pierre angulaire" du dialogue et de la concertation, le pacte économique et social a pour objectif, selon ses concepteurs, de favoriser l'efficacité dans la gestion des entreprises en prenant en considération l'équilibre entre les revendications sociales et les exigences économiques.

JOURNAL EL MOUDJAHID

LE 25 DÉCEMBRE 2006

ز

Scanned by CamScanner

PACTE SOCIAL ET
CONVENTION COLLECTIVE

La lettre de Sharan Burrow à Sidi-Saïd

[redacted] monétaire international (FMI) et le Bureau international du travail (BIT), c'est au tour de la Confédération syndicale internationale (CSI) d'adresser ses "*félicitations*" au secrétaire général de l'Union générale des travailleurs algériens (UGTA), Abdelmadjid Sidi-Saïd pour la signature du Pacte social et économique ainsi que de la Convention collective cadre du secteur économique privé. "*Il va sans dire que les défis à relever par l'Algérie et sa population sont considérables*", écrit Sharan Burrow, président de la CSI qui estime, par ailleurs, que ce type d'approche "*respecte les droits syndicaux et l'indépendance, reconnaît le rôle des syndicats dans le cadre du développement de la politique économique et social et vise à lier la croissance*". Il conclut : "*Le pacte social s'avèrera être un instrument puissant et*

JOURNAL LIBERTÉ

Dimanche le 14/ 01 /20

س

Scanned by Cam

PACTE ÉCONOMIQUE ET SOCIAL

Sidi-Saïd félicité par le BIT

●● Le secrétaire général de l'Union générale des travailleurs algériens (UGTA), Abdelmadjid Sidi-Saïd, a été félicité par le Bureau international du travail (BIT) pour les derniers résultats obtenus par l'UGTA dans le cadre du Pacte économique et social. Sidi-Saïd, qui participe à la session ordinaire de cette instance internationale qui se tient jusqu'au 17 novembre, à Genève, en qualité de membre du conseil d'administration, sera reçu mercredi prochain par le président du BIT pour lui faire part du soutien de son instance aux multiples actions récemment engagées par la Centrale syndicale en Algérie.

JOURNAL LIBERTÉ LUNDI LE 13 NOVEMBRE 2006

ش 59

Pacte économique et social

La conclusion de ces accords représente une exceptionnelle contribution aux processus de cohésion de la nation algérienne, de renforcement de la paix et de la réconciliation nationale qui ont été entrepris sous l'égide du Chef de l'Etat.

De nombreux messages de félicitations émanant d'organisations internationales ont été adressés notamment au Président de la République ainsi qu'au secrétaire général de l'UGTA, M. Sidi Said, à la suite de la signature du Pacte national économique et social par les partenaires sociaux (gouvernement, syndicat et patronat public et privé) lors de la dernière tripartite. Ces messages émanent de l'Organisation arabe du travail (OAT), de la Confédération internationale des syndicats arabes (CISA), du Bureau international du travail (BIT), du Fonds monétaire international (FMI), du Groupe des travailleurs du Conseil d'administration du BIT et de la Confédération syndicale internationale (CSI).

Le directeur général de l'OAT, le Dr Ibrahim Kouider, dans son message au Chef de l'Etat, soulignera que le Pacte est considéré comme étant une contribution essentielle et un outil indispensable pour le renforcement des liens pour le peuple algérien tout entier. Il est également un moyen idéal pour l'instauration de la paix et de la réconciliation nationale, relève le Dr Ibrahim Kouider. Le secrétaire général de la CISA, M. Hassan Djemmam, dans sa lettre au Président de la République, estime que le Pacte qui vient couronner une série de travaux soutenus des partenaires sociaux constitue une preuve éclatante de la qualité du dialogue social. Le directeur général du BIT, dans sa lettre au Chef de l'Etat, notera pour sa part que la conclusion de ces accords représente une exceptionnelle contribution aux processus de cohésion de la nation algérienne, de renforcement de la paix et de la réconciliation nationale qui ont été entrepris sous l'égide du Chef de l'Etat.

M. Erik De Vrjer, chef de division département Moyen-Orient et Asie centrale au FMI écrivant au secrétaire général de l'UGTA, M. Sidi Said, relève que le pacte conclu pour la période 2006/2009 représente un acquis important pour le développement de l'Algérie à travers notamment son appui à une politique salariale appropriée et aux mesures destinées à améliorer le climat des affaires, à augmenter la productivité de l'économie et réduire le sous-emploi.

Le président du Groupe des travailleurs du BIT, Sir Roy Trotman, s'adressant à M. Sidi Said, estime que les deux documents en l'occurrence le Pacte national économique et social et la convention collective-cadre du secteur économique privé adoptés en septembre 2006 témoignent de la vivacité du dialogue social en Algérie et surtout du rôle déterminant et responsable de l'UGTA de promouvoir les intérêts des travailleurs et travailleuses dans le cadre du développement économique et social du pays au bénéfice de la nation dans son ensemble.

Le secrétaire général de la CSI, M. Guy Ryder, dans sa lettre à M. Sidi Said, estime qu'il est indéniable que les défis de l'Algérie qui sont considérables seront mieux relevés grâce à ce type d'approche qui respecte les droits syndicaux et l'indépendance, reconnait le rôle des syndicats dans le cadre du développement de la politique économique et sociale et vise à lier la croissance économique au progrès social.

M. B.

JOURNAL EL MOUDJAHID . MARDI LE 30 JANVIER 2007

Scanned by CamSc

Les ingrédients d'une stratégie efficace

Le Pacte national économique et social signé par les partenaires sociaux (gouvernement, UGTA, patronat) en septembre 2006 est venu couronner un long travail de concertation à un moment où les acteurs se sont positionnés pour le rassemblement des énergies pour donner toutes ses chances au formidable défi que s'est fixé la nation, à savoir rejoindre le peloton des pays modernes et émergents. Le pacte met en place les éléments qui permettent de réussir le saut qualitatif. Le pays est véritablement à un tournant de son évolution. La consolidation de la paix et de la stabilité et la disponibilité de ressources financières consistantes autorisent de considérer que le décollage économique est à portée de main. Le pacte reflète la prise de conscience des acteurs de la nécessité de mobiliser les potentialités existantes et de réunir les conditions favorables pour la réussite du projet.

Le gouvernement a initié un programme quinquennal de consolidation de la relance dont le montant cumulé des investissements est estimé à 140 milliards de dollars. Parallèlement à la dépense publique pour la réalisation des différents projets en matière d'infrastructures de logements, etc. l'Etat poursuit la mise en œuvre des réformes structurelles de nature à accélérer l'émergence d'une économie performante et compétitive (privatisations, réforme bancaire et financière, promotion des investissements, mise à niveau des PME, stratégie industrielle, etc.). Cet effort colossal doit être relayé par la contribution des autres acteurs qui doivent apporter chacun une pierre à l'édifice.

Les défis que le pays doit relever à l'heure de la mondialisation s'agissant de l'émergence d'entreprises performantes créatrices de richesse et d'emplois, du passage à une économie diversifiée et non fondée sur la rente pétrolière ne peuvent à l'évidence être du ressort de l'Etat seul. Le pacte national économique et social a défini ce qui est attendu de tout un chacun de même qu'il a précisé les modalités de suivi de l'application sur le terrain. Le succès évidemment sera au rendez-vous en persévérant dans le travail avec la rigueur et l'honnêteté requises.

M. Brahim

JOURNAL EL MOUDJAHID

MARDI LE 30 JANVIER 2007

Conventions collectives de branches		Conventions collectives d'entreprises		Accords salariaux	
Année	Nombre	Année	Nombre	Année	Nombre
1990	01	1990	02	1990	02
1991	03	1991	215	1991	837
1992	05	1992	127	1992	1 022
1993	02	1993	314	1993	958
1994	03	1994	192	1994	622
1995	02	1995	207	1995	580
1996	03	1996	155	1996	993
1997	23	1997	152	1997	1 153
1998	03	1998	167	1998	824
1999	05	1999	137	1999	579
2000	28	2000	175	2000	715
2001	09	2001	145	2001	832
2002	03	2002	107	2002	682
2003	05	2003	109	2003	759
2004	34	2004	127	2004	686
2005	09	2005	92	2005	549
2006	15	2006	111	2006	442
2007	30	2007	226	2007	699
2008	05	2008	113	2008	551
2009	Relance de négociations	2009	187	2009	424
2010	80	2010	198	2010	815
2011	29	2011	167	2011	586
2012	05	2012	73	2012	73
Total Général	302	Total Général	3 498	Total Général	15 383

Période 1990 – 1999 - Secteur économique (Public – Privé)

*Les accords signés dans le secteur économique (public et privé) ont touché un effectif global de **2.213 .000** salariés.*
*Ces accords ont généré un taux moyen d'augmentation de **42%** englobant les augmentations des salaires, des primes et des indemnités.*

Période 2000 – 2012- Secteur économique (Public – Privé)

Les accords conclus dans le secteur économique (public et privé), ont touché un effectif global de :

- ***2.582 .462** salariés dans le secteur public*
- ***1.262 .336** salariés dans le secteur privé*

} **3.844.798**

*Ces accords ont généré un taux moyen d'augmentation de **54%** englobant les augmentations des salaires, des primes et des indemnités.*

Période 2008 – 2012- Secteur de la Fonction publique

Rubrique	Augmentation Moyenne Générale en %
Salaires	27%
Primes	18%
Indemnités	20%
Moyenne Générale	65%

Les augmentations successives dans le secteur de la Fonction publique ont touché 1.800.000 fonctionnaires, et ont généré en matière de salaires et d'indemnités une hausse moyenne de 65 %.

Salariés ayant bénéficiés d'augmentations :

- ***2.582 .462** dans le secteur public.*
- ***1.262 .336** dans le secteur privé.*
- ***1.800.000** dans la Fonction publique.*

Soit un total de :

- ***5.644.798 salariés.***

POINTS TRAITÉS PAR LES DIFFÉRENTES TRIPARTITES ET BIPARTITES

Points à l'ordre du jour	Tripartite	Bipartite
Sécurité Sociale Dossier traité par : 06 Tripartites sur 16, soit 56 % 09 Bipartites sur 14, soit 43 % —— —— 15 30, soit 50 %	Avril 1996 Aout 1996 Avril 1997 Juin 1998 Octobre 2003 Mars 2005 06	Octobre 1990 Avril 1990 Septembre 1991 Janvier 1992 Janvier 1994 Mars 1998 Octobre 2001 Septembre 2002 Septembre 2003 09
Pacte National Economique et Social Dossier traité par : 09 Tripartites sur 16, soit 56 % 03 Bipartites sur 14, soit 21 % —— —— 12 30, soit 40%	Avril 1995 Mai 1995 Août 1996 Juin 1998 Novembre 2000 Octobre 2003 Mars 2005 Octobre 2006 Décembre 2009 09	Septembre 1991 Mars 1998 Septembre 2003 03
Production Nationale Dossier traité par : 10 Tripartites sur 16, soit 62 % 02 Bipartites sur 14, soit 14 % —— —— 12 30, soit 40 %	Novembre 1991 Octobre 1994 Avril 1996 Août 1996 Avril 1997 Juin 1998 Novembre 2000 Octobre 2003 Mars 2005 Septembre 2011 10	Mars 1998 Octobre 2001 02
Représentation syndicale et Extension des Conventions Collectives Dossier traité par : 03 Tripartites sur 16, soit 19 % 02 Bipartites sur 14, soit 14 % —— —— 05 30, soit 17 %	Novembre 2000 Octobre 2003 Mars 2005 03	Mars 1998 Octobre 2001 02
Mutuelle Dossier traité par : 01 Tripartite sur 16, soit 0,7 % 03 Bipartites sur 14, soit 21 % —— —— 04 30, soit 13 %	Décembre 2009 01	Octobre 1990 Mars 1998 Octobre 2001 03

Observation : les dossiers « Entreprise Algérienne » (73%) et « Production Nationale » (40%), [illegible] 113% des discussions de l'ensemble des Tripartites et des Bipartites.

ظ

Samedi le

POINTS TRAITÉS PAR LES DIFFÉRENTES TRIPARTITES ET BIPARTITES

Points à l'ordre du Jour	Tripartite	Bipartite
Pouvoir d'Achat –SNMG- *Dossier traité par :* **12 Tripartites sur 16, soit 75%** **12 Bipartites sur 14, soit 85 %** **24 30, soit 80 %**	*Novembre 1991* *Octobre 1994* *Avril 1996* *Août 1996* *Avril 1997* *Juin 1998* *Novembre 2000* *Octobre 2003* *MARS 2005* *Octobre 2006* *Décembre 2009* *Septembre 2011* **12**	*Octobre 1990* *Avril 1991* *Septembre 1991* *Janvier 1992* *Janvier 1994* *Juin 1995* *Mars 1998* *Septembre 1998* *Octobre 2001* *Septembre 2002* *Septembre 2003* *Juillet 2006* **12**
Actions pour l'Entreprise Algérienne (Publiques - Privées) *Dossier traité par :* **15 Tripartites sur 16, soit 94%** **07 Bipartites sur 14, soit 50 %** **22 30, soit 73 %**	*Novembre 1991* *Octobre 1994* *Avril 1995* *Mai 1995* *Avril 1996* *Août 1996* *Avril 1997* *Juin 1998* *Novembre 2000* *Octobre 2003* *Mars 2005* *Décembre 2009* *Mai 2010* *Décembre 2011* *Novembre 2012* **15**	*Octobre 1990* *Avril 1991* *Janvier 1994* *Mars 1998* *Septembre 1998* *Septembre 2003* *Octobre 2004* **07**
Retraites *Dossier traité par :* **07 Tripartites sur 16, soit 44 %** **09 Bipartites sur 14, soit 64 %** **16 30, soit 53 %**	*Novembre 1991* *Avril 1996* *Août 1996* *Avril 1997* *Juin 1998* *Mars 2005* *octobre 2006* **07**	*Octobre 1990* *Avril 1991* *Septembre 1991* *Janvier 1992* *Janvier 1994* *Mars 1998* *Septembre 1998* *Octobre 2001* *Septembre 2002* **09**

٤

Scanned by Ca

TRIPARTITE : GOUVERNEMENT - UGTA – PATRONAT

GOUVERNEMENT	DATE
1. GHOZALI	18,19 et 22 Novembre 1991
2. SIFI	28 et 29 Octobre 1994
3. SIFI	17 Avril 1995
4. SIFI	03 Mai 1995
5. OUYAHIA	11 et 12 Avril 1996
6. OUYAHIA	29 et 30 Aout 1996
7. OUYAHIA	24 et 25 Avril 1997
8. OUYAHIA	29 et 30 Juin 1998
9. BENFLIS	23 et 24 Novembre 2000
10. BENFLIS	9 et 10 Octobre 2003
11. OUYAHIA	03 et 04 Mars 2005
12. BELKHADEM	30 Sept et 1er Oct 2006
13. OUYAHIA	02 et 03 Décembre 2009
14. OUYAHIA	29 et 30 Septembre 2011

1. OUYAHIA	**28 Mai 2011- Sommet économique tripartite**
2. SELLAL	**22 Novembre 2012- Rencontre économique tripartite**

BIPARTITE : GOUVERNEMENT – UGTA

GOUVERNEMENT	DATE
1. HAMROUCHE	23 et 25 Octobre 1990
2. HAMROUCHE	4, 10 et 11 Avril 1991
3. GHOZALI	15 Septembre 1991
4. GHOZALI	6et7 Janvier 1992
5. REDHA MALEK	5 et 17 Janvier 1994
6. SIFI	25-26 et 29 Juin 1995
7. OUYAHIA	26 et 27 Mars 1998
8. OUYAHIA	27 et 28 Septembre 1998
9. BENFLIS	10 et 13 Octobre 2001
10. BENFLIS	08 et 09 Septembre 2002
11. OUYAHIA	04 et 05 Septembre 2003
12. OUYAHIA	14 Octobre 2004
13. BELKHADEM	03 Juillet 2006
14. BELKHADEM	03 Septembre 2007

غ

Scanned by Ca

Evolution du SNMG durant la période 1990 -2004 et de l'indice des prix des produits laitiers et du pain et céréales (ville d'Alger).

Années	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	Acc mo ann
Evolution Du SNMG	1000	2000	2500	2500	4000	4000	4000	4800	5400	6000	6000	8000	8000	8000	10000	20
Pain et Céréale %	4,5	7,78	52,9	36,6	53	83,8	27,9	3,68	1,31	1,05	0,19	0,57	–0,2	–0,2	–0,2	17,5
Lait et Dérivés %	5,86	10,2	61,7	32	38,7	77,6	44,7	17,8	2,61	0,16	0,61	18,5	1,8	–0,4	0,6	22,3

Source : tableau reconstitué à partir des données de l'ONS.